غاية المراد
من المتعدي واللازم في
(بانت سعاد)
لكعب بن زهير- رضي الله عنه

دكتورة

نادية عبد الحميد عبد اللّه عبد الحافظ

الاستاذ المساعد والقائم بأعمال القسم بكلية البنات الإسلامية والعربية
بالقاهـــــرة

الزهراء

الزهراء

بسم الله الرحمن الرحيم

الزهراء

المقدمة

الحمد لله الذى تقدست ذاته عن الند والمثال ، وتعالت صفاته، وتسامت أسماؤه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد مصدر الفضل والكمال وعلى آله وصحبه وسلم ، وبعد....

فالفعل فى كل لغة ، وفى كل لغة راقية على وجه الخصوص هو مصدر التعبير عن أفكار المتحدثين بهذه اللغة ، فهو اللفظ الذى يصور النشاط والحركة وكل ما تموج به حياة البشر من فكر ووجدان.

ويدلنا على هذا أن اللغات البدائية التى لا تتعدد فيها صور الحياة المتطورة تعتمد – أكثر ما تعتمد – على الأسماء ، وتستعين بقدر يسير من الأفعال ، وحينما يرتفع مستوى تفكيريها إلى الحاجة إلى مزيد من التمييز بين صور نشاطها التى يعبر عنها بصيغ " الأفعال " تستعين عندئذ بإضافة ألفاظ إلى مجموعة " الأفعال " التى لديها – ألفاظ تعدل معانى هذه الأفعال ، وتنوع دلالتها ، كإلحاق ما يقابل عندها فى العربية الظرف أو الحال [1].

والفعل ركن متين من أركان الجملة ، فهو يعبر عن الأحداث ، ويدخل الإسم فى المعانى والأحوال. إذ إن الإسم يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مخفوضا. وعند التأمل نرى أن الفعل هو المحدث لذلك كله والمحدد له.

---

[1]) مقدمة الدكتور / مهدى علام على كتاب الأفعال للسرقطى.

ولما كانت الدنيا عند المتأمل : حدث وزمانه ومكانه ، علمنا قيمة الفعل فى الدلالة ، لأن معناه : الحدث والزمان ، فهو يمثل اثنين من ثلاثة فى هذه الدنيا.

وحسبك هذا دليلا على مكانته ومنزلته بين قبائل الكلمة الثلاث. ومن ثم كانت عناية علماء اللغة العربية بدراسة الفعل لاكتشاف أثره فى التعبير عن مجريات الحياة.

وإذا قلنا : مجريات الحياة فإنما نعنى ما يجرى فيها سواء أكان من فعل البشر أم من فعل غيرهم.

فهى تارة سليمة صحيحة ، والفعل يكون سالما صحيحا ، وتارة تكون معتلة مختلفة ، والفعل يكون معتلا ، وتارة يكون الحدث قصيراً سريعا ، والفعل يكون ثلاثيا ، وتارة يكون طويلا بطيئا ، والفعل يكون رباعيا أو مزيدا.

وحينما يكون الإخبار عن الحدث لا يحتاج إلى إثبات بل يدركه السامع ويوقن به بمجرد سماع الفعل دون توكيد فلا يأتى المتكلم بنون التوكيد ، وحيناً آخر يحتاج الإخبار إلى التوكيد ، لأن السامع لا يوقن به من أول وهلة ، فلابد حينئذ من نون التوكيد.

وهكذا نجد فى تصريف الفعل وتغيير صيغه مرآة تصور لنا ما يقع تحت سمعنا وبصرنا ، وتدركه عقولنا ، وتتأثر به مشاعرنا.

ولهذه المكانة العظيمة للفعل قال ابن القوطية فى كتابه الأفعال : اعلم أن الأفعال أصول مبانى أكثر الكلام ، وبذلك سمتها العلماء الأبنية ، وبعلمها يستدل على أكثر علم القرآن والسنة ، وهى حركات مقتضيات ،

والأسماء غير الجامدة والأصول كلها مشتقات منها ، وهى أقدم منها بالزمان ، وإن كانت الأسماء أقدم منها بالترتيب فى قول الكوفيين [1].

ولقضية التعدى واللزوم أهمية خاصة فى الدرس النحوى لاتصالها الوثيق بأصل من أصول التفكير النحوى عند النحويين ، حيث إننا ننطلق من خلال هذه القضية إلى نظرية العامل وليس التعدى واللزوم فى أى جانب من جوانبه إلا وصفا لعمل الفعل فى المفعول به ، فالفعل الذى يعمل هو المتعدى ، والذى لا يعمل هو اللازم.

وربما باشر النحو يون درس الفعل أو المفعول به. على أن جملة القضايا المتعلقة بالتعدى واللزوم فى فصول خصصت لذلك – على نحو ما فعل سيبويه [2]. أو عرضوا لها فى درس الفعل أو المفعول به. على أن جملة القضايا المتعلقة بالتعدى واللزوم مفرقة فى ثنايا كتب النحو ، وسنحاول فى هذا البحث – ما أمكننا – إن شاء الله – جمع ما يتصل بهذا الموضوع فى حيز واحد والاجتهاد فى تصنيفه ثم إتباعه بدراسة تطبيقية على قصيدة " بانت سعاد " لأن مما لا شك فيه أن الدراسة التطبيقية أجدى وأنفع ، وقد تأذن الله تعالى جده وجلت عظمته فى كتابه العزيز أن يرفع ذكر نبى الإسلام – عليه الصلاة والسلام – وعليه فلاغرو أن يعلو شأن من تعلق منه بسبب ، فكان ذلك الأمر فى قصيدة (بانت سعاد) لكعب بن زهير – رضى الله عنه – والتى نالت من الخطوة والعناية ما لم تنله قصيدة عربية عند الأولين والآخرين.

---

[1]) كتاب الإفعال لابن القوطية ص 1.

[2]) كتاب سيبويه 1 / 33 / 34.

ولم لا إذا كانت هذه القصيدة فى مدح سيد المرسلين – صلى الله عليه وسلم – جعلها الله أملا فى التعرض لبركات من قيلت فيه – عليه الصلاة والسلام – اللهم أمين.

وقد جاء البحث فى مقدمة وقسمين متبوعين بفهارس تفصيلية.

أما المقدمة : فكانت عن أهمية الموضوع وقيمته والدافع وراء اختياره.

اما القسم الأول :وهو دراسة المتعدى واللازم

وتتضمن:

أولاً:المتعدي واللازم

ثانيا: التمييز بين المتعدى واللازم

ثالثا:تقسيم الأفعال عند النحويين

رابعا :أسباب تعدي الفعل

خامسا:بعض القيم الدلالية للفعل المتعدي

سادسا:ما جاء لازما ومتعديا بنفسه

سابعا: ما جاء متعديا بنفسه تارة ؛وبحرف الجر تارة أخري

ثامنا: الفعل الناقص

تاسعا: الفعل المبنى للمجهول ويشتمل علي :

1-الفعل المبنى للمجهول بين التأصيل والتفريع

2-الأفعال التى وقع فيها خلاف في بنائها للمجهول

أ)الأفعال اللازمة

ب)كان وأخواتها

3-ما ينوب عن الفاعل و أولاها بالنيابة عند التعدد

4- أولي المفعولات بالنيابة عند عدم وجود المفعول الصريح

5-القول في ناصب المفعول الثانى عند بناء الفعل لما لم يسم فاعله

6-السر في حذف الفاعل

أما القسم الثانى : فقد اشتمل علي تمهيد متبوع بدراسة المتعدي واللازم في قصيدة (بانت سعاد):

أولاً : كعب بن زهير : حياته ، ونشأته وفيه :

1- نسبه.

2- ميلاده.

3- شاعريته.

4- تصنيف كعب فى الشعر.

5- اعتراف الحطيئة بشاعريته.

6- كعب وارث ومورث للشعر.

7- إسلامه.

8- وفاته.

ثانياً : قصيدة (بانت سعاد) واشتملت على :

1- مناسبتها.

2- قيمتها.

3- بانت سعاد فى الميزان النقدى.

4- بانت سعاد فى الإستشهاد النحوى.

أما التطبيق فقد قمت بدراسة أفعال القصيدة كلها متبعة فى ذلك ترتيب الأفعال ترتيبا معجميا علي حسب اوائلها فثوانيها فثوالثها ، وقد أدى ذلك إلي عدم مجئ الأبيات مرتبة حسب ورودها في القصيدة مكتفية في ذلك بذكر رقم كل بيت قبله ، ذاكرةً الفعل على ما ورد عليه واضعة فى الاعتبار الحرف الزائد ، ورادة الألف إلى أصله إذا كان فى موضع العين أو اللام.

وقد اعتمدت رواية ابن هشام للقصيدة نظرا لأن عدد الأبيات عنده بلغ سبعة وخمسين بيتا، فهو أكثر مما ورد في الديوان الذى بلغ عدد أبياته خمسة وخمسين.

والله أسأل أن يقبل عملى هذا ، ويتقبل منى صلاتى وتسلميى على حبيبه – صلى الله عليه وسلم – نطقا وكتابة خلال تناولى لهذا البحث

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

القسم الأول
دراسة المتعدى واللازم عند النحويين
ويشتمل على :

1-المتعدى واللازم :

سمى اللغويون الفعل التام الذى لا ينصب مفعولا بنفسه أوْ لا مفعول له : الفعل اللازم ، أو الفعل الذى لا يتعدى أو الفعل القاصر ، أو غير الواقع أو غير المجاوز ، أو الفعل الموصول. وسموا الفعل التام الذى ينصب مفعولا به ، الفعل المتعدى ، لأن أثره يتعدى الفاعل إلى المفعول به، أو الفعل المجاوز لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به ، أو الفعل الواقع لوقوعه على المفعول به ، أو الملاقى.

ومن هنا فقد عُرّف فى اللغة بالظالم المتجاوز لحدوده ، وفى الاصطلاح ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل [1].

وقد عرفه ابن الحاجب فيما نسبه إليه ابن هشام بقوله : ما يقع عليه فعل الفاعل واستشكله ابن هشام بنحو : ما ضربت زيدا ، ولا تضرب زيدا وأجاب عنه بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لا يعقل إلا به ، قال ابن هشام : ألا ترى أن زيدا فى المثالين متعلق بضرب ، وأن ضرب يتوقف فهمه عليه أو على ما قام مقامه من المتعلقات [2].

هذا وقد ذكر بعض المحدثين عند دراسة موضوع التعدى واللزوم محاولًا جعله على أساس الأصالة والعرض وحاول أن يثبت أن التعدية هى الأصل ، لأن الحياة بنيت عليها ، وأن اللزوم عارض حتمته طبيعة الحياة المتنقلة من دائرة البداوة إلى الحضارة التى تستغنى عن الأفعال اللازمة[3].

---

[1]) المقتصد فى شرح الإيضاح 1 / 355 ، وينظر الأصول فى النحو 1 / 169.

[2]) مغنى اللبيب 2 / 106.

[3]) فلسفة اللغة والنحو والصرف والرسم للدكتور / مصطفى جواد ص 24 : 26.

ولكني أرى أن اللغة كأى ظاهرة اجتماعية تبدأ من البسيط إلى التركيب فالفعل اللازم يدل على مجرد الوصف بالفعل ، أما المتعدى فيفيد إلى ذلك تحقق الوقوع وصولا للأثر إلى المفعول ، وعليه فكان الأجر بهذا الباحث أن يجعل اللازم هو الأصل.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الفعلين المتعدى واللازم يشتركان فى نصب غير المفعول به أى : المطلق والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول معه، وكذلك الحال والمصدر. قال سيبويه :

" وأعلم أن الفعل الذى لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان " [1] أى المصدر. وقال أيضاً : " ويتعدى إلى الزمان " [2] أي ظرف الزمان ؛ وقال أيضاً: ويتعدى الى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان والى المكان [3] فمثال ذلك : انطلق عمرو انطلاقا سريعاً يوم الجمعة أمام زملائه ضاحكا.

وعن تعدى الأفعال المتعدية إليها قال سيبويه : " وأعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين فلم يكن بعد ذلك متعدى ، تعدت إلى جميع ما يتعدى إليه الفعل الذى لا يتعدى الفاعل " [4] ، ومعنى ذلك عنده " لأنها لماَّ انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدى " [5] ، وقال : " لما انتهت " لأن الفعل قد يتعدى إلى هذه الأشياء تعديه إلى المفعول به ، فقد قال فى موضع آخر : وتقول : ذهبت أمس وسأذهب

---

[1]) الكتاب 1 /34.

[2]) المرجع السابق 35/1.

[3]) المرجع السابق نفس الصفحة.

[4]) المرجع السابق 1 / 41.

[5]) السابق نفس الصفحة.

غدا ، فإن شئت لم تجعلها ظرفا فهو يجوز فى كل شئ من أسماء الزمان، كما جاز فى كل شئ من أسماء الحدث [1].

ويشرح السيرافى هذا بقوله :"يعنى أنه يجوز أن تجعل الظروف من الزمان مفعولا على السعة. والمفعول على السعة يراد به أن يجعل بمنزلة المفعول به كزيد وعمرو" [2]ويذهب سيبويه إلى أن سبب جواز تعدى اللازم إلى المصدر هو أن الفعل يدل على المصدر والزمن ، ودلالته على المصدر من حيث مادته " ألا ترى أن قولك : قد ذهب ، بمنزلة قولك ، قد كان منه ذهاب [3] ، أما دلالته على الزمن فمن حيث صيغته ، لأنه بنى لما مضى منه وما لم يمض ، فإذا قال ذهب ، فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان ، وإذا قال : سيذهب ، فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان.

أما تعديه إلى المكان فقد قال سيبويه : " ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسما للمكان وإلى المكان لأنه إذا قال : ذهب أو قعد ، فقد علم أن للحدث مكانا وإن لم يذكره ، كما علم أنه قد كان ذهاب " [4].

وشرح السيرافى هذا قائلا : " يعنى أن الفعل يعمل فى مصدره ، وإن كان لا يتعدى الفاعل ، كقولنا : قام زيد قياماً. والمصدر أصح المفعولات ، لأن الفاعل يحدثه ، ويخرجه من العدم إلى الوجود ، وصيغة

---

[1]) المرجع السابق 1 / 35.
[2]) شرح السيرافى 1 / 269 ، وينظر النكت فى تفسير الكتاب 1 / 248.
[3]) الكتاب 1 / 34.
[4]) الكتاب 1 / 35.

الفعل تدل عليه ، والأفعال كلها متعدية إليه عاملة فيه ، كقولك : ضرب زيد عمرا ضربا ، وقتل بكر خالدا قتلاً " [1].

وقال أيضا : " اعلم أن سيبويه يجعل المفعول الذى تدل صيغة الفعل عليه أقوى من المفعول الذى لا تدل صيغة الفعل عليه ، والمفعول الذى تدل صيغة الفعل عليه اثنان : المصدر وظروف الزمان ، فبدأ سيبويه بالمصدر ، لأنه أقوى من ظروف الزمان ، لأن الفاعل قد فعله وأحدثه ، ولم يفعل الزمان ، وإنما فعل فيه " [2].

فقد بين السيرافى بأن أولى المفعولات بعمل الفعل فيه ، مادلت صيغة الفعل عليه مجملا وهو المصدر – كما ذكر سيبويه – وثنى السيرافى بالزمان مجملا أيضا ، لأنه قد دلت صيغة الفعل عليه ، فكان عمله فيه كعمله فى المصدر قائلا : فإن قال قائل : الفعل يدل على الزمان كدلالته على المكان ، لأنه قد علم أنه لا يقع إلا فى مكان ، كما أنه لا يقع إلا فى زمان.

قيل له : هذا المعنى وإن كان مفهوما منهما جميعا من طريق المعنى فإن صيغة الفعل تحصِّل لنا زمانا دون زمان بذاتها ، لأنا إذا قلنا : " ذهب " حصل لنا زمان ماضٍ دون غيره ، وإذا قلنا : " يذهب " حصل لنا زمان غير ماضٍ بلفظ الفعل ، ولا يحصل لنا مكان بعينه دون مكان ، فلذلك كانت ظروف الزمان أولى بالفعل [3].

---

[1]) شرح السرافى 1 / 264.
[2]) المرجع السابق 1 / 265.
[3]) شرح السيرافى 1 / 267.

ثم ثلث السيرافى بالمكان قائلاً : فأما الاشياء التى تشترك فى تعدى الأفعال إليها وعملها فيها فهى المصادر وظروف الزمان وظروف المكان [1].

وعلل ابن السراج لتعدى الفعل لظرف المكان بقوله : فإن قال قائل فلا بد لهذه الأفعال من أن تلاقى المكان وأن تكون فيه ، قيل : هذا لابد منه لكل فعل ، والمتعدى وغير المتعدى فى هذا سواء ، وإنما علمُنا محيطٌ بأن ذلك كذلك ، لأن الفعل يصنع ليدل على المكان ، كما يصنع ليدل على المصدر والزمان [2].

أما الرابع من المفعولات المشتركة فهو الحال وذكره سيبويه [3].

وقد اقتصر على ذكر المفعولات الأربعة المبرد [4]، وابن السراج[5].

وقد علل الأعلم لهذا الترتيب بقوله : إنما قدم المفعول الذى يدل عليه الفعل باللفظ وهو المصدر ، والزمان ، ثم جعل المفعول الذى يدل عليه المعنى محمولاً على ذلك وهو المكان وسائر المفعولات ، فاشتركا فى العلم بوقوعه ، وإن كان أحدهما من طريق اللفظ والآخر من غيره [6].

---

1) السيرافى 1 / 265.
2) الأصول فى النحو 1 / 203.
3) الكتاب 1 / 44.
4) المقتضب 3 / 187.
5) الأصول فى النحو 1 / 203.
6) النكت فى تفسير الكتاب 1 / 248.

وبيّن ابن يعيش السر فى اشتراكهما فى التعدى إلى هذه الأربعة بأن المتعدى إذا انتهى فى التعدى واستوفى ما يقتضيه من المفاعيل صار بمنزلة مالايتعدى وكل مالايتعدى يعمل فى هذه الأشياء لدلالته عليها واقتضائه إياها [1] ، على أن ماتشترك فيه الأفعال اللازمة والمتعدية من المفعولات أكثر مما ذكره سيبويه والمبرد وابن السراج.

قال السيرافى : فأما الأشياء التى تشترك فى تعدى الأفعال إليها وعملها فيها فهى المصادر وظروف الزمان والمكان والحال والمفعول معه والمفعول له [2] ويذكر السيرافى أنه ليست كل هذه المفعولات يذكرون تعدى الأفعال إلى أربعة من الستة ، واشتراكها فيها وهى المصادر ، وظروف الزمان ، وظروف المكان ، والحال ، ولم يذكروا المفعول معه ولا المفعول له مع هذه الأربعة ، وذلك أن كل فعل لابد له من مصدر ، وظرف زمان ، وظرف مكان ، وحال ، وقد تخلو من المفعول له ، والمفعول معه ، وذلك أن المفعول له الذى وقع من أجله وهو الغرض الداعى للفاعل إلى إيقاع الفعل ، والمفعول معه هو الذى يشاركه الفاعل ويلابسه فيه.

ثم يبرهن السيرافى على قوله بالتمثيل قائلاً : فقولك : " قام زيد حذر الشر " فكأنه قام ، وكان غرضه من قيامه أن يُكفى الشر الذى يحذره و " قام زيد ابتغاء الخير " أى لابتغاء الخير وكان قصده إلى ذلك.

ولو أن إنسانا تكلم وهو نائم أو فعل فعلاً وهو ساهٍ ، ولم يكن له فيه غرض ، ولم يكن فى فعله مفعول له ، ولو فعل فعلا لم يشاركه فيه غيره ولم يكن مفعول معه ، فذكر النحويون الأربعة التى يحتاج الفعل إليها

---

[1]) شرح المفصل 7 / 68.

[2]) شرح السيرافى 1 / 264.

، ولا يستغنى عن واحد منها مذكورا أو محذوفاً [1] ، وما ذكره السيرافى ذكره ابن يعيش من غير أن ينسبه [2] ، وتابع السيرافى فى ذكر الستة ابن بابشاذ [3] ، وترك عبد القاهر منها المفعول معه [4] ، واقتصر ابن عصفور [5] على ذكر الأربعة.

تعقيب :

قد سبق أن بين السيرافى أن أولى المفعولات بعمل الفعل فيه ما دلت صيغة الفعل عليه ، وجعله أقوى من المفعول الذى لا تدل صيغة الفعل عليه ، ولهذا تعدى الفعل اللازم إلى هذه المفعولات التى تدل عليها صيغته ، والمفعول الذى تدل صيغة الفعل عليه اثنان : المصدر وظرف الزمان.

فتعدية الفعل اللازم للمصدر لوجود علاقة دلالية بينه وبين المصدر فهو متضمن لمعناه وإن لم يذكر ، وإن ذكر فإنه يدل على نوع الحدث أو عدده ، وليس كذلك المفعول به الذى لا يتضمنه الفعل.

وكذلك لايخفى ما بين الفعل والمصدر من دلالة معجمية حيث يشتركان فى المادة اللغوية ، وإذا كان الفعل يدل على المصدر بمادته ، فإنه يدل على الزمن ببنائه أيضا.

---

[1]) شرح السيرافى 1 / 265.
[2]) شرح المفصل 7 / 69.
[3]) المقدمة المحسبة ص 376.
[4]) المقتصد فى شرح الإيضاح 1 / 628.
[5]) شرح الجمل 1 / 328.

وسبق أن الفعل اللازم تعدى إلى اسم المكان المشتق من لفظه ، ولايخفى ما فى ذلك أيضا من علامة دلالية ولفظية. وأبعد من ذلك فإنه تعدى إلى مادل على المكان بشكل عام كمكان وجهه[1].

هذا وقد ذكر الدكتور / إبراهيم الشمسان أن مستخدمى اللغة لايلتزمون هذه القواعد أو يقفون عندها بل يذهبون إلى أبعد من ذلك ، وذكر أن سيبويه قد لاحظ ذلك حيث وجدهم يعدون الفعل اللازم إلى أسماء لادلالة فى الأفعال عليها [2].

وهو محق فى ذلك ، فقد قال سيبويه : " وقد قال بعضهم ذهبت الشام ، يشبهه بالمبهم ، إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ لأنه ليس فى ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل ذهبت الشام ، دخلت البيت [3].

وذكر أن السبب فى شذوذ هذا أن " الأماكن إلى الإناسى ونحوهم أقرب ، ألا ترى أنهم يخصونها بأسماء كزيد وعمرو ، وفى قولهم : مكة وعمان ونحوهما ، ويكون منها خِلَق لاتكون لكل مكان ولا فيه كالجبل والوادى ، والبحر ، والدهر ليس كذلك والأماكن لها جثة. وإنما الدهر مضى الليل والنهار فهو إلى الفعل أقرب " [4].

فحق الفعل ذهب ، أن يكون لازما فلا يتعدى إلى هذه الأسماء الدالة على الأماكن بغير الحروف الخافضة ، وذلك ما ذكره سيبويه فى "

---

[1]) ينظر الكتاب 1 / 35 ، 36.
[2]) قضايا التعدي واللازوم ص 123.
[3]) الكتاب 1 / 35.
[4]) السابق 1 / 36 ، 37.

باب استعمال الفعل فى اللفظ لا فى المعنى لاتساعهم فى الكلام والإيجاز والاختصار " [1].

ومثل ذهبتُ الشام : دخلت البيت فقد قال " وأما دخلته دخولا وولجته ولوجا ، فإنما هى ولجت فيه ودخلت فيه ولكنه ألقى (فى) استخفافا كما قالوا : نبئت زيدا ، وإنما يريد نبئت عن زيد " [2].

ومن أجل ذلك ذهب أبو عمر الجرمى إلى أن الفعلين من الأفعال التى تتعدى ولا تتعدى [3] ، وكذلك المبرد : " فأما دخلت البيت ، فإن البيت مفعول ، تقول : البيت دخلته ، فإن قلت : فقد أقول : دخلت فيه قيل : هذا كقولك : عبدالله نصحت له ونصحته ، وخشنت صدره ، وخشنت بصدره ، فتعديه إن شئت بحرف ، وإن شئت أوصلت الفعل ، كما تقول : نبأت زيدا يقول ذاك ، ونبأت عن زيد ، فيكون نبأت زيدا مثل أعلمت ، ونبأت عن زيد مثل : خبرت عن زيد ، ألا ترى أن (دخلت) إنما هو عمل فعلته وأوصلته إلى الدار ، لا يمتنع منه ما كان مثل الدار ، تقول : دخلت المسجد ودخلت الدار ، قال الله تعالى : (لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آَمِنِينَ) [4] ، فهو فى التعدى كقولك : عمرت الدار ، وهدمت الدار ، وأصلحت الدار ، لأنه فعل وصل إليها منك ، مثل : ضربت زيدا فعلى هذا مجرى هذه الأفعال فى الخصوص والمبهم " [5].

---

[1]) السابق 1 / 211.

[2]) السابق 4 / 10.

[3]) شرح السيرافى 3 / 244.

[4]) سورة الفتح من الآية رقم 27.

[5]) المقتضب 4 / 336 ، 339.

فكما هو واضح من نص المبرد أنه قد جعل للدلالة أثراً واضحا وأن الفعل قد تعددت استخداماته ، وأن كل استخدام يوازى دلالة محددة ، وأنا أرى ما رأه المبرد لما فيه من وجاهة وحسن تعليل بجانب أننا إذا ذهبنا مذهب سيبويه وأنها تكون لازمة أبدا ، وإذا تعدت فعلى حذف حرف الجر استخفافا لأدى ذلك إلى تقدير الحرف فى جميع الآيات التى تعدت بنفسها ، وعدم التقدير أولى ، ولو كان الأصل فيها اللزوم كما ذهب لتأولنا كل الآيات التى جاءت فيها متعدية بنفسها.

وعلى الرغم من ذلك فقد دافع ابن ولاد دفاعا مستميتا عن سيبويه[1].

واحتج ابن السراج لمذهب سيبويه بأن مرادف (دخل) (غار) غير متعد ، ومضاده غير متعد وهو (خرج)[2] ، وتابعه أبو على الفارسى [3] ، وكذلك ابن الشجرى [4] ، وابن الحاجب [5] ، وابن عصفور [6] ، والرضى [7] ، وينظر تفصيل هذه المسألة فى رسالتنا " مسائل الخلاف النحوية بين سيبويه في الكتاب والمبرد في المقتضب " [8].

---

[1]) الانتصار ص 6 : 8 ، ص 57.
[2]) الأصول 1 / 203.
[3]) التكملة ص 512 ، 513 ، والايضاح العضدى ص 171.
[4]) الأمالى الشجرية 1 / 367.
[5]) كافية ابن الحاجب بشرح الرضى 2 / 272.
[6]) شرح الجمل 1 / 328 ، 329.
[7]) شرح الكافية 2 / 273.
[8]) ينظر ص 68 : 74.

2- التمييز بين المتعدى واللازم

يمكن القول على وجه التقريب إن النحويين استعانوا بجملة من المعايير فى سبيل تمييز المتعدى من اللازم ، ومن هذه المعايير مايلى :

-

1-بناء الفعلين :

نظر النحويون فى أبنية الأفعال وعلاقتها فى التعدى وللزوم ، فوجدوا أنها يمكن أن تصنف فى ثلاث مجموعات كالآتى :

- أبنية مشتركة بين المتعدى واللازم.
- أبنية خاصة باللازم.
- أبنية خاصة بالمتعدى.

أولا : الأبنية المشتركة بين المتعدى وللازم.

ذكر سيبويه أن للمجرد الثلاثى أربعة أوزان : ثلاثة منها مشتركة بين المتعدى واللازم حيث قال : " أعلم أنه يكون كل ما تعداك إلى غيرك على ثلاثة أبنية :

1- (فَعَل : يفْعِل) والمتعدى منه : (ضَرَب : يضْرِب) واللازم (جَلَس : يجْلِس)

2- (فَعَل : يفْعُل) والمتعدى منه : (قَتَل : يقْتُل) واللازم : (قَعَد : يقْعُد).

3- (فَعِل : يفْعَل) والمتعدى منه : (لقِم : يلقَم) واللازم : (ركِن : يركَن)[1]

أما المزيد بحرف للإلحاق بالرباعى المجرد فأبنيته المشتركة على النحو التالى :

1- (فَيْعَلَ) المتعدى منه (بيطر الدابة) – أى عالجها – واللازم (بيقر) – أى هلك –.

2- (فَوْعَلَ) المتعدى منه (صومع الثريد) – أى سوى له صومعة – واللازم (حوقل) – أى كبر وعجز عن الجماع.

3- (فَعْوَلَ) المتعدى منه (دهور المتاع) واللازم (هرول).

4- (فَعْلى) المتعدى منه (قلنسى الرجل) أى ألبسه القلنسوة ، واللازم (حْنظى ، وعنظى ، وخندى) فالأول بمعنى أنه صار بذيئا والثانى بمعنى الفحش والثالث بمعنى صار خليعا [2].

أما الثلاثى المزيد بإحدى أحرف الزيادة لمعنى فأبنيته المشتركة كالتالى :

1- (أفْعَلَ) المتعدى (أكرم) ، واللازم نحو (أبطأ).

2- (فَعَّلَ) المتعدى (كسَّرته) ، واللازم نحو (سبّح).

3- (فاعل) المتعدى (ضارب ، شارك) واللازم نحو (سافر).

---

[1]) الكتاب 4 / 38.

[1]) ينظر المنصف لابن جني 84/1 والممتع لابن عصفور 180/1 و 181 وتصريف الافعال للاستاذ/ عبدالحميد عنتر ص111

4- (تفعّل) المتعدى (تلقَّف) واللازم نحو (تأثّم).

5- (تفاعل) المتعدى (تقاضيته) واللازم نحو (تغافل وتجاهل) [1].

6- (افتَعَل) المتعدى (اكتسب) واللازم نحو (افتقر).

7- (استفعل) المتعدى (استحسن) واللازم نحو (استقدم).

ومما جاء متعديا ولازما المزيد بغير مجرد هو :

1- (افْعَوَّل) المتعدى نحو (اعْلَوّط البعير) أى ركبه عريا وتعلق بعنقه واللازم منه (اجْلوَّذ) أى جد به السير.

هذا وقد جعل الشيخ الحملاوى البناء من الثلاثى المزيد فيه [2].

أما الشيخ / عبدالحميد عنتر فقد ذكره مرتين فى إحداهما جعله من الثلاثى المزيد بثلاثة أحرف [3] ، وفى الأخرى جعله من المزيد بغير تجرد [4]

2- (افْعَوْعَل) المتعدى (اخْلَوْلىَ) فقد جاء (احلوليته) أى استطيبته ، واللازم نحو (اغدودن النبت) واخشوشن [5]

ومما جاء متعديا ولازما أيضا الرباعى المجرد

لما كانت الكلمة تثقل بزيادة أحرفها عن ثلاثة ، وبخاصة إذا كانت فعلا معرضا لكثرة التصريف لم يكن للرباعى المجرد إلابناء واحد وهو (فعلل)

---

[2]) ينظر الممتع 1 / 181 ، 182 ، 186 ، 188 ، 192.

[3]) شذا العرف ص40.

[3]) تصريف الأفعال ص 101.

[4]) السابق ص 114.

[5]) ينظر الكتاب 4 / 77 ، وشرح المفصل لابن يعيش 7 / 162 ، والممتع 1 / 196 ، وتصريف الأفعال ص 114.

نحو (دحرج) وهذا الوزن ورد لازما ومتعديا ، ولكن مواد المتعدى أكثر من أمثلة اللازم.

فمن المتعدى مثلا (برقش الثوب) زينه بألوان شتى ، و(دحرج الكرة) ، و(حرجم إبله) و (غربل الدقيق).

ومثال اللازم منه ، و (برطم) و (دربخ) طأطأ ظهره ومد رأسه [1].

ثانيا : الأبنيه الخاصة بالفعل اللازم

- المجرد الثلاثى ويشتمل على :

1- (فَعُل : يفعُل) نحو (كرُم يَكُرم) وهذا ما اقتصر عليه سيبويه من الثلاثى حيث قال : " ليس فى الكلام فَعُلته متعديا " [2].

وجعل ابن هشام ضابط هذا الوزن دلالته على سجية كـ (لؤم وجبن وشجع) أو على نظافة كـ (طهر ووضؤ) [3].

2، 3 – (فَعَل) بالفتح أو (فَعِل) بالكسر ووصفهما على (فعيل) نحو (ذلّ) و (قَوِى) [4].

قال ابن مالك :

والتزم لزوم ماعلى فَعُل *** وَما جرى مجراه معنى كبَخِل

- الثلاثى المزيد لمعنى :

---

[1]) الكتاب 4 / 78 ، وتصريف الأفعال ص 97 ، 98.

[2]) الكتاب 4 / 38 ، وينظر الممتع 1 / 180.

[3]) المغنى 1 / 238.

[4]) مغنى اللبيب1 / 235 ، وشرح الكافية الشافية 1 / 143.

1- (أفعل) بمعنى صار ذا كذا ، نحو (أغدّ البعير) و (أحصد الزرع) إذا صارا ذوى غدة وحصاد [1].

2- (انفعل) قال سيبويه : " فمن ذلك انفعلت ليس فى الكلام انفعلته نحو : انطلقت وانكمشت وانجردت وانسللت " [2]

3- (انفعل) مطاوعا لمتِعد إلى واحد نحو (كسرته فانكسر) و (أزعجبته فانزعج).

قال ابن هشام معقبا على ذكر هذا البناء مرتين بقوله : فإن قلت : قد مضى عد (انفعل).

قلت : نعم ، لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية ، وأيضا فالمطاوع لا يلزم وزن (انفعل) تقول : ضاعفت الحسنات فتضاعفت ، وعلمته فتعلم ، وأصله أن المطاوِع ينقص عن المطاوَع درجة كألبسته الثوب فلبسه ، وأقمته فقام [3] ، واقتصر ابن عصفور على جعل هذا البناء للمطاوعة فقط[4].

4- (افْعَلَّ) قال المبرد : " وهو فعل لايتعدى الفاعل لأن أصل هذا الفعل إنما هو لما يحدث فى الفاعل نحو : (احمرَّ واعورَّ) " [5].

5- (تّفَعْلَتَ) نحو (تعفرت) [6].

---

[1]) مغنى اللبيب 1 / 235.
[2]) الكتاب 4 / 76.
[3]) مغنى اللبيب 1 / 236.
[4]) الممتع 1 / 190 ، 191.
[5]) المقتصب 1 / 76 ، وينظر الممتع 1 / 195 وشذا العرف ص 45.
[6]) الممتع 1 / 195.

6- (استفعل) وذلك فى حالة ما إذا كان دالا على على التحول كـ (استحجر الطين) و (إن البغات بأرضنا استنسر) [1].

7- (افْعالّ) نحو (اشهابّ واسوادّ). قال ابن عصفور : (افعلّ) هو مقصور من (افعالّ) لطول الكلمة. ومعناها كمعناها بدليل أنه ليس شئ من (افعلّ) إلا يقال فيه (افعالّ). إلا أنه قد تقل إحدى اللغتين فى شئ وتكثر الأخرى [2].

- الرباعى المزيد فيه لمعنى :

1- (تفعلل) قال المبرد : وذلك نحو : تدرحرج ، وتسرهف – بمعنى : أحسن غذاءه وهذا مثال لايتعدى ، لأنه فى معنى الانفعال ، وذلك قولك : دحرجته فتدحرج ، وسرهفته فتسهرف [3].

2- (افْعَنْلَلَ) بأصاله اللامين كـ (احر نجم) بمعنى : اجتمع [4].

3- (افْعَلَلّ) كـ (اقْشَعَرّ) و (اشْمأزّ) [5].

- **الرباعى المزيد فيه للإلحاق :**

1- (افعنلل) بزيادة أحد اللامين كـ (اقعنسس) إذا أبى أن ينقاد وتأخر للخلف [6].

---

[1]) المغنى 1 / 236.
[2]) الممتع 1 / 195.
[3]) المقتضب 1 / 76 ، ينظر الممتع 1 / 179 وشذا العرف ص 40.
[4]) المغنى 1 / 235.
[5]) الممتع 1 / 185.
[6]) المغنى 1 / 235.

2- (افْعَنْلى) كـ (احرنبى الديك) إذا انتفش [1].

وزعم ابن جنى أن هذا البناء يكون متعديا وغير متعد. فغير المتعدى المثال السابق. والمتعدى نحو (اغرندى) و (اسرندى) واستشهد بقوله :

قد جعل النعاس يغرندينى****أدفعه عنى ويسرندينى [2]،وخطأ ابن جنى سيبويه فى جعل هذا البناء لازما بقوله : " وليس فى الكلام... افعنليته.. " [3].**

ونقل ابن عصفور قول ابن جنى ورده مؤيدا قول سيبويه ، واتهم الرجز بأنه مصنوع متابعة لأبى بكر الزبيدى[4].

وعلى رأى ابن جنى يكون (اغرندى واسرندى) متعديين : اغرنداه واسرنداه بمعنى : اعتلاه.

3- (افْوَعَلّ) كـ (اكْوَهَد الفرخ) إذا ارتعد [5].

قال سيبويه : " وليس فى الكلام أفعنللته وافعنليته ولا افعاللته ولا افْعَلَلّتَه"[6]

- **أبنية ملحقة بما زيد فيه حرف واحد من الرباعى وكثر مجيئها لازمة.**

---

[1]) الممتع 1 / 185 ، الكافية الشافية 1 / 143 ، والمغنى 1 / 235.
[2]) المنصف 108.
[3]) الكتاب 4 / 77.
[4]) الممتع فى التصريف 1 / 185 ، 186.
[5]) الكافية الشافية 1 / 143 ، والمغنى 1 / 235.
[6]) الكتاب 4 / 77.

قال ابن عصفور : تَفَعْلَلَ ، وتَفَيعْل ،وتَفَعْلى ، وتَفَوْعَلَ ، وتَمَفْعَلَ ، وتَفَعْيَل ، وتَفَعْوَلَ : أكثر ما تجئ غير متعدية لأنها مطاوعة للفعل الذى دخلت عليه التاء فى الغالب نحو : دحرجته فتدحرج ، ومدرعته فتمدرع – أى ألبسه المدرعة –. وكذلك باقيها. فكان الغالب عليها – لذلك – عدم التعدى حتى تكون كـ (انفعل) [1].

وأمثلة الأبنية على الترتيب كالآتى :

تجلبب – تشيطن – تسلقى – تجورب – تمسكن – ترهيأ بمعنى : تقدم البطن وتأخر الظهر – ترهوك بمعنى تمايل فى مشيه [2].

ثالثا : الأبنية الخاصة بالفعل المتعدى

ذكر ابن عصفور ثلاثة أبنية للمتعدى كالآتى :

1- (فعلل) فقال : ولايكون إلا متعديا نحو (جلببه) و (شمللـه) إلا أن يكون رباعيا ، فإنه يكون متعديا وغير متعد. فالمتعدى نحو (دحرجته) و (صعررته). وغير المتعدى نحو (قرقر) [3] ، وقرقر البعير بمعنى : هدر.

فنلاحظ من نص ابن عصفور أن (فعلل) المتعدى لا يكون إلا فى الملحق أما الرباعى المجرد يكون متعديا ولازما ، وعليه يكون تمثيله بـ (صعرر) سهوا منه

2- (فعنل) يكون متعديا نحو (قلنس).

---

[1]) الممتع 1 / 181.

[2]) شذا العرف ص 40 ، وتصريف الأفعال ص 112.

[3]) الممتع فى التصريف 1 / 180.

3- (يَفْعَلَ) ولا يكون إلا متعديا نحو (يَرْنَأُ لحيته) [1] ، أى صبغها بالحناء

2-دلالة الفعلين :

وعلى نحو مانظر النحويون فى بناء الفعلين نظروا فى دلالتهما.

أولا : الفعل اللازم :

ذكر ابن السراج أن دلالات الفعل اللازم تكمن فى ثلاثة مجالات :

1- أفعال الخلقة ، قال : " أما الذى هو خلقه فنحو : أسودّ ، واعورّ ، واشهابّ ، وطال وما أشبه ذلك ".

2- حركة الجسم فى ذاته وهيئة له ، قال : " وأما حركة الجسم بغير ملاقاه لشئ آخر فنحو : قام وقعد وسار وغار ، ألا ترى أن هذه الأفعال مصوغة لحركة الجسم وهيئته فى ذاته ".

3- أفعال النفس ، قال : " وأما أفعال النفس التى لاتتعداها فنحو : كرُم ، وظرف ، وفكر ، وغضب ، وخبر ، وبطر ، وملح ، وحسن ، وسمح ، وما أشبه ذلك " [2].

وقال ابن هشام في شرح الشذور :"وما لا يتعدي إليه أصلا – يعنى المفعول – كالدال علي حدوث ذات كحدث ونبت ؛ أو صفة حسية كطال وخلق ؛أو عرض كمرض وفرع"

---

[1]) الممتع فى التصريف 1 / 181.

[2]) الأصول فى النحو 1 / 169 ، 170.

وقد جمع ابن هشام كل هذه المعانى فى المغنى بقوله : " والستة الباقية – يعنى من الصيغ التى تدل على الفعل اللازم – أن يدل على سجية كـ (لؤم وجبن وشجع) أو على عرض كـ (فرح وبطر ، وأشر وحزن) أو على نظافة كـ (طهر ووضؤ) أو دنس كـ (نجس ورجس وأجنب) أو على لون كـ (احمرّ واخضرّ وأدم ، احمارّ واسوادّ) أو حلية كـ (دعج ، وكحل وشنب وسمن وهزل) " [1].

ثانيا : الفعل المتعدى :

وكذلك ذكر ابن السراج أن دلالة الفعل المتعدى تكمن فى : " كل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها ، وما أشبه ذلك من أفعال النفس وأفعال الحواس الخمس كلها متعدية ملاقية نحو : نظرت وشممت وسمعت وذقت ولمست ، وجميع ما كان فى معانيهن فهو متعد " [2].

إذن فالمتعدى بهذا المعنى يفيد تحقق وقوع الفعل ، أما اللازم فهو مجرد وصف للفعل.

ولا يكاد النحويون الذى عرضوا لمثل هذا يختلفون كثيرا عن ابن السراج [3].

---

[1]) مغنى اللبيب 1 / 238.

[2]) الأصول فى النحو 1 / 169.

[3]) ينظر الإيضاح العضدي ص 170 ، والمقدمة المحسبة ص 365 ، والفصول الخمسون ص 171 ، والتوطئه ص 193.

3- مصادر الفعلين الثلاثى :

مما ينبغى أن نعلمه أننا هنا لسنا بصدد إحصاء المصادر الثلاثية ، فذلك ما ليس فى وسعنا إذ مواد اللغة لا تقع تحت حصر ، ولا يحيط بها عد.

وحسبنا أن نذكر بعض المصادر التى هى أشهر من غيرها وأكثرها استعمالا صارفين النظر عن القول هذا سماعى وهذا قياسى ، إذ الكل مسموع عن العرب ، والكل صالح للقياس عليه.

ولما كان المصدر الثلاثى متعديا تارة ولازما أخرى اقتضى ذلك أن نذكر أوزان المتعدى على حده ، وكذلك أوزان اللازم.

أولا : مصدر الفعل المتعدى :

ذكر سيبويه باباً سماه " هذا باب الأفعال التى هى أعمال تتعداك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها " قال فيه : " فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية : على فَعَل يفعُل ، وفعَل يفعِل ، وفعِل يفعَل ، ويكون المصدر فَعْلا ، والاسم فاعلا " [1] ، وعلى ذلك فمصدر المتعدى عند سيبويه هو (فعْل) ومهما يكن من أمر فمصدر المتعدى كالأتى :

1- (فَعْل) – بفتح الفاء وسكون العين – والمصدر الذى بهذه الزنة يصاغ من مادته فعل متعد ، وهو إما بوزن (فَعَل) – بفتح العين – وإما بوزن (فَعِل) بكسر العين.

[1]) الكتاب 4 / 5.

والمصدر من مادة الأول يأتى مهموزا وصحيحا ومضاعفا ومعتل الفاء والعين واللام وهى على الترتيب كالأتى : أكْل وضْرب وردٌّ ووعْد وبيْع ورمْى والفعل الذى هذه مصادره بوزن (فَعَل) بفتح العين وهى على الترتيب : أكَلَ وضَرَب ورَدَّ ووَعَد وباع ورمى.

وكذلك المصدر من مادة الفعل الثانى يأتى صحيحا ومهموزا ومضاعفا ومعتل الفاء والعين واللام ، وهى على الترتيب كالآتى :

فهْم وأمْن ومسٌّ ووطء وخوْف وقنْو – يعنى لزوم الحياء.

والفعل الذى هذه مصادره بوزن (فَعِل) بكسر العين وهى على الترتيب :

فَهِم وأَمِن ومَسّ ووطئ وخَوِف وقَنِو [1].

2- (فَعَل) – بفتح الفاء والعين –. والمصدر بهذه الزنة يصاغ من مادته فعل بوزن (فَعِل) – بكسر العين – نحو عمل عملا ، ومن هذا المصدر (هَوَىَ) والفعل من مادته (هَوِى) ففى القاموس : وهويه كرضيه هوى فهو هوٍ : أحبه [2].

3- (فِعْل) – بكسر الفاء وسكون العين – والمصدر الذى بهذه الزنة يصاغ من مادته فعل من (فَعِل) – بفتح الفاء وكسر العين – ومن ذلك : فَرِكت المرأة – زوجها تفرَكه فِرْكا – بكسر الفاء : إذا أبغضته ، وشَرِكت الرجل فى الشئ أشرَكه شِرْكا [3].

---

[1]) التصريح 2 / 73 ، وفن التصريف 1 / 16.

[2]) القاموس 4 / 404.

[3]) فن التصريف 1 / 17 نقلا عن التلويح فى شرح الفصيح ص 9.

4- (فِعالة) بكسر الفاء – والمصدر الذى بهذه الزنة يصاغ من مادته فعل من باب (فَعِل) – بفتح فكسر – وذلك نحو : (ولى أمرهم ولاية) وهذا الفعل يدل على معنى الحرفة نحو (خياطة ونجارة) إلا أن الفعل من هاتين المادتين بوزن (فَعَل) بفتح العين – وهو (خاط ونجر) وهما متعديان.

5- (فُعول) – بضم الفاء – والمصدر الذى بهذه الزنة يصاغ من مادته فعل بوزن (فَعَل) – بفتح العين – وذلك نحو (جحد جحودا) و (كفر كفورا).

علما بأن هذا الوزن هو من الأوزان الخاصة باللازم إن لم يكن أهمها – كما سيأتى–

ومن هذه الضوابط يكون الفعل الثلاثى المتعدى مصدره على وزن (فَعْل) قياسا وهو ما نص عليه سيبويه – كما سبق – ومن ثم كان (جحودا وكفورا) مصادراً سماعية وأما (جحْد) فقياسى [1].

وهذا ما اعترض عليه استاذنا الدكتور / محمد يسرى زعير – منحه الله الصحة والعافية – قائلا : ولست أدرى كيف نسمح لأنفسنا أن نحكم على المادة الواحدة مرة بالسماع وأخرى بالقياس ؟ إن هذا ليس من طبيعة لغتنا. إذ اللغة كلها مسموعة عن العرب ، وكلها يصح القياس عليها [2].

---

[1]) أوضح المسالك 3 / 210.

[2]) فن التصريف 1 / 19.

وهناك أوزان أخرى للمصدر المتعدى نستطيع العثور عليها فى معاجم اللغة. من هذه الأوزان (غُفران) والفعل مادته (غَفَر) ومنها (حِرمان) والفعل من (حَرَم) فالمصدر فى الأول بضم الفاء وفى الثانى بكسرها والفعل لهما معا بوزن (فعل) – بفتح الفاء والعين – المتعدى.

وربما يأتى المصدر بوزن معين ويصاغ على هذا المصدر فعل متعد وآخر لازم.

ثانيا : مصدر الفعل اللازم :

هذا ما سبق بالنسبة للفعل المتعدى أما اللازم فقد قال عنه سيبويه : " وأما كل عمل لم يتعد إلى منصوب فإنه يكون فعله على ما ذكرنا فى الذى يتعدى ، ويكون الاسم فاعلا والمصدر يكون فعولا " [1].

وعلى ذلك فمصدر اللازم عند سيبويه (فُعول) وإليك المصادر كالآتى :

1- (فعول) – بضم الفاء – وهذا المصدر يأتى من مواد لغوية يكون الفعل منها بوزن (فَعِل) – بكسر العين ، وبوزن (فَعَل) – بفتح العين – تارة أخرى.

فمن مصادر الأول (قدوم وأزوف وصعود) ومن مصادر النوع الثانى (قعود وجلوس وخروج).

والمصادر بهذا الوزن تدل على معنى العلاج وهو مزاولة عمل من الأعمال.

---

[1]) الكتاب 4 / 5.

2- (فَعَل) بفتح الفاء والعين – و يأتى من الصحيح والمهموز ومعتل الفاء والعين واللام والمضاعف ، ومصادرها على الترتيب (مَرَح وأَشَر ووَجَع وعَوَر وجَوَى وشَلَل) والفعل من هذه المواد اللغوية على الترتيب (مَرِح وأَشِر ووَجِع وعَوِر وجَوِى وشَلِل) أى على وزن (فَعِل) بكسر العين.

وهذه المصادر كما هو واضح تدل على معان نفسية أو حسية.

3- (فِعالةَ) بكسر الفاء نحو (ولاية) وقد سبق أن هذا المصدر متعد ، وهنا يقال : ولى عليهم ولاية فى اللازم. والفعل من هذه المادة بوزن (فَعِل) –بكسر العين – وقد يكون المصدر مادة فعله (فَعَل) بفتح العين نحو (تجر تجارة وسفر سفارة وزرع زراعة).

4- (فُعْلة) – بضم الفاء وسكون العين – وذلك فيما دل على لون نحو (حُمْرة وخُضْر وسُمْرة) والفعل بوزن (فَعِل) – بكسر العين–.

5- (فِعال) – بكسر الفاء – نحو (إباء ونِفار وجِماح وإباق) والفعل من هذه المواد بوزن (فعَل) – بفتح العين – وهى على الترتيب (أَبَى ونَفَر وجَمَح وأَبَق).

كما هو واضح أن (أبى) هنا بمعنى امتنع ، أما إذا كان بمعنى (كره) فهو متعد ، وتقول : أبيت الشئ : أى : كرهته ، والمصدر (إباء) أيضا [1].

هذا وقد كان للفعل (نفر) مصادر أخرى غير (فِعال) وهو : نفور ، ونفير ونفرا ، ونفرانا [2].

---

[1]) القاموس 4 / 296.

[2]) القاموس 2 / 146.

6- (فعلان) – بفتح الفاء والعين – نحو (جولان وغليان وطيران وطوفان) وهذه المصادر تدل على حركة واضطراب ، وليس الحركة هنا مطلق حركة وإلا كان المصدر على وزن آخر نحو (قيام وقعود ومشى) [1] ، والفعل الذى يدل على الاضطرب من المواد السابقة على (فَعَل) – بفتح العين –.

7- (فُعال) – بضم الفاء – والمصدر بهذه الزنة إما أن يدل على داء ، وإما أن يدل على صوت :

أ) فمن الأول (سُعال وزكام) ولكن الفعل من هذه المادة ليس بصورة واحدة ، فالفعل من الأولى على (فَعَل) – بفتح الفاء والعين – ، ومن الثانية على (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين بالبناء للمجهول [2].

ب) ومن الثانى أى المصدر الذى يدل على الصوت فنحو (صُراخ ونُباح وعُواء ومُواء).

8- (فَعيل) – بفتح الفاء – المصدر بهذا الوزن يدل إما على سير أو صوت فمن الأول نحو (رحيل ودبيب وذميل) – بالذال وهو ضرب من سير الإبل.

ومن الثانى نحو (صهيل ونهيق وزئير ونعيق).

والأفعال من مادة هذا المصدر على وزن (فَعَل) بفتح العين.

9- (فُعوله) بضم الفاء نحو (سهولة وعذوبة وملوحة) وفعل هذا المصدر (فَعُل) بفتح الفاء وضم العين.

---

[1]) حاشية الشيخ / يس على التصريح 2 / 72.

[2]) شرح الأشمونى 2 / 478.

10- (فَعالة) بفتح الفاء نحو (فصاحة وصراحة وبلاغة) وفعل هذا المصدر (فَعُل) بفتح الفاء وضم العين.

11- (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين نحو (حسن وقبح) وفعل هذا المصدر (فَعُل) بفتح الفاء وضم العين أيضا.

وهذا الفعل مما لاخلاف فيه فى كونه لازما.

هذا وهناك أوزان كثيرة للمصادر اللازمة لايتسع منهج هذا البحث لذكرها خشية التطويل.

وبهذا تكون قضية السماعى والقياسى قضية افتراضية ارتبطت بالقواعد التى وضعها النحاة ولم تحتكم إلى الواقع الوصفى للغة ، وحتى لا تنكر قاعدتهم فى أن (فَعْل) المصدر القياسى فى المتعدى نجدهم يسلكون مسالك شتى فى تفسير ما جاء مخالفا.

والذى نخلص إليه أن هذا المعيار لايكفى منفردا للدلالة على تعدى الفعل ولزومه وخصوصا أن إمام النحاة سيبويه يذكر أن من المتعدى ما قد يأتى على (فُعول) قائلا : " وقد قالوا فى بعض مصادر هذا ، فجاءوا به على (فَعْل) كما جاءوا ببعض مصادر الأول – يعنى المتعدى – على (فُعول) " [1].

وعلى الرغم من هذا يستدل أبو على الفارسى بمجئ مصدر الفعل على (فُعول) على لزومه.

---

[1]) الكتاب 4 / 9.

ويدرك عبدالقاهر الجرجانى ما ذكره سيبويه ، فيحاول أن يجد مخرجا لهذا الأمر حتى تسلم صحة الاستدلال قائلا : " وفعول من مصادر غير المتعدى ، فأما ماجاء من نحو : جحده جحودا ، وشكره شكورا ولزمه لزوما ، ونهكه المرض نهوكا ، ووِرده ورودا. فشاذ كشذوذ (فَعْل) فيما لايتعدى نحو : سكت سكتا وهدأ هدأ وعجز عجزا ، والشواذ لايُعمل عليها. وقد أتى فى بعض ذلك غير (فُعول) وهو (الجحد والشكر والنهك). ولم يقل : دخلت الدار دخلا ، فقد دل هذا على أن دخلت موضوع على غير التعدى ، ولهذا قال فى ولجته : أن التقدير : ولجت فيه ، لأجل أن يقال : ولوجا " [1].

هذا وقد تناول هذه القضية استاذنا الدكتور / محمد يسرى بما لايدع فيها مجالا لأحد مفندا ومفصلا ورابطا لهذه المصادر بما ورد من آى الذكر الحكيم [2].

وقد ذكرنا طرفا من بعض ردوده.

هذا وقد ذكر ابن القيم الجوزية معياراً للتفريق بين مصدريهما من منطلق الدلالة بقوله : لما كان الفعل اللازم هو الذى لزم فاعله ولم يجاوزه إلى غيره جاء مصدره مثقلا بالحركات ، إذ المثقل من صفة مالزم محله ولم ينتقل إلى غيره. والخفة من صفة المنتقل من محله إلى غيره ، فكأن خفة اللفظ فى هذا الباب وثقله موازنا للمعنى ، فمالزم مكانه ومحله فهو الثقيل لفظا ومعنى ، وما جاوزه وتعداه فهو الخفيف لفظا ومعنى ومن هنا يرجح قول سيبويه أن دخلت الدار غير متعد ، لأن مصدره : دخول ، فهو

---

[1]) المقتصد فى شرح الإيضاح 1 / 599 ، 600.

[2]) ينظر فن التصريف 1 / 15 : 25.

كالخروج والقعود وبابه إلا أن الفعل منه لم يجئ على (فُعَل) لأنه ليس بطبع فى الفاعل ولاخصلة ثابتة فيه ، فإن كان الفعل عبارة عما هو طبع وخصلة ثابتة نقلوه بضم العين كظرف وكرم فهذا الباب ألزم للفاعل من باب قعد ودخل ، فكان أثقل منه لفظا ، وباب قعد وخرج ألزم للفاعل من الفعل المتعدى كضرب فكان أثقل منه مصدرا وإن اتفقا فى لفظ الفعل [1].

4- أن يتصل بالفعل ضمير كالهاء يعود على اسم سابق غير مصدر وغير ظرف

إن من مميزات المتعدى من اللازم صحة اتصال ضمير نصب بالفعل راجع إلى غير مصدر الفعل أو الظرف توسعا.

وطريقة ذلك : أن يوضع الفعل فى جملة تامة ، وقبله اسم جامد أو مشتق بشرط أن يكون هذا الاسم غير مصدر وغير ظرف. وبعد الفعل ضمير يعود على ذلك الاسم المتقدم. فإن صح التركيب واستقام المعنى فالفعل متعد بنفسه ، وإلا فهو لازم.

فإذا أردنا أن نتبين حقيقة الفعل (أخذ) مثلا من ناحية التعدى واللزوم وضعنا قبله اسما غير مصدر وغير ظرف ، وجعلنا بعد الفعل ضميرا يعود على ذلك الاسم ، فنقول : الكتب أخذتها ، فنرى المعنى سليما والتركيب صحيحا لموافقته الأصول والضوابط اللغوية ، فنحكم على أن هذا الفعل متعد ، ينصب المفعول به بنفسه ، إلا إن صار المفعول به نائب فاعل فيرفع و فى ذلك قال ابن مالك :

علامة الفعل المعدى أن تصل *** " ها " غير مصدر به ، نحو : عَمِل

[1]) بدائع الفوائد 1 / 5.

فانصب به مفعوله ، إن لم تنب *** عن فاعل : نحو : تُدبرت الكتب

ومثل ما فعلنا بالفعل (أخذ) نتبعه مع الفعل (قعد) حيث نقول : الغرفة قعدتها ، فندرك سريعا فساد الأسلوب والمعنى ، والسبب فى هذا الفساد اللغوى هو تعدية الفعل (قعد) تعدية مباشرة. ولهذا نحكم بأنه لازم.

ومثل الفعلين السابقين غيرهما من الأفعال ، حيث يمكن معرفة المتعدى واللازم باستخدام الضابط السابق.

وإنما اشترطوا فى الإسم السابق أن يكون غير مصدر وغير ظرف ، لأن الضمير يعود عليهما من المتعدى واللازم على السواء ، فلا يصلح الضمير العائد عليهما أن يكون أداة للتمييز.

ففى مثل : طلبت منك أن تمشى فى الصباح المبكر طويلا ، ثم تستريح ساعة ، وتذهب بعدها إلى مزاولة عملك ، فماذا فعلت؟

قد يكون الجواب : (المشى مشيته ، والساعة استرحتها ، والذهاب ذهبته ، والعمل زاولته) ففى الإجابة ضمائر عاد بعضها على المصدر أو على الظرف مع أن أفعالها لازمة ، كما فى الثلاثة الأولى ، وعاد بعضها على المصدر أيضا مع أن الفعل (زاول) متعد بنفسه.

5- صياغة اسم مفعول تام.

يمتاز المتعدى من اللازم بأن المتعدى: هو ما يصلح أن يبنى منه اسم المفعول. أما اللازم فهو : مالايصلح ذلك فيه [1].

[1]) المقرب ص 114.

وذكر ابن مالك أن المتعدى ما يصاغ منه اسم مفعول تام [1] ، ومفعول تام : أى بغير حرف جر [2].

فإذا أدى المفعول معناه بغير حاجة إلى جار ومجرور كان فعله متعديا بنفسه ، وإلا كان لازما. ففى مثل (فتح – أكل) تقول : الباب مفتوح ، والطعام مأكول.. فنرى اسم المفعول مستغنيا عن الجار والمجرور فى أداء المراد منه ، بخلاف صياغته من مثل (قعد – يئس) حيث تقول : الحجرة مقعود فيها ، والقضاء على أسباب الحرب ميؤس منه. فاسم المفعول هنا لم يستغن فى أداء معناه عن الجار والمجرور.

فالوسيلة إلى معرفة التعدية واللزوم تكون باستخدام هذا الضابط وما قبله أو باستخدامهما معاً.

ولكنى أرى أن الضابطين السابقين لا يصلح أحدهما أو كلاهما للإبانة دون الرجوع إلى المعاجم اللغوية الوثيقة. وإلا فمن أين نعلم ويعلم المستعرب أن الفعل (فتح – أكل) اسم المفعول منهما – ومن غيرها – مستغن عن الجار والمجرور ، وأن الفعل (قعد – يئس) اسم مفعولهما لايستغنيان ؟ من أين نعلم أن هذا الأسلوب صحيح فى تركيبه بعد التعدية ، أو غير صحيح ؟ وأن مثل (الحجرة قعدتها) خطأ ؟؟ لا سبيل لذلك إلا بالرجوع إلى تلك المصادر اللغوية الأمينة.

قال الدكتور / أبو أوس إبراهيم الشمسان : ويمكن القول إن هذا المعيار وحده لا يكفى ، إذ بناء اسم مفعول تام أو غير تام ينطلق أساسا

---

[1]) تسهيل الفوائد ص 83 ، وشرح الكافية الشافية 1 / 143.

[2]) شرح التسهيل 2 / 148.

من تحديد تعدى الفعل أو لزومه ، أما من الناحية اللفظية البحتة فلا مانع من بناء اسم المفعول منهما ، تقول : مضروب ومجلوس ، ولكن الذى يمنع من استخدام (مجلوس) إلا مع الحرف معرفتك بلزوم الفعل ، ولا يقصد المعرفة النظرية ، بل المقصود بها المهارة اللغوية المكتسبة [1].

ولايكون ذلك إلا بالرجوع إلى المفردات اللغوية فى مظانها.

6- قياس الفعل على نظيره وضده

يعرف لزوم الفعل وتعديه بقياسه على نظيره ، فالفعل (دخل) لازم لأن مثله (غار) لازم. قال ابن السراج : " (دخلت) مثل (غرت) إذا أتيت الغور ، فإن وجب أن يكون (دخلت) متعديا وجب أن يتعدى (غرت) " [2].

وبين عبدالقاهر الجرجانى وجه الاستدلال بـ (مثل الفعل) فقال : " واللفظان الكائنان بمعنى واحد متى ثبت لأحدهما أمر معنوى وجب ثباته للآخر لامحالة ، إذ لايتصور اتفاقهما فى المعنى مع الاختلاف فى شئ مما يعود إلى الحقيقة. والتعدى معنى فى الفعل وصف لازم له فكيف يجوز أن يكون موجودا فى (دخلت) وغير موجود فى (غرت) الكائن بمعناه" [3].

---

[1]) قضايا التعدى واللزوم فى الدرس النحوى ص 28.

[2]) الأصول فى النحو 1 / 170.

[3]) المقتصد فى شرح الإيضاح 1 / 600 ، وينظر البسيط فى شرح الجمل 1 / 461 ، وينظر مسائل الخلاف النحوية بين سيبويه فى الكتاب والمبرد فى المقتضب – م " الخلاف بينهما فى تعدى الفعل (دخل) بحرف أو بنفسه " ص 68 : 74.

هذا وقد أفرد أبو الفتح فى شرح التصريف عنوانا باسم " حملهم الشئ على حكم نظيره " [1] ، وعلى نحو ما يستدل بنظير الفعل يستدل بضده.

قال ابن السراج : " ودليل آخر أنك لاترى فعلا من الأفعال يكون متعديا إلا كان مضاده متعديا ، وإن كان غير متعد كان مضاده غير متعد ، فمن ذلك : تحرك وسكن ، فتحرك غير متعد ، وسكن غير متعد ، وابيضّ وأسودّ كلاهما غير متعد ، وخرج ضد دخل ، وخرج غير متعد ، فواجب أن يكون دخل غير متعد " [2].

وأبعد من هذا أنهم يستدلون على حركات بنية الفعل – عندما يكون أحد حروف هذا الفعل مما لايستطاع أن تظهر عليه الحركة لتعذرها بحركات فعل آخر صحيح معناه ضد معنى ذلك الفعل –.

فمثلا الفعل (طال) لايدرى أهو من باب (فعَل) بفتح العين أو كسرها أو ضمها حيث إن الحركة لاتظهر على الألف بأى حال من الأحوال، وقد حسم ذلك أبو الفتح قائلاً : " ووجه آخر يقوى أن (طلت : فعُلت – بضم العين – وذلك أنها نقيضه (قصُرت) : فَعُلت – بضم العين – لأنهم مما يجرون الشئ مجرى نقيضه..."[3].

فأصل (طلت) : (طَوُلت) فنقلت ضمه العين إلى الفاء لبيان أصل حركة العين ومثل الفعل (طال) الفعل (خاف) فقد قيس على نقيضه :

---

[1]) المنصف فى شرح التصريف ص 183.

[2]) الأصول فى النحو 1 / 170.

[3]) المنصف على تصريف المازنى ص 217 ، وشرح التصريف للمثانينى ص 445.

(أمِن) فيكون (خاف) من باب (فعِل) بكسر العين – فنقلت الكسرة إلى الفاء فى (خِفت) لبيان الأصل [1].

هذا وقد ذكر الدكتور / الشمسان أن هذا المعيار متصل بالجانب الدلالى [2]

ويبقى سؤال : هل هذا المعيار يصلح لكل الأفعال ؟

أقول : " لا " ، فإن هذا المعيار خاص بالأفعال اللازمة أو المتعدية ، أما الأفعال المشتركة بين التعدى واللزوم فتعرف من السياق ، وهذا ما يؤدى إلى عدم الجزم والحيرة فى أصل الفعل أهو التعدى أو اللزوم.

7- السؤال عن الفعل

ذكر ابن السراج : أن مما يميز المتعدى من اللازم صيغة السؤال عن الفعل حيث قال : " واعلم أن هذا إنما قيل له مفعول به ، لأنه لما قال القائل : ضرب ، وقتل ، وقيل له : هذا الفعل بمن وقع ؟ فقال : بزيد أو بعمرو ، فهذا إنما يكون فى المتعدى نحو ما ذكرنا ، ولايقال فيما لايتعدى نحو : قام وقعد ، لايقال هذا القيام بمن وقع ؟ ولا هذا القعود بمن حل ، إنما يقال : متى كان هذا القيام ؟ وفى أى وقت وأين كان ؟ وفى أى موضع ؟ " [3].

---

[1]) أبنية الفعل فى اللغة العربية بين القدامى والمحدثين ص 128 : 130.

[2]) قضية التعدى واللزوم ص 23.

[3]) الأصول فى النحو 1 / 171 ، وشرح الجمل 1 / 299.

3- تقسيم الأفعال عند النحويين

أولاً : عند سيبويه

لقد جعل سيبويه لكل نوع من الأفعال بابا خاصا به ، فقال عن الفعل اللازم " باب الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعول " [1] ، ومثل له بقوله : " فأما الفاعل الذى لايتعداه فعله فقولك : ذهب زيد وجلس عمرو.

ثم انتقل بعد ذلك إلى ذكر المتعدى ويذكر تحته أقساما :

1- المتعدى إلى واحد " هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعول ، وذلك قولك : ضرب عبدالله زيدا " [2].

2- المتعدى إلى مفعولين ، وجعله نوعين :

أحدهما : المتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر " هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول ، وإن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول. وذلك قولك : أعطى عبدالله زيداً درهما ، وكسوت بشرا الثياب الجياد " [3].

والثانى : المتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر " هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الأخر. وذلك قولك : حسب عبدالله زيداً بكراً ، وظن عمرو خالداً أباك

---

[1]) الكتاب 1 / 33.
[2]) السابق 1 / 34.
[3]) السابق 1 / 37.

، وخال عبدالله زيداً أخاك. ومثل ذلك : رأى عبدالله زيدا صاحبنا ، ووجد عبدالله زيداً ذا الحفاظ "[1].

3- المتعدى إلى ثلاثة " هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل ، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة ، لأن المفعول ههنا كالفاعل فى الباب الذى قبله – يعنى المتعدى لمفعولين – فى المعنى.

وذلك قولك : " أرى الله بشراً زيداً أباك ، ونبأت زيداً عمراً أبا فلان ، وأعلم الله زيداً عمراً خيراً منك. " [2].

ويذكر سيبويه بعد ذلك الفعل المتعدى فى ثلاثة أبواب : المتعدى لمفعول ولمفعولين ولثلاثة بعد بنائه للمجهول فينتج عن ذلك ما يأتى:

- اللازم : " هذا باب الفاعل الذى لم يتعده فعله إلى مفعول ، والمفعول الذى لم يتعد إليه فعل فاعل ، ولم يتعده فعله إلى مفعول آخر والفاعل والمفعول فى هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل.

فأما الفاعل الذى لايتعداه فعله فقولك : ذهب زيد وجلس عمرو.

والمفعول الذى لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل فقولك : ضُرِب زيد ويُضْرَب عمرو. " [3].

---

[1]) السابق 1 / 39.

[2]) السابق 1 / 41.

[3]) الكتاب 33 ، 34.

- **المتعدى لواحد " هذا باب المفعول الذى تعداه فعله إلى مفعول وذلك قولك : كُسِىَ عبدالله الثوب ، وأُعْطِى عبدالله المال.... " [1].**
- **المتعدى إلى اثنين " هذا باب المفعول الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر ، وذلك قولك : نُبِّئت زيداً أبا فلان لما كان الفاعل يتعدى إلى ثلاثة تعدى المفعول إلى اثنين. وتقول : أُرِىَ عبدَالله أبا فلان ، لأنك لو أدخلت فى هذا الفعل الفاعل وبنيته له لتعداه فعله إلى ثلاثة مفاعيل. " [2].**

ويذكر سيبويه بعد ذلك (كان وأخواتها) جاعلا إياها من قبيل الأفعال المتعدية قائلا : " هذا باب الفعل الذى يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول لشئ واحد..... وذلك قولك : كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل مما لايستغنى عن الخبر " [3].

أما أفعال الرجاء والشروع والمقارنة فلم يصفها سيبويه بتعد أو لزوم معللا ذلك بأن لها نحواً ليس لغيرها من الأفعال [4].

ثانياً :عند المبرد

يوافق المبرد سيبويه فى الشكل العام للتقسيم ، فهو مثله لايصف أفعال الرجاء والشروع والمقارنة بتعد أو لزوم [5] ، وهو يدخل (كان

---

1) السابق 1 / 41.
2) السابق 1 / 43.
3) السابق 1 / 45.
4) السابق 3 / 161 ، وشرح السيرافى 3 / 389.
5) ينظر المقتضب 3 / 68 : 73.

وأخواتها) فى التعدى مثله ، ويزيد نوعا آخر للمتعدى لم يذكره سيبويه وهو (فعل التعجب) ويختلف عنه فى أنه لم يتطرق إلى الفعل المبنى للمجهول أثناء تصنيف الأفعال فى : " باب مخارج الأفعال واختلاف أحوالها وهى عشرة أنحاء " [1] ، ويختلف أيضا فى التقسيمات الداخلية للفعل ، وهى كالآتى :

أولا : الفعل اللازم : وقسمه قسمين :

الأول : الفعل الحقيقى : وذكر أنه الذى لايتعدى الفاعل إلى مفعول ، ومثل له بقام زيد ، وجلس عمرو ، وتكلم خالد [2].

والثانى : الفعل المستعار : وذكر أن ضابطه ألا يتعدى الفعل فيه الفاعل ، وهو للفاعل على وجه الاستعارة.

ويقع على ضربين : أحدهما : سقط الحائط ، وطال عبدالله ، فإنهما لم يفعلا فى الحقيقة شيئا [3].

وجعل أيضا من أقسام اللازم نوعين :

الأول : كل ما كان فعله على (فَعُل) – بفتح وضم – فغير متعد.

الثانى : فعل المطاوعة... وذلك قولك : كسرته فانكسر... وإنما هذا وما أشبهه على أنك بلغت فيه ما أردت ، وأنتهيت منه إلى ما أحببت [4].

---

[1] السابق 3 / 187.
[2] السابق 3 / 187 ، وينظر أيضا 3 / 91.
[3] السابق 3 / 188.
[4] السابق 3 / 187 ، 188.

ثانيا : الفعل المتعدى : وقسمه ثلاثة أقسام :

الأول : ما يتعدى الفاعل إلى مفعول واحد وجعله على ضربين :

الضرب الأول : فعله واصل ومؤثر نحو : ضربت زيدا ، وكسرت الشئ.

الضرب الثانى : ما يكون فعله غير واصل نحو : ذكرت زيدا ، وشتمت عمرا [1].

وجعل من الفعل المتعدى إلى مفعول نوعين آخرين :

أحدهما : (كان وأخوتها) : " هذا باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشئ واحد وذلك : كان ، وصار ، وأصبح ، وأمسى ، وليس ، وما كان نحوهن. ".

وجعل المبرد هذه الأفعال من قبيل الأفعال غير الحقيقة ، لأنه أوتى بها للإخبار عما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك ، ودخلت لمعان على الابتداء والخبر ، كما أن مفعولى ظننت ابتداء وخبر [2].

أما الثانى فهو : (فعل التعجب) فقال : " هذا باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول ، وفاعله مبهم ، ولايتصرف تصرف غيره من الأفعال ، ويلزم طريقة واحدة ، لأن المعنى لزمه على ذلك ، وهو (فعل التعجب) وذلك قولك : ما أحسن زيدا ، وما أكرم عبدالله " [3].

---

[1]) السابق 3 / 188.

[2]) المقتضب 3 / 97 ، 189 ، 4 / 86.

[3]) السابق 4 / 173 ، وينظر 3 / 190.

وقد سبق أن ذكرنا أنه لم يتطرق للفعل المبنى للمجهول أثناء تقسيمه للأفعال ، ولكنه فى موضع آخر عنون له بـ (باب المفعول الذى لايذكر فاعله) [1]، فهذا يدلنا ضمنا أن هذا الفعل قد لابسه مفعول بيد أنه حل محل الفاعل فأخذ حكمه ، فيكون (فُعِل) متعديا باعتبار الأصل ، ألا ترى أن (ضرب) متعد فلذلك جاز أن تبنيه للمفعول فيقول : (ضُرِب). وكذلك : (ركب) ثم تقول : (رُكِب) ، و(فَعُل) لايتعدى أبدا فلا يجوز أن تبنيه للمفعول ، لأنك إذا لم تذكر الفاعل ، ولم يكن ثمَّ مفعول يقوم مقامه فى أن يجعل الفعل حديثا عنه وبقى الفعل حديثا من غير محدَّث عنه وهذا محال.

الثانى : ما يتعدى إلى مفعولين : وهو على ضربين أيضا.

الضرب الأول : ما يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما.

الضرب الثانى : ما يتعدى إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحدهما.

وجعل المبرد أن الفصل بين هذا وما قبله أن الأول فعل حقيقى يقع مفعولاه مختلفين نحو : أعطيت زيدا ،فتخبر أنه كان منك عطاء ، وإن شئت أن تذكره بعد ذكرته.

فأما قولك : ظننت زيدا فلا يستقيم ، لأن الشك إنما وقع فى المفعول الثانى ، فالثانى خبر عن الأول ، والتقدير : زيد منطلق فى ظنى [2].

---

[1]) السابق 4 / 50.

[2]) المقتضب 3 / 188 ، 189.

وقد أفرد المبرد لما يتعدى إلى مفعولين بابين مستقلين [1].

الثالث : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل :

وذكر المبرد أنه من باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ، ولكنك جعلت الفاعل فى ذلك الفعل مفعولا بأنه كان يعلم ، فجعل غيره أعلمه ، فيقول : أعلم الله زيدا عمرا خير الناس ، ونبأتك عبد الله صاحب ذلك ،فما كان من هذا فهذا سبيله [2].

ثالثاً : عند ابن السراج

نجد أن ابن السراج قد أخرج (كان وأخواتها) من دائرة التعدى واللزوم [3] ، وأصبحت بذلك ضمن أفعال الرجاء والشروع والمقاربة. ولم يتابع المبرد فى تقسيمات الفعل اللازم [4].

أما المتعدى فقسمه إلى ثلاثة اقسام على نحو تقسيمه عنده وعند سيبويه وقسم (المتعدى إلى اثنين) إلى نوعين ما يجوز فيه الاقتصار على أحد مفعوليه ، ومالا يجوز فيه ذلك [5].

وعليه يكون تقسيم الفعل عند ابن السراج كالأتى :

متعد ، وغير متعد ، وأفعال غير متعدية وغير لازمة

---

[1] السابق 3 / 93 : 96.
[2] السابق 3 / 189.
[3] الأصول فى النحو 2 / 288.
[4] السابق 1 / 54 ، 2 / 276 ، 277.
[5] السابق 1 / 177 : 181 ، 187 ، 2 / 280 : 287.

فالأول متعد إلى واحد وإلى اثنين وإلى ثلاثة ، والمتعدى إلى اثنين نوعان : مايجوز فيه الاقتصار على أحد مفعوليه ، وما لايجوز. وغير المتعدي هو اللازم.

ومالا يصف بتعد ولالزوم (كان وأخوتها) وأفعال الرجاء والشروع والمقاربة ، وقد اعترض ابن الحاجب على إخراج (كان وأخواتها) من الأفعال المتعدية بقوله : " هذه الأفعال كلها اشتركت فى أنها لتقرير الشئ على صفة ، ومن ثم احتيج فيها إلى الجزأين ، وإن اختلفت جهات الاحتياج إذ جهة الاحتياج تبين متعلق الخبر أبالظن هو أم بالعلم ؟ وجهة الاحتياج هنا كونها لتقرير الشئ على صفة فلابد من ذكر ذلك الشئ وصفته ، ثم أنها تختلف بعد ذلك بحسب معانيها [1].

فابن الحاجب هنا يقرر أن (كان وأخواتها) فى حكم أفعال القلوب ، وهذا ما قاله الزمخشرى من قبل " يدخلن دخول أفعال القلوب على المبتدأوالخبر " [2] ، وعليه فهى متعدية تعدى أفعال القلوب ، ومهما يكن من أمر فإن تقسيم ابن السراج يتسم بالبساطة لذلك لقى قبولا عند كثير من النحويين فممن قال به : أبو على الفارسى [3] ، وأبو بكر الزبيدى [4]، وعبدالقاهر الجرجانى[5] ، ابن الخشاب [6] والمطرزى[7] ،

---

1) الإيضاح فى شرح المفصل 2 / 71.
2) المفصل ص 314.
3) الايضاح 169 : 170 ، 173.
4) الواضح ص 8 ، 10 ، 13.
5) المقتصد ص 58 ، 59.
6) المرتجل ص 117 ، 118.
7) المصباح 58 ، 59.

وابن معط [1] ، وابن مالك وإن كان قد درس هذه التقسيمات فى أماكن متفرقة فى تسهيله وشرحه – [2].

وعلى الرغم من ذلك يجد هذا التقسيم نوعا من التغيير عند ابن جنى حيث قال : " الفعل فى التعدى إلى المفعول به – على ضربين :

فعل متعد بنفسه ، وفعل متعد بحرف الجر.

فالمتعدى بحرف الجر ، نحو قولك : مررت بزيد ، ونظرت إلى عمرو ، وعجبت من بكر " [3] ، واعترضه الثمانينى بقوله : " وهو الفعل اللازم لفاعله غير متعد إلى مفعول.... فإذا أردت أن تعدى هذا الفعل الذى لايتعدى عديته بأحد ثلاثة... – [4].

وذكر من هذه الثلاثة " الباء " فالثمانينى يرى أن هذه الأفعال لازمة بأصل وضعها ، وهذا ما رآه الزجاجى [5] – قبل الثمانينى –.

وتابع ابن جنى فى تقسيمه أبو على الشلوبينى مع بعض التغيير فى المسميات بقوله : " المتعدى ما نصب مفعولا به أو اقتضاه بواسطة ، إلا أن ما نصب مفعولا به ، يقال فيه : متعد مطلقا ، وما اقتضاه بواسطة

---

1) الفصول ص 171 ، 175.

2) التسهيل ص 70 ، 74 ، 80 ، 83 ، وشرح التسهيل على الترتيب 1 / 333 ، 343 ، 344 ، 2 / 148 : 152.

3) اللمع فى العربية ص 105.

4) شرح اللمع للثمانينى ص 100 نقلا عن هامش (1) بكتاب اللمع لابن جنى ص 105.

5) الجمل فى النحو ص 31.

لايقال فيه متعد مطلقا ، وإنما يقال فيه : مقيد... " [1] ، وتابعهما ابن عصفور [2]. وابن هشام[3].

رابعاً : عند ابن عصفور

أما ابن عصفور فيبلغ التقسيم للفعل عنده أوجه من حيث التفريعات وهى كالآتى :

فالأفعال عنده تنقسم قسمين :

قسم يتعدى ، وقسم لايتعدى.

1- والمتعدى إلى واحد ثلاثة أقسام :

أ- قسم يتعدى إلى واحد بنفسه.

ب-قسم يتعدى إلى واحد بحرف الجر.

جـ قسم يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر.

والذى يتعدى إلى واحد بحرف جر هو كل فعل يطلب مفعولا به واحداً إلا أنه لايكون محلا للفعل نحو : مررت بزيد....

والقسم الذى يتعدى إلى واحد تارة بنفسه وتارة بحرف جر لاسبيل إلى معرفته إلا بالسماع نحو : نصحت زيدا ونصحت له...

---

[1]) التوطئة ص 204.

[2]) شرح جمل الزجاجى 1 / 299.

[3]) شرح شذور الذهب ص 370.

2-والمتعدى إلى اثنين ينقسم إلى قسمين :

أ- قسم يتعدى إلى مفعوليه بنفسه.

ب-قسم يتعدى إلى مفعوليه أحدهما بنفسه والآخر بحرف جر.

والذى يتعدى إلى اثنين بنفسه ينقسم قسمين :

أ- قسم يجوز فيه الاقتصار على أحد المفعولين.

ب-قسم لايجوز فيه ذلك.

ثم ذكر بعد ذلك الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل.

وذكر أن ضابط القسم الذى يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر هو كل ما عدا الأفعال الناصية لمفعولين ، وتكون طالبة لمفعولين نحو : أمرتك الخير [1].

ومما يلاحظ على ابن عصفور أنه يدخل اللازم المعدى بحرف تحت المتعدى إلى مفعول ، وهو ما رآه ابن جنى من قبل ، وبينا رد الثمانينى عليه.

كما أن ابن عصفور لم يتعرض لـ (كان وأخواتها) من كونها متعدية أو لازمة ، وهذا ما يشعرنا أنها عنده مما لايتصف بتعد أو لزوم ، فيكون أصل الفعل عنده يرجع إلى ثلاثة : لازم ، ومتعد ، وغير متصف بتعد ولا لزوم. ثم أتى بعد ذلك بالتفريعات.

---

[1]) المقرب ص 114 ، وشرح جمل الزجاجى 1 / 299 : 304.

خامساً : عند ابن هشام

يأتى ابن هشام الذى وصف عمله قائلا : " وقد قسمت الفعل بحسب المفعول به تقسيما بديعا ، فذكرت أنه سبعة أنواع " وهى كما يلى:

الأول : اللازم : وهو ما لايطلب مفعولا البتة. وقد ذكر ابن هشام له علامات.

الثانى : ما يتعدى إلى واحد دائما بالجار كـ (غضب من زيد) ، (مررت به أو عليه).

الثالث : ما يتعدى لواحد بنفسه دائما كأفعال الحواس نحو (رأيت الهلال).

الرابع : ما يتعدى إلى واحد تارة بنفسه ، وتارة بالجار ، كـ (شكر ونصح).

الخامس : ما يتعدى لواحد بنفسه تارة ، ولا يتعدى أخرى لابنفسه ولا بالجار ، وذلك نحو (فغر) بالفاء والغين ، و(شحا) بالشين والحاء ، وتقول : (فغرفاه) و (شحاه) بمعنى فتحه ، و (فغرفوه) و (شحافوه) بمعنى : انفتح.

السادس : ما يتعدى إلى اثنين ، وقسمه قسمين :

أحدهما : ما يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى نحو (نقص) تقول : (نقص المال) ، و (نقصت زيدا دينارا).

الثانى : ما يتعدى إليهما دائما ، وقسمه ثلاثة أقسام :

أحدها : ما ثانى مفعوليه كمفعول (شكر) كـ (أمر واستغفر) تقول : (أمرتك الخير وبالخير).

والثانى : ما أول مفعوليه فاعل فى المعنى نحو (كسوته جبة)... فإن المفعول الأول لابس ففيه فاعلية معنوية.

الثالث : ما يتعدى لمفعولين أولهما وثانيهما مبتدأ وخبر فى الأصل وهى أفعال القلوب والتصيير.

والنوع السابع : ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل.

ولم يقف ابن هشام عند هذا الحد بل أخذ يفرع التفريع بقوله : " من الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين أولهما مُسرّح دائما : أى مطلق من قيد حرف الجر ، والثانى تارة مُسرَّح منه وتارة مقيد به. وذكر فى ذلك عشرة أفعال ممثلا لها بما من الله عليه من شواهد قرآنية وشعرية وهى :

أمر ، استغفر ، اختار ، كنَى ، سمىّ ، دعا – بمعنى سمّى – ، صدق – بتخفيف الدال – ، زوّج ، كال ، وزن [1].

تعقيب :

1- يوجد اضطراب فى تصنيف ابن هشام حيث جعل تحت المتعدى إلى مفعولين : ما يتعدى تارة إلى مفعولين ولا يتعدى تارة أخرى ، فكان حقه أن يكون تحت النوع الخامس وهو ما يتعدي ومالا يتعدى.

2- لم يقسم (المتعدى إلى مفعولين) إلى قسميه الشائعين عند النحويين وهما : ما يجوز الاقتصار على أحد مفعوليه ، وما لايجوز الاقتصار على أحد مفعوليه.

---

[1]) شرح شذور الذهب ص 368 : 388.

ومهما يكن من أمر هذه القسمة التى تبدو كثيرة ومتعددة فى ظاهرها فإنها يمكن أن ترد إلى أربعة أقسام فقط ، وبهذا تكون قسمة رباعية فى مقابل القسمة الثلاثية التى شهدناها عند النحويين وابن عصفور. وهذه القسمة الرباعية هى :

1- ما لايطلب مفعولا.

2- ما يتعدى.

3- مالايوصف بتعد أو لزوم.

4- ما يتعدى تارة وتارة لايتعدى بنفسه ولا بحرف جر.

ويذكر السيوطى فى الهمع قسمة رباعية هى : " الفعل أربعة أقسام : لازم ، ومتعد ، وواسطة : لايوصف بتعد أو لزوم وهو الناقص : كان وكاد وأخواتهما ، وما يوصف بهما ، أى باللزوم والتعدى معا ، لاستعماله بالوجهين كشكر ونصح على الأصح ، فإنه يقال : شكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت له... ولما تساوى فيه الاستعمالان صار قسما برأسه. ومنهم من أنكره ، وقال أصله أن يستعمل بحرف الجر ، وكثر فيه الأصل والفرع وصححه ابن عصفور " [1].

وبالنظر إلى تقسمات السيوطى نجدها ما هى إلا تلخيص لما ذكره ابن عصفور ، ولذلك نجده فى (الأشباه والنظائر) لم يذكر إلا تقسيمه ناسبه إليه – يعنى إلى ابن عصفور [2].

---

1) همع الهوامع 5 / 9.

2) الأشباه والنظائر – الفن الثانى – ص 88 ، 89.

سادساً : عند ابن أبى الربيع

وقد آثرت تأخير ابن أبى الربيع عن ابن هشام رغم تقدمه عليه ، لأنه قد سلك مسلكا آخر فى تصنيفه للفعل غير التصنيفات السابقة عليه ، واضعاً فى الاعتبار لفظ الفعل وصيغته وخصوصا اللازم منه قائلا : " فإذا صح أن كل فعل لابد له من فاعل فاعلم أن الأفعال بعد ذلك على قسمين :

منها ما يطلب بعد فاعله محلا يقع به.

ومنها مالايطلب بعد فاعله محلا يقع به.

فما لايطلب بعد فاعله محلا فهو غير متعد ، ومايطلب بعد فاعله محلا فهو المتعدى. ثم أخذ فى تقسيم ما لايتعدى – يعنى اللازم – نحو : (قام وقعد وانطلق وظَرُف) بقوله : " اعلم أن الذى لايتعدى ينقسم ثلاثة أقسام :

أحدها : أن تكون بنيته توجد للمتعدى ، ومثال ذلك : قام وقعد ، ألاترى أن قعد على وزن قتل ، وقتل يتعدى ، وكذلك قام على وزن نال وطال وهما متعديان.

الثانى : أن يكون بناؤه مخصوصا بما لايتعدى وذلك : انطلق وظُرُف واحمارّ ، فإن (انطلق) على وزن انفعل ، وهذا البناء أبداً لا يكون إلا لغير المتعدى ، لأنه مطاوع فعلته.... كأن (انطلق) جاء على طلقته ، وإن لم ينطق به.

وأما (ظَرُف) فإنه وأمثاله لايكون إلا لغير المتعدى ، لأنه فعل إنما وضع للغرائز والطبائع.

الثالث : أن يكون بناؤه يوجد على وجهين هو على أحدهما يتعدى ، وعلى الآخر لايتعدى ، وذلك نحو : تفاعل ، فإن تفاعل يوجد على معنى فَعَل ، ويوجد فَعَل أحدهما بالآخر ما فَعَل الآخر به.

فإذا كان على معنى (فَعَل) وجد متعديا ، قال امرؤ القيس :

*** تجاوزت أحراسا وأهوال معشر

المعنى : جزْت ، وخلّفت.

وإذا كان على المعنى الثانى كان أيضا على وجهين :

أحدهما : أن يكون من فعل يتعدى إلى اثنين نحو : تعاطينا الدراهم.

فالمعنى : أعطيته وأعطانى ، فما كان هكذا تعدى.

الثانى : أن يكون من فعل يتعدى إلى واحد نحو : تضاربنا ، فهو من ضرب ، فهذا النوع لايتعدى أبدا ومثله : تقاتلنا وتشاتمنا ، لأن المعنى : قتلته وقتلنى ، وشتمته وشتمنى.

هذا وقد انتهى من تقسيم اللازم وشرع فى تقسيم المتعدى إلى ثلاثة أقسام :

1- متعد لواحد.

2- متعد إلى اثنين.

3- متعد إلى ثلاثة.

أما الأول : فقد قال عنه : " اعلم أن الفعل الذى يتعدى إلى واحد هو : كل مايطلب بعد فاعله محلا لايعقل دونه ، وذلك نحو : ضرب فإنه لايعقل إلا بمضروب...

وقسمه إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون الأصل أن يتعدى ثم نقل بالهمزة أو التضعيف وذلك نحو : خرج زيد وأخرجته وقعد وأقعدته ، أما التضعيف فنحو : فرح زيد وفرّحتُه.

الثانى : أن يكون أصله بحرف الجر ، فأسقط حرف الجر فانتصب الاسم.

الثالث : أن يكون ينصب المفعول بطلبه ، لابزيادة ولانقصان وذلك نحو : ضرب وقتل.

أما القسم الثانى : وهو المتعدى لاثنين فذكر أمارته أنه يطلب بعد فاعله محلين وينصبهما. ثم ذكر أنه :

1- يجوز أن تذكرهما.

2- يجوز أن تحذفهما.

3- يجوز أن تحذف أحدهما.

وذكر أن المعيار فى الحذف وعدمه هو : متى كان المفعول الأول غير الثانى ، والثانى غير الأول فيجوز الاقتصار ، ومتى كان المفعول الأول هو الثانى ، والثانى هو الأول فلا يجوز الاقتصار.

وقد امتثل فى تقسيم هذا القسم بما قاله فى القسم السابق فقسمه إلى ثلاثة أيضا :

أحدها : أن يكون الأصل أن لايتعدى إلى واحد فنقل بالهمزة أو بالتضعيف إلى اثنين ، فمثال النقل بالهمزة : ضرب الفحل الناقة ثم تقول : أضربت

الفحل الناقة. ومثال التضعيف قوله سبحانه وتعالى : [وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا] [1].

الثانى : أن يكون أصله أن يتعدى إلى واحد بنفسه ، وإلى آخر بحرف الجر ثم اسقط..... ومن هذا قولهم : سميت ولدى زيدا ، والأصل سميت ولدى بزيد ، فأسقط حرف الجر فانتصب الاسم.

الثالث : أن يتعدى إلى اثنين بنفسه لابزيادة ولانقص

أما القسم الثالث : وهو المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، فذكر أن هذه الافعال سبعة ويجب الاقتصار عليها.

يبقى سؤال هل كل ما تعدى إلى اثنين يجوز أن تدخل عليه الهمزة فيتعدى إلى ثلاثة مفعولين فنقول : أظننت زيدا عمرا قائماً؟

فذكر أن المازنى أبطل هذا ، وقال إن النقل لايكون فى هذا إلا بالسماع. والمسموع من هذا سبعة الأفعال المذكورة.

وبقى سؤال آخر : هل يجوز حذف أحد المفاعيل الثلاثة دون الآخرين ؟

فأجاب بقوله من الناس من منع ذلك [2]

---

1) سورة الإنسان من الآية رقم 11.

2) هذا هو الظاهر من كلام سيبويه ، وإليه ذهب المبرد ، وابن بابشاذ ، وابن خروف وابن عصفور.والمراجع على الترتيب: الكتاب 1 / 41 ، المقتضب 2 / 122 ، شرح المقدمه المحسبة 2 / 264 ، شرح الجمل لابن عصفور 1 / 313 ، وينظر شرح المفصل 7 / 68 ، والهمع 2 / 250.

والذى يظهر لى أنه يجوز الاقتصار على الأول ، وعلى الثانى والثالث دون الأول ولايجوز الأقتصار على الثانى دون الثالث ، ولا على الثالث دون الثانى ، وذلك لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر ، فكما لا يجوز الاقتصار على المبتدأ دون الخبر ، ولاعلى الخبر دون المبتدأ لايجوز ذكر الثانى دون الثالث ، ولاذكر الثالث دون الثانى.

أما (كان وأخواتها) فبعد أن ذكر وجوب دخولها ضمن المتعدى تدارك وأخرجها حيث قال : وكان يجب عليه – يعنى الزجاجى – أن يذكر فى هذا الباب (كان وأخواتها) ويقول : وفعل يتعدى إلى واحد ولايجوز حذفه والاقتصار على الفاعل : ضرب زيد عمرا ، وما يتعدى إلى مفعول واحد ولايجوز فيه الاقتصار على الفاعل : كان زيد قائما ، ونسبة كان إلى ضرب كنسبة ظننت إلى أعطيت ، فكان يجب أن يذكرهما فى هذا الباب أو يتركهما فى هذا الباب – يعنى بما أنه ذكر ضرب كان يجب عليه ذكر كان – لأن هذا النصب ليس على قياس إنما هو على الاتساع والتشبيه.

ثم أجاب هادما ما قال : إن هذا الباب إنما وضعه لكل فعل رفع الفاعل حقيقة ثم طلب بعد فاعله ماينصبه ويتعدى إليه حقيقة أو اتساعا، وأما (كان) فليس رفعها للفاعل حقيقة ، وإنما رفعت المبتدأ لشبهه بالفاعل، ونصبت الخبر لشبهه بالمفعول ، فليس (كان) داخلة تحت ما نريد ذكره فى هذا الباب " [1].

هذا وقد سبق أن بينا رد ابن الحاجب ومن قبله الزمخشرى على ابن السراج فى إخراجه (كان وأخواتها) من الأفعال المتعدية [2].

1) البسيط فى شرح الجمل 1 / 411 : 453.
2) البحث ص 32.

تعقيب

1- إن تقسيم ابن أبي الربيع الفعل اللازم باعتبار صيغته أو بنائه معيار يعرف من خلاله أمتعد هو أم لازم ، ليس دليلا على تنوع الاستعمال كالتقسيم بالنسبة للمتعدى.

2- جعل ابن أبى الربيع أن من تقسيمات الفعل اللازم ما كان على وزن (انفعل) التى تدل على المطاوعة أو ما كان على وزن (فَعُل) كـ (ظَرُف) الدال على الطبائع والغرائز أو ما كان على وزن (افعالّ) الدال على المبالغة فى اللون ، فإن هذا متصل بالجانب الدلالى للفعل ، إذ يفترض هذا المعيار لمعرفة الأفعال اللازمة من حيث هيئتها فقط.

3- من خلال تقسيمه للفعل المتعدى لاثنين ومنه مايقتصر على أحد مفعوليه ومنه ما لايقتصر ، فقد آثر استعمال لفظ (الاختصار) بدلا من (الاقتصار) وذلك لأن (الاقتصار) حذف بلا دليل ، وأن (الاختصار) هو الحذف بدليل وأن العرب تحذف هنا على جهة الاختصار ، ولا تحذف على جهة الاقتصار ، وإنما كان ذلك لأنها من نواسخ الابتداء ، تدخل على المبتدأ والخبر.

تنصب الخبر إذا كان مفردا على حسب ما تبين ، فكما لايجوز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلا على جهة الاختصار ودلالة الكلام عليه ، لايجوز هنا الحذف إلا على جهة الاختصار [1] ، ولا يخفى ما فى هذه اللفتة اللغوية من جمال يبين مدى دقة اللغة.

1) البسيط فى شرح الجمل 1 / 420 ، 431.

4- أسباب تعدى الفعل :

ذكر الدكتور / إبراهيم الشمسان أن هذا المبحث جدير بأن يضم إلى مبحث الاشتقاق بعامة وبوسائل توليد الألفاظ بعضها من بعض ، فوسائل التعدى ما هى إلا بيان لكيفيات يتم بها توليد لفظ جديد من لفظ سابق عليه من حيث اللفظ ، ويكون بعد ذلك نظيرا له من حيث الاستخدام.

وذكر أن الأستاذ / عباس حسن نبه إلى أن هذه الوسائل متشابهة فى تعدية الفعل اللازم ، وتختلف فى أن كل واحدة تفيد مع التعدية معنى خاصا فواحدة تفيد جعل الفاعل مفعولا به كهمزة النقل ، وواحدة تفيد التكرار والتمهل كالتضعيف وثالثة تفيد المشاركة.

وادعى الدكتور / الشمسان أن هذا القول ليس على إطلاقه فهو مخالف لمذهب الجمهور مستدلا بقول السيوطى : " ادعى الجمهور أن معناها أى الهمزة والتضعيف أو الهمزة والباء فى التعدية واحد ، فلايفهم هذا التضعيف تكراراً ولامبالغة ولامصاحبة " [1].

والذى أراه أنه لابد لكل زيادة فى الفعل – لغير الإلحاق – من معنى ولو التأكيد ، لأنها إذا لم تكن لغرض لفظى وهو الإلحاق ، أو لإفادة معنى كانت عبثا. إذا عرفت ذلك علمت أن قول اللغويين أو الصرفيين : وقد جاء المزيد والمجرد بمعنى. كأقاله البيع وقاله وسقاه وأسقاه – فيه تسامح ظاهر. ومرادهم أن الزيادة لم تغير معنى ، وهذا لاينافى أن تكون لتقرير المعنى الحاصل وتأكيده ، وبناء على ذلك يقال : إن أقاله وأسقاه

1) قضايا التعدى واللزوم ص 48.

مثلا أبلغ فى الدلالة على المراد من قاله وسقاه. وهذا ما حققه الرضى فى هذا المقام وهو متين. ويجب علينا فى هذا المقام ألا ننسى المقولة المشهورة " زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى " [1].

أولاً : التعدى بالهمزة

معناها أن يتعدى أثر الحدث الفاعل إلى المفعول. فمثلا تقول : خرج محمد. فيكون الخروج حاصلا من محمد بذاته ، ثم نقول : أخرج على محمدا. فلايكون محمد خارجا بذاته بل بتأثير غيره فيه.

فالهمزة جعلت الحدث يجاوز الفاعل إلى المفعول ، ولذلك عبر بعضهم بالنقل بدل التعدية وقد شرح سيبويه التعدية بقوله : " هذا باب افتراق : فعلت وأفعلت فى الفعل للمعنى نقول : دخل وخرج وجلس ، فإذا أخبرت أن غيره صيره إلى شئ من هذا قلت : أخرجه ، وأدخله ، وأجلسه ، وتقول : فزع وأفزعته ، وخاف وأخفته ، وجاء وأجاته... إذا أردت أن غيره

1) قد ألف ابن درستوية كتابا سماه " الرد على من قال بالزائد وأن يكون فى الكلام حرف زائد " وهذا الكتاب – وإن لم يصل إلينا – وصل إلينا نقل عنه ، فقد ذكر الزركشى فى معرض حديثه عن النوع العشرين فى معرفة الأحكام التى للكلمة من جهه انفرادها وتركيبها فقال : " تجنب لفظ الزائد فى كتاب الله تعالى أو التكرار ، ولايجوز إطلاقه إلا بتأويل كقولهم : الباء زائدة ونحوه ، مرادهم أن الكلام لايختل معناه بحذفها ، لأنه لافائدة فيه أصلا ، فإن ذلك لايحتمل من متكلم ، فضلا عن كلام الله الحكيم " ، ينظر مسائل الخلاف النحوية بين سيبويه فى الكتاب والمبرد فى المقتضب ص 13 (رسالة ماجستير للباحثة).

أدخله فى ذلك ، يبنى الفعل منه على (أفعل) ومن ذلك أيضا : مكث وأمكثته.... وملح وأملحته " [1].

ففى نص سيبويه نرى أنه يعرف معنى التعدية ثم يأتى بأمثلة لها من جميع أبواب الماضى : (فَعَل ، وفَعِل ، وفَعُل) ، وقد فرق سيبويه بين صيغة (فَعَل) اللازم من حيث المعنى والمتعدى بالهمزة (أفعل) ومرد هذا الفرق ما يطرأ على الصيغة من معنى (التصيير).

ولذا رأينا ابن الحاجب يقول : " أفعل للتعدية غالبا نحو أجلسته ".

ويشرح الرضى معنى التعدية بقوله : " هى أن يجعل ما كان فاعلا للازم مفعولا لمعنى الجعل ، فاعلا لأصل الحدث على ما كان. فمتى أذهبت زيدا جعلت زيدا ذاهبا ، فـ (زيدا) مفعول لمعنى الجعل الذى استفيد من الهمزة فاعل للذهاب كما كان فى : ذهب زيد " [2].

ولاشك أن أثر عبارة سيبويه واضح فى كلام الرضى فسيبويه عبر بـ (صير) والرضى عبر بـ (معنى الجعل) والجعل هو التصيير.

بل ويحتفظ ابن الحاجب بنفس عبارة سيبويه فى شرحه للمفصل بقوله : " لابد من اعتبار معنى التصيير ، فالتى للتصيير هى التى تكون للتعدية ، ألا ترى أنك تقول : أكب زيد ، ولايوجب ذلك تعدية " [3].

ثم أخذ الرضى يفصل بعض التفصيل قائلا : " فإن كان الفعل الثلاثى غير متعد صار بالهمزة متعديا إلى واحد هو مفعول لمعنى الهمزة

---

1) الكتاب 4 / 55.

2) شرح الشافية 1 / 86.

3) الإيضاح فى شرح المفصل 2 / 50.

– أى الجعل والتصيير – كأذهبته ، ومنه : أعظمته أى جعلته عظيما باعتقادى بمعنى : استعظمته.

وإن كان متعديا إلى واحد صار بالهمزة متعديا إلى اثنين أولهما مفعول الجعل ، والثانى لأصل الفعل نحو : أحفرت زيدا النهر ، أى جعلته حافرا له ، فالأول مجعول والثانى محفور ومرتبة المجعول مقدمه على مرتبة مفعول أصل الفعل لأن فيه معنى الفاعلية.

وإن كان الثلاثى متعديا إلى اثنين صار بالهمزة متعديا إلى ثلاثة أولهم للجعل والثانى والثالث لأصل الفعل وهو فعلان فقط : أعلم وأرى " [1].

وبهذه الأمثلة يثبت أن الهمزة تجعل مفعولا للفعل الثلاثى لم يكن موجودا قبلها سواء كان من باب (فَعَل أو فَعِل أو فَعُل) وتجعل المتعدى إلى واحد متعديا إلى اثنين والمتعدى إلى اثنين متعديا إلى ثلاثة. وهذا كله يدل على سعة استعمال الهمزة ووفرة معانيها إذا دخلت على الفعل الثلاثى.

أما المبرد– من قبل الرضى – فقداستخدم صيغة (الجعل) بقوله : " تقول خرج زيد فإذا فعل به ذلك غيره قلت : أخرجه عبدالله ، أى جعله يخرج " [2]. وصيغة الجعل هذه مستفادة من قول الخليل –قبل المبرد– وهو أنك إذا قلت : " أدخلته أردت جعلته داخلا " [3].

---

[1]) شرح الشافية 1 / 87.

[2]) المقتضب 2 / 103.

[3]) السابق2 / 103..

والعلاقة على مايبدو بين الصيغتين عند المبرد علاقة تأصيل وتفريع حيث قال : " فإنها (أفعلته) داخلة على (فَعَل). تقول : عطا يعطو إذا تناول ، وأعطيته أنا : ناولته ، فالأصل ذا وما كان سواه فداخل عليه تقول : ألبسته فلبس ، وأطعمته فطعم " [1].

فجعل المبرد إحدى الصيغتين أصلا للأخرى ، والأخرى فرعاً وهذا ما هو إلا ضرب من ضروب التخمين يعوزه الدليل ، لأننا لانعرف العربى نطق بأيها أولاً حتى يتسنى لنا الحكم أن إحداهما أصل للآخرى.

التعدية بالهمزة بين القياس والسماع :

هذا وقد اختلف فى التعدى بالهمزة من حيث السماع والقياس على أقوال :

أحدها : إنه قياسى مطلقا وهو ظاهر كلام سيبويه – كما سبق – لأنه لم يقف بزيادتها عند صيغ معينة ، وبه قال الأخفش – فيما نسبه إليه أبو حيان والسيوطى – [2] ، وهو ظاهر كلام الفارسى [3].

وعلى الرغم من ذلك ينسب أبو حيان والسيوطى إلى سيبويه أنه قياس فى اللازم إذا لم تدخل عليه الهمزة لمعنى آخر سماع فى المتعدى[4].

---

1) الكتاب 4 / 56

2) ارتشاف الضرب 4 / 2093 ، وهمع الهوامع 5 / 14.

3) الإيضاح ص 73.

4) ارتشاف الضرب 4 / 2093 ، وهمع الهوامع 5 / 14.

الثانى : إنه سماعى فى اللازم والمتعدى ، ونسبه كل من أبى حيان والسيوطى للمبرد [1].

وممن رأى أنه سماعي الرضى حيث قال : " وليست هذه الزيادات مطردا ، فليس لك أن تقول مثلا فى (ظرف) : أظرف ، وفى : (نصر) : أنصر. ولهذا رُدّ على الأخفش فى قياس : أظن وأحسب وأخال على : أعلم وأرى.... ثم ذكر أن هذا يحتاج إلى سماع استعمال اللفظ المعين فى المعنى المعين. ففى : أذهب لابد من سماع زيادته بالهمزة فى معني التعدية. فليس لك أن تقول : أذهبته بمعنى أزلت ذهابه " [2].

وقول الرضى فى (ظرف) مردود بقول سيبويه : " وتقول : مَلُح وملّحته ، وسمعنا من العرب من يقول : أملحته كما تقول أفزعته. وقالوا : ظرف وظرّفته ، ونبل ونبّلته ، ولايستنكر :(أفعلت) فيها ولكن هذا أكثر واستغنى به " [3]

فلنا أن نقول : أظرفته وأنبلته ، أى جعلته ظريفا ونبيلا. كما أن قول سيبويه : (ولايستنكر فيهما : أفعلت) دليل على أنه يقيس ما لم يرد على ما ورد من العرب وفى هذا ردٌ على الرضى فى جعله الزيادة سماعية.

الثالث : قياسى مطلقا إلا فى باب (علم) وبه قال أبو عمرو فيما نسبه إليه أبو حيان والسيوطى أيضا [4].

---

[1] السابقان نفس الصفحة.

[2] شرح الشافية 1 / 84 : 85.

[3] الكتاب 4 / 55.

[4] ارتشاف الضرب 4 / 2093 ، وهمع الهوامع 5 / 14.

الرابع : قياسى إذا كان الفعل يكتسب منه الفاعل صفة فى نفسه لم تكن فيه قبل الفعل نحو : نام وقعد ففي مثل هذا يقال فيه :(أفعلته) ،أي جعلته علي الصفة نحو: أنمته و أقمته، وإن كان لايصير على هيئة لم يكن عليها ، ولاحصل فى ذاته وصف باق نحو : أشربت زيدا ماء ، قبح التعدى ، وكذلك لاتقول : أذبحته الكبش : وهذا ما عليه السهيلى [1].

ثانياً : التعدى بالتضعيف

ويتعدى الفعل بالتضعيف كما تعدى بالهمزة وقد ذكر سيبويه أن (فَعّل) يشاركه فيه حيث قال : " وقد يجئ الشئ على : (فعّلت) فيشرك : (أفعلت)... وذلك قولك فرح وفرّحته ، وإن شئت قلت : أفرحته ، وغرم وغرّمته وأغرمته إن شئت ، كما تقول : فزّعته وأفزعته ، وتقول : ملح وملّحته ، وسمعنا من العرب من يقول : أملحته ، وقالوا : ظرف وظرّفته ، ونبل ونبّلته ، ولايستنكر : أفعلت فيهما. ومثل أفرحت وفرّحت ، وأنزلت ونزّلت [2].

ويؤخذ من كلام سيبويه أن معنى (أفعل) و (فَعّل) فى التعدية سواء، ولايغيب عن أذهاننا معنى التعدية الذى ذكره سيبويه وهو : " تصيير الفاعل مفعولا لأصل الفعل ".

---

[1]) نتائج الفكر ص 338 ، وينظر ارتشاف الضرب 4 / 2093 ، وهمع الهوامع 5 / 14.

[2]) الكتاب 4 / 55 ، 56.

وقد عبر عنها الرضى بـ " أن يجعل الشئ ذا أصله " أى صاحب أصله فيعم ما كان أصله مشتقا – كما سبق – وما كان أصله جامدا نحو: أفحى قدره ، وفحّى قدره ، أى جعلها ذات فحِى وهو التوابل " [1].

هذا ومما يشرك (فعّل) فيه (أفعل) : أغلقت الأبواب وغلّقتها. ولكن يبدو أن (فعّل) أكثر استعمالا فى هذا المعنى من (أفعل) ، بل إن سيبويه ذكر ما يفيد أنه خاص به حيث قال : " هذا باب دخول : فعّلت على : فَعَلت ، لايشركه فى ذلك : أفعلت. تقول : كسرتها وقطعتها فإذا أردت كثرة العمل قلت : كسّرته وقطّعته ومزّقته.... وقالوا : يجوّل أى : يكثر الجولان ، ويطِّوف أى : يكثر التطويف.... ثم ذكر بيت الفزدق :

* مازلت أفتح أبواب وأغلِّقها *

وقال : وفتّحت : أحسن. قال جل ذكره : [جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ][2] ، وقال : [وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا] [3][4].

فمن هذا يتبين أن (أفعل) فى التكثير نادر بخلاف (فَعّل).

ويأتى سيبويه ويذكر مرة أخرى أن : " (فعّل) يأتى بمعنى (أفعل) نحو : خبّرت وأخبرت وسميّت وأسميت ". ثم قال : " وقد يجيئان مفترقتين نحو : علّمته وأعلمته فـ : علّمت : أديت ، وأعلمت : آذنت " [5].

---

1) ينظر شرح الشافية 1 / 87 ، 93.
2) سورة ص الآية رقم 50.
3) سورة القمر من الآية رقم 12.
4) الكتاب 4 / 64 ، 65.
5) السابق4 / 62.

ورأى الراغب الأصفهانى أنه لابد من فــرق بين (أخبر) و (خبّر) و (أنبأ) و (نبّأ) وإلا لمــا دعا الداعى إلـى التفـرقة بينهما فى الصيغة فـى قولـه تعالى : [فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِــهِ قَالَتْ مَــنْ أَنْبَأَكَ هَـذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ] (1) ، ولـم يقل : (أنبانى) بــل عدل إلـى : (نبّأ) الــذى هــو أبــلغ تنبيها علــى تحقيقه وكونــه من قبل الله " (2).

فاختلاف الصيغة لايكون إلا لاختلاف المعنى.

وقد ذكر الدكتور / الشمسان أن من المحدثين من درس صيغتى (فَعّل وأفعل) فى القرآن وهو يسمى الأولى : يقينيـة ، والثانيـة : سببية. ويتلخص الفرق بينهما فى أربع نقاط.

1- ينقل الفاعل فى (فَعّل) الشئ دون أن يتم تعاون الشئ نفسه إلى وضع أو حال جديد. أما الفاعل فى (أفعل) فيجعل المفعول فاعلا فعليا للعمل أو الحدث.

2- يعبر فى الفعل اليقينى (فعّل) على نمط لحظى ، أو على الأقل غير دائم في الحدث ، لكن السببى (أفعل) نمط دائم.

3- الفاعل فى اليقينى يحدث على أنه عادة ، أما فى السببى فيحدث على أنه مناسبة عارضة.

4- الحدث فى اليقينى بالنسبة للمفعول حادثة ، ولكن مع السببى فهو أساس [3].

---

1) سورة التحريم من الآية رقم 3.
2) المفردات فى غريب القرآن ص 483.
3) قضايا التعدى واللزوم ص 57.

ولا يخفى أن هذا الباحث فى تسميته (فعّل) بأنها صيغة يقينية قد استفاد من الراغب الاصفانى فى قوله : ولم يقل (أنبأنى) بل عدل إلى (نبّأ) الذى هو أبلغ تنبيها على تحقيقه وكونه من قبل الله.

التعدية بالتضعيف بين القياس والسماع :

قال أبو حيان : وفى التعدى بالتضعيف مذهبان.

أحدهما : سماع من اللازم والمتعدى.

والثانى : أنه قياسى.

وذكر أن ابن هشام نقل : أنه لاخلاف أن النقل بالتضعيف لايقاس، ولايتعدى إلا ما سمع منه ، ورده أبو حبان بأنه غير صحيح [1].

ثالثاً : التعدى بالباء

قال سيبويه : " وإذا قلت : مررت بزيد وعمرا ممرت به ، نصبت ، وكان الوجه ، لأنك بدأت بالفعل ولم تبتدئ اسما تبنيه عليه ، ولكنك قلت: فعلت ثم بنيت عليه المفعول ، وإن كان الفعل لايصل إليه إلا بحرف الإضافة ، فكأنك قلت : مررت زيدا. ولولاأنه كذلك ، ما كان وجه الكلام زيدا مررت به ، وقمت وعمرا مررت به ، ونحو ذلك قولك : خشنت بصدره، فالصدر فى موضع نصب وقد عملت الباء " [2].

نفهم من كلام سيبويه أن الفعل اللازم يتعدى بحرف الجر – الباء – ، وأن قولك : (مررت بزيد) بمنزلة قولك (ضربت زيدا) ، لأن (مررت) فعل ، كما

---

[1]) ارتشاف الضرب 4 / 2093.

[2]) الكتاب 1 / 92.

أن(ضربت) فعل ، وإن كان (مررت) لايتعدى إلا بحرف ، فإذا كان كذلك فينبغى أن تختار فى الجملة الثانية نصب الاسم ، كما اختير فى (ضربت زيدا) نصب الاسم. وإنك إذا قلت : (زيدا مررت به) أضمرت فعلا ينصب (زيدا) وإن كان (مررت) قد تعدى إلى ضميره بحرف ، كما ينصب الاسم إذا تعدى الفعل إلى ضميره بغير حرف كـ (أزيدا ضربته).

ويريد أن (خشنت بصدره) قولك : (خشنت صدره) فإن دخول الباء لم يغير حكم الفعل ليبين أن (مررت بزيد) كـ (ضربت زيدا) وكـ (مررت زيدا) لوكان يتكلم به [1].

والذى يفهم من كلام سيبويه أيضا أن التعدية بالحرف عنده كالتعدية بالهمزة حيث قال : " تقول : غفلت : صرت غافلا ، وأغفلت إذا أجزت أنك تركت شيئا ووصلت عفلتك إليه ، وإن شئت قلت : غفل عنه ، فاجتزأت بعنه عن أغفلته ، لأنك إذا قلت عنه فقد أجزت بالذى وصلت غفلتك إليه. ومثل هذا : لطف به وألطف غيره ، ولطف به كغفل عنه ، وألطفه كأغفله " [2].

ويصرح ابن عصفور بأن باء التعدى فى مثل (ذهبت بزيد) كالهمزة تماما ناسباً إلى المبرد التفريق بينهما حيث قال : " وتأتى للنقل ، فمثال كونها للنقل بمنزلة الهمزة : (قمت بزيد) ، يريد أقمت زيدا ، فيصير الفاعل مفعولا ، وذلك لايكون إلا فى كل فعل غير متعد ، وهى عندنا بمعنى الهمزة خلافا للمبرد فأنه يفرق بينهما فى المعنى ، فإذا قلت : أقمت زيدا ، فالمعنى جعلته يقوم ولايلزمك أن تقوم معه ، وإذا قلت : (قمت بزيد) ،

---

[1]) شرح السيرافى 1 / 392.

[2]) الكتاب 4 / 62.

فالمعنى جعلته يقوم وقمت معه ، فما بعد الباء يشترك عنده مع الفاعل فعله ، وليس كذلك المفعول المنقول بالهمزة " [1].

وبمثل قول ابن عصفور قال ابن أبى الربيع رادا على المبرد بقوله:" وهذا الذى ذهب إليه لم يساعد عليه ، فإن لسان العرب مخالف له، حكى ابن قتيبة : تكلم فلان فما سقط بحرف " فبلاشك أن المعنى : فما أسقط حرفا ، وقال الله تعالى : [وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ] [2][3].

وبين ابن عصفور وجه الرد بالآية بقوله : " ألا ترى أن الله تعالى لايوصف بأنه ذهب مع سمعهم وأبصارهم. ونفى ابن عصفور هذا الاستدلال لوجود احتمالين : أولهما : احتمال أن يكون فاعل (ذهب) البرق، أى لذهب البرق مع سمعهم وأبصارهم. أما الثانى : أن يكون فاعل (ذهب) الله تعالى ، ويكون الله تعالى قد وصف نفسه على معنى يليق به سبحانه ، كما وصف نفسه بالمجئ فى قوله تعالى : [وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا][4][5].

وأكد ابن أبى الربيع على صحة التعدية بـ (الباء) بقوله : " وذكر ذلك ثعلب فى الفصيح فقال : دخلت به الدار وأدخلته ، والكوفيون والبصريون اجتمعوا على ما ذكرته ، وهو أن العرب تقول : قمت به على

---

1) شرح الجمل 1 / 493.
2) سورة البقرة من الآية رقم 20.
3) البسيط فى شرح الجمل 1 / 417.
4) سورة الفجر الآية رقم 22.
5) شرح الجمل 1 / 493 ، 494.

معنى أقمته ، وقعدت به على معنى أقعدته ، فإذا ثبت هذا فاعلم أن النحويين اختلفوا فى القياس عليه " [1]. وذكر أنه ليس عند البصريين نقل بغير هذه الثلاثة.

ولكون الباء بمعنى الهمزة – يعنى فى التعدية – لايتصور الجمع بينهما ، فلاتقول : أذهبت بزيد ، ولا أقمت بعمرو ، لأنك لو فعلت ذلك كان أحد الحرفين لامعنى له ، ألا ترى أنك إذا قدرت النقل لأحدهما كان الآخر غير ناقل.

فإن قيل : فكيف جاز قوله تعالى :[تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ] [2] ، فى قراءة من ضم التاء [3].

و(تُنبت) مضارع (أنبت) ، والهمزة فى (أنبت) للنقل ، فكيف جاز الجمع بينها وبين الباء وهى للنقل أيضاً ؟ بل كان ينبغى أن يقال : (تنبت الدهن) – بضم التاء – أو (تنبت بالدهن) – بفتح التاء –.

وقد أجاب على ذلك ابن عصفور بثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون الباء زائدة على غير قياس ، كأنه قال : (تُنبت الدهن) ، فتكون بمنزلتها فى قوله :

* نضرب بالسيف ونرجو بالفرج *

---

[1]) البسيط فى شرح الجمل 1 / 418 ، وينظر الإيضاح ص 70 ، والجنى الدانى ص 38 ، وارتشاف الضرب 4 / 419 وهمع الهوامع 5 / 14.

[2]) سورة المؤمنون من الآية رقم 20.

[3]) وقراءة الضم عن ابن كثير وأبى عمرو ، ويعقوب عن روح (المحتسب 2 / 89).

وابن عصفور مسبوق فى ذلك بابن جنى [1].

الوجه الثانى : أن تكون الباء للحال ، فكأنه قال : تُنبت ثمرتها وفيها الدهن ، أى فى هذه الحال ، أو : وفيه الدهن ، أى وفى الثمر الدهن ، فيكون الحال إما من ضمير الفاعل أو من المفعول المحذوف لفهم المعنى وهو الثمر.

الوجه الثالث : أن يكون (أنبت) بمعنى (نبت) لأنه يقال : نبت البقل وأنبت البقل بمعنى كما يقال : (تنبت بالدهن) – بفتح التاء – كذلك يقال : (أنبتت بالدهن) " [2].

هذا وقد جعل ابن الحاجب ضابطا لحرف التعدية وهو الدلالة على (التصيير) وإلا فلا حيث قال : " فالتى للتصيير هى التى تكون للتعدية ، ألا ترى أنك تقول (أكب زيد) ولايوجب ذلك تعدية ، و (موَّت المالُ) ولا يكون ذلك تعدية ، و (نجرت بالقدوم) ولا توجب الباء تعدية ، وأما إذا كان معناها التصيير كانت للتعدية " [3].

والذى أراه أن جعل الباء للتعدية لاغبار عليه طالما أنه سمع عن العرب ، وقال به إمام النحاة سيبويه وهذا ما جعل أبا حيان يقول : (مررت بزيد) ومدرك هذا السماع [4].

وأما ما نسب إلى المبرد فلم أعثر عليه فى المقتضب

---

1) سر صناعة الإعراب 1 / 134.
2) شرح الجمل 1 / 494 ، 495.
3) الإيضاح فى شرح المفصل 2 / 50 / 51.
4) ارتشاف الضرب 4 / 2089.

التعدية بالباء بين القياس والسماع :

1- ذكر ابن أبى الربيع أن أكثر النحويين على القياس ، وأنه ليس عند البصريين نقل بغير هذه الثلاثة ، وذكر أن الكوفيين زادوا وجهين آخرين للنقل فجاء النقل عندهم بخمسة أوجه [1].

2- وذهب أبو حيان إلى السماع – كما سبق.

3- وذهب المبرد – فيما نسب إليه – إلى المنع كما نسب أيضا إلى السيهلي [2].

رابعاً : التعدى بزيادة (الألف والسين والتاء) أى بناء الفعل على (استفعل)

ذكر سيبويه أن هذه الصيغة تأتى غير متعدية ومتعدية بقوله : " واستبان واستبنته ، والمعنى واحد ، وذا هاهنا بمنزلة : حزن وحزّنته " [3].

ومثل لها فى موضع آخر بصياغتها من أفعال لازمة وبها أصبحت متعدية بقوله : " تقول : استجدته أى أصبته جيدا ، واستكرمته أى أصبته كريما ، واستعظمته أى أصبته عظيما ، واستسمنته أى أصبته سمينا "[4].

فـ (استجدته) من الفعل جاد وهو لازم من جاد الشئ جودة ، أى صار جيدا[5].

---

1) البسيط فى شرح الجمل 1 / 418.
2) الجنى الدانى ص 38.
3) الكتاب 4 / 63.
4) السابق 4 / 70.
5) الأفعال لابن القوطية ص 52.

و (استكرمته ، واستعظمته) من الفعل (كَرُم وعَظُم) ولايكونان إلا لازمين. أما (استسمنته) فهو من سمِن سمنا ضد هَزُل [1] – وقد بينا أن الشئ كما يحمل على نظيرة يحمل على ضده ، وهزل كما هو واضح فعل لازم.

أما ابن عصفور فقد قال : " (استفعل) تكون متعدية وغير متعدية، فالمتعدية نحو (استحسنت الشئ) وغير المتعدية نحو (استقدم واستأخر).

وتكون مبنية من فعل متعد وغير متعد. فالمبينة من متعد نحو (استعصم واستعلم) فهما مبنيان من (عصم وعلم). والمبنية من غير المتعدى نحو : (استحسن واستقبح) فهما مبنيان من (حسن وقبح) [2].

خامساً : التعدى ببناء الفعل على صيغة المغالبة (فاعل)

المغالبة : تسابق اثنين أو أكثر إلى أمر وتزاحمهما عليه ، رغبة فى انتصار كل فريق على الآخر وتغلبه فى ذلك الأمر.

ومن المغالبة تحويل الفعل الثلاثى إلى (فعل) – بفتح العين – الذى مضارعه (يفعُل) – بضمها – ، وذلك بقصد إفادة المبالغة ، نحو كرَمْت الفارس أكرُمُه ، بمعنى : غلبته فى الكرم ، وشَرَفت النبيل أشرُفه ، بمعنى غلبته فى الشرف.

ولما كانت المغالبة معنى من المعانى فوضعت لها صيغة تدل عليها وهى (فاعل) الثلاثى المزيد بحرف لمعنى ، وإفادة هذه الصيغة المفاعلة أو المشاركة أو المغالبة قد شرحها سيبويه فى باب دخول الزيادة

---

[1]) السابق ص 72.

[2]) الممتع فى التصريف 1 / 194.

فى فَعَلتَ للمعانى قائلا : " اعلم أنك إذا قلت : فاعلته ، فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت : فاعلته ، ومثل ذلك : ضاربته ، وفارقته ، وكارمته ، وعازرته ، وخاصمته " [1].

وعبارة سيبويه واضحة ويزيدها وضوحا قول ابن الحاجب : "و(فاعل) لنسبة أصله إلى أحد الأمرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا فيجئ العكس ضمنا نحو : ضاربته وشاركته ".

ففى هذا نسبة الضرب إلى المتكلم متعلقا بالمفعول صراحة. ولما كان الضرب واقعا من المفعول على المتكلم أيضا صح اعتباره فاعلا ، وهذا معنى قول ابن الحاجب : " فيجئ العكس ضمنا ".

ففى قولنا : شارك زيد عمرا. يكون (زيد) فاعلا لفظا مفعولا معنى، ويكون (عمرا) مفعولا لفظا فاعلا معنى [2].

وإذا تأمنا أمثلة سيبويه وجدنا منها ما ثلاثيه متعد نحو : ضاربته، وما ثلاثيه لازم نحو : كارمته فأصل الأول : ضرب ، والثانى : كرُم فالألف تجعل اللازم متعديا ، وفى ذلك يقول ابن الحاجب : " ومن ثم جاء غير المتعدى متعديا نحو : كارمته ، وشاعرته ، والمتعدى إلى واحد مغاير للمفاعل – أى المشارك بفتح الراء – متعديا إلى اثنين نحو : جاذبته الثوب " [3].

---

[1]) الكتاب 4 / 68.

[2]) ينظر الشافية بشرح الرضى 1 / 96 : 98.

[3]) السابق 1 / 96.

وتوضيح ذلك أن الفعل إذا كان متعديا إلى واحد لايصلح أن يكون فاعلا نحو : جذبت الحبل ، تعدى إلى مفعول آخر يصح أن يكون فاعلا نحو : جاذبت محمداً الحبل.

فإن صلح المفعول أن يقع فاعلا للثلاثى نحو : شددت خالدا ، وقتلت الثعبان ، لم تتعد الصيغة إلى ثان فتقول : شاددت خالدا ، وقاتلت الثعبان. ومرجع ذلك إلى استقامة المعنى [1].

وقد قرر علماء اللغة أن الفعل الدال على الغلبة يكون ماضيه على (فَعَل) – بفتح العين – بصرف النظر عن أصله كما رأينا فى (كرم وشرف) وأما مضارعه على (أفعل) – بضم العين – غالبا.

قال سيبويه : " واعلم أن (يفعُل) من هذا الباب يعنى المغالبة – على مثال (يخرج) نحو : عازَّنى فعززته فأنا أعُزُّه ، وخاصمنى فخصمته أخصُمُه ، وشاتمنى فشتمته أشتُمُه ، وكذلك جميع ما كان من هذا الباب إلا ماكان من هذا الباب مثل : رميت وبعت ، وما كان من باب وعد فإن ذلك لايكون إلا على أفعِله – بكسر العين – فإنه لايختلف ولايجئ إلا على : يفعِل " [2].

وقد ذكر ابن جنى علة مجئ هذا الباب فى الصحيح كله بالضم بقوله : " وعلته عندى أن هذا موضع معناه الاعتلاء والغلبة فدخله بذلك معنى الطبيعِة والنحيزَة التى تغلِب ولاتُغلب ، وتلازم ولاتفارق. وتلك الأفعال بابها : (فَعُل يفعُلَ) – بضم العين فيها – نحو : فقه يفقه إذا أجاد الفقه ،

---

[1]) تصريف الأفعال ص 105.

[2]) الكتاب 4 / 68.

وعلُم يعلُم إذا أجاد العلم. وروينا عن أحمد بن يحى عن الكوفيين : ضربت – بضم الراء – اليد يده ، على وجه المبالغة " [1].

المغالبة بين القياس والسماع :

1- باب المغالبة سماعى عند سيبويه لايقاس عليه ، ولذا قال : " وليس فى كل شئ يكون هذا ، ألا ترى أنك لاتقول : نازعنى فنزعته ، استغنى عنها بغلبته وأشباه ذلك " [2].

2- أما بالنسبة لتحويل الفعل للمبالغة فقد ذهب بعض النحويين إلى أن استعمالها مطرد فى كل ثلاثى متصرف تام خال مما يلزم الكسر. وإنه يكفى أنه مسموع كثير لنقيس عليه – ذكر ذلك الاستاذ عباس حسن وذكر أيضا أنه قرار المجمع اللغوى، وذكر أنه قول ابن جنى [3].

وما نسبه إلى ابن جنى صحيح [4].

سادساً : التعدى بالتضمين

ظاهرة التضمين فى اللغة العربية مظهر من مظاهر اتساعها ولون من ألوان شمولها لأن التوسع شائع فى كلام العرب ، فإذا كان الترادف والاستقاق والتضاد والاشتراك والتقارض... إلخ تمثل أنواع الإحاطة والتنوع

---

[1]) الخصائص 2 / 26.

[2]) الكتاب 4 / 68.

[3]) النحو الوافى 2 / 175.

[4]) ينظر الخصائص 1 / 375.

فى الأسلوب العربى ، فإن التضمين يعد واحدا من هؤلاء ، إذ به يستطيع المتكلم أن يقلب الكلام على وجوه عدة.

وهذا يؤكد أن لغتنا العربية مرنة وطيعة ، وليست جامدة تقف عند لون معين من ألوان التعبير.

والتضمين لغة : مصدر (ضمّن) ويأتى على معان منها :

1- ضمن الشئ احتواه ، اشتمل عليه ، تضمّن كلامه معنى خفيا.

2- وضمن المطر النبات أخرجه [1].

فالمعنى اللغوى يدور حول الشمول والاحتواء.

ويعنى فى الدراسات النحوية : " تشريب لفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه " [2] ، وعرفه ابن القيم بقوله : " هو أن يضمن اسما معنى اسم لإفادة معنى الإسمين فى بعض المواطن " [3] ، والتضمين وارد فى أقسام الكلمة الثلاث.

والذى يهمنا هنا التضمين بهذا المعنى وهو : أن يؤدى فعل أو ما فى معناه مؤدى فعل آخر أو ما في معناه فيعطى حكمه فى التعدية واللزوم.

فقد يتعدى الفعل بحرف لا يتعدى به عادة. والنحويون يذهبون فى تفسير ذلك مذهبين :

---

[1]) لسان العرب (ضمن).

[2]) مغنى اللبيب 2 / 493.

[3]) الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ص 27.

الأول : القول بدخول حرف على حرف ، أى إتيان حرف بمعنى حرف.

الثانى : أن الفعل قد ضمن معنى الفعل الذى يتعدى بالحرف المذكور.

وقد فصل هذا ابن جنى قائلا : " أعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر ، وكان أحدهما يتعدى بحرف ، والآخر بآخر فإن العرب قد تتسع فتوضع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر فلذلك جئ معه بالحرف المعتاد مع ما هو فى معناه " [1].

وقال فى موضع آخر : " ومنه – يعنى التضمين – باب من هذه اللغة واسع لطيف طريف وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به ، لأنه فى معنى فعل يتعدى به " [2].

وجعل ابن جنى من ذلك قوله تعالى : [أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ] [3]. قائلا : " وأنت لاتقول : رفثت إلى المرأة وإنما تقول : رفثت بها أو معها ، ولكنه لما كان الرفث هنا فى معنى الإفضاء ، وكنت تعدى أفضيت بـ (إلى) كقولك : أفضيت إلى المرأة ، جئت بـ (إلى) مع الرفث إيذانا وإشعارا أنه بمعناه " [4].

وبمثل ما قال ابن جنى فى الآية الكريمة قال ابن هشام من غير عزو [5].

---

[1]) الخصائص 2 / 92.

[2]) الخصائص 2 / 202.

[3]) سورة البقرة من الآية رقم 187.

[4]) الخصائص 2 / 92 ، 202.

[5]) مغنى اللبيب 2 / 493.

هذا وقد ضرب ابن جنى بعد ذلك أمثله كثيرة ذاكرا أنه لايكاد يحاط بها ، ولعله لو جمع أكثرها لاجميعها لجاء كتابا ضخما [1].

ومهما يكن من أمر فإن التضمنين بالنسبة للمتعدى واللازم قد أخذ اتجاهين :

الاتجاه الأول : تعدية اللازم :

ومن ذلك :

1- قوله تعالى : [وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ] [2] ، فالفعل (سفه) لازم فأصله : سفه نفسه – برفع نفسه – فصرف عنه الفعل نحو : بطر معيشته [3] ، فعدى تعديته.

وقد خرج تعدى (سفه) على التضمين ، فضمنه أبو عبيدة بـ (أهلك نفسه وأوبقها) [4] ، والزمخشرى بـ (امتهنها واستخف بها) [5] ، وابن هشام بـ (خاف) [6].

2- قوله تعالى : [وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ] [7] ، قال أبو حيان : " وانتصاب عقدة النكاح على المفعول به لتضمين تعزموا معنى

---

1) الخصائص 2 / 94.
2) سورة البقرة من الآية رقم 130.
3) المفردات فى غريب القرآن ص 240.
4) مجاز القرآن 1 / 56.
5) الكشاف 1 / 188.
6) مغنى اللبيب 2 / 241.
7) سورة البقرة من الآية رقم 235.

مايتعدى بنفسه ، فضمن معنى تنووا ، أو معنى تصححوا ، أو معنى توجبوا ، أو معنى تباشروا ، أو معنى تقطعوا ، أى تبتوا"[1].

أما الراغب الأصفهانى فقد جعل الفعل فى الآية مما يأتى متعديا بنفسه وبالحرف حيث قال : " عزم : العزم والعزيمة عقد القلب على إمضاء الأمر ، يقال : عزمت الأمر وعزمت عليه. وجعل كالآية المستشهد بها قوله تعالى : [وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ] [2][3].

وذكر ابن هشام أن من المتعدى بالتضمين تعدى (رَحُبَ وطَلُعَ) إلى مفعول لما تضمنا معنى (وسع وبلغ) [4] ، وتبع ابن هشام فى ذلك الأشمونى [5].

و كيف ساغ لابن هشام والأشمونى تعدية(رحب) لتضمنه معنى(وسع) وهو لازم وذلك لأنه : وَسِعَ الشئُ : اتسع [6] ، فلا يصح إذن جعل تضمنه سببا لتعدى (رحب) ، ولذلك فقد رأى الدكتور / الشمسان أن الأنسب فى تفسير تعدى (رحب) و (وسع) هو القول بالحذف أى (رحبت بكم الطاعة ورحبت بكم الدار) وكل ذلك كناية عن اتساعها ورحابها عند اشتمالها عليهم فكأنهم سبب فى رحابتها.

---

1) البحر المحيط 2 / 238.
2) سورة البقرة من الآية رقم 227.
3) المفردات فى غريب القرآن ص 337.
4) مغنى اللبيب 2 / 141.
5) شرح الأشمونى 2 / 148.
6) المفردات ص 538.

والفعل (وسع) مثله أيضا (فوسعتكم) أى (وسعت بكم). ومثله الفعل (طلُع) فهو معدى على حذف حرف الجر (إلى) [1].

ولا أدرى لماذا كل هذا التمحل والتكلف أليس الله القائل : [وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا] [2] ، و [وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ] [3] ، فإن قيل إن الفعل فى الأيتين قد تعدى إلى المكان أو ما يشبهه وكل من الفعلين المتعدى واللازم يصل إليهما.

قيل ألم نقل : وسع محمد عليا ضربا ؟

إذن فالقول بمجئ الفعل (وسع) لازما ومتعديا أدعى من القول بالحذف والتقدير وكلاهما يتنافى مع طبيعة اللغة التى تتسم بأنها طيعة مرنة ، فمتى استطعنا أن نأخذ اللفظ على ظاهره كان ذلك أولى.

ويختص التضمين عن غيره من المعديات بأنه قد ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ولذلك عدى (ألوت) – بقصر الهمزة بمعنى (قصرت) – إلى مفعولين بعدما كان قاصرا ، وذلك فى قولهم : (لاألوك نصحا) ، (ولاألوك جهدا) لما ضمن معنى (لا أمنعك) وجُعل منه قوله تعالى : [وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ] [4].

---

1) قضايا التعدى واللزوم ص 164.
2) سورة الأنعام من الآية رقم 80.
3) سورة البقرة من الآية رقم 255.
4) سورة آلـ عمران من الآية رقم 115.

قال الزمخشرى : " فإن قلت : لم عدى إلى مفعولين ، وشكر وكفر لايتعديان إلا إلى واحد ، كقول : شكر النعمة وكفرها ؟ قلت : ضمن معنى الحرمان فكأنه قيل : فلن تُحرموه بمعنى فلن تُحرموا جزاءه " [1]

أما الاتجاه الثانى وهو : لزوم المتعدى :

وكان حق هذا الاتجاه ألا يكون هنا مكانه ، ولكنى أردت أن أجمع ما يتعلق بالتضمين فى إطار واحد كى يسهل تناوله والإلمام به على القارئ.

فمن جعل المعتدى لازما قوله تعالى :[فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ][2]

فقد اعتبر أبو عبيدة (عن) فى الآية زائدة [3]

أما الزمخشرى فقد ذهب إلى أنه على حذف مفعول ، فالأصل ،عنده يخالفونه عن أمره قال : " فحذف المفعول لأن الغرض ذكر المخالف والمخالف عنه " [4] ، وعند أبى البقاء : " الكلام محمول على المعنى ، لأن معنى يخالفون : يميلون ويعدلون " [5] ، أما ابن هشام فقد استشهد بالآية على التضمين مضيفا إليها قوله تعالى :[وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ][6]،

---

1) الكشاف 1 / 395.
2) سورة النور من الآية رقم 63.
3) مجاز القرآن 2 / 69.
4) الكشاف 3 / 253.
5) التبيان فى إعراب القرآن 2 / 160.
6) سورة الكهف من الآية رقم 28.

[أَذَاعُوا بِهِ][1] ، [وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي][2] ، [لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى] [3] ، وقولهم " سمع الله لمن حمده ".

فهذه الآيات ضمنت عنده على الترتيب بـ (يخرجون ، ولاتَنْبُ ، تحدثوا ، وبارك ، لايصغون ، واستجاب [4].

وتابع الأشمونى ابن هشام فى استشهاده بالآية الأولى على التضمين أيضا بـ (يخرجون) [5].

وقال به قبلهما أبو حيان [6].

التضمين بين القياس والسماع :

ذكر الأستاذ / عباس حسن أن مجمع اللغة العربية قد عرف التضمين وقرر أنه قياسي وذكر أن قرار المجمع أنه قياسي لاسماعى بشروط ثلاثة :

الأول : تحقق المناسبة بين الفعلين.

الثانى : وجود قرينه تدل على ملاحظة الفعل الآخر ويؤمن معها اللبس.

الثالث : ملائمة التضمين للذوق العربى.

---

1) سورة النساء من الآية رقم 83.
2) سورة الأحقاف من الآية رقم 15.
3) سورة الصافات من الآية رقم 8.
4) مغنى اللبيب 2 / 237 ، 238.
5) شرح الأشمونى 2 /145.
6) ارتشاف الضرب 4 / 2089.

أما الاستاذ / عباس حسن نفسه فقد قال بسماعيته وقسم الألفاظ التى وصفت بالتضمين نوعين :

النوع الأول : إن كانت قديمة فى استعمالها فى عصور الاستشهاد ، فذلك دليل على أصالة معناها الحقيقى.

النوع الثانى : ما بعد الاستشهاد غير محتاج إلى التضمين لاستغنائه بالمجاز بأنواعه المختلفة [1].

أما الدكتور / الشمسان فقد أنكر قياسية التضمين لا لأنه سماعى بل لأنه ليس مما يوصف بأنه قياسى أو سماعى ، والسبب أنه ليس قاعدة لغوية ، وليس قانونا لغويا ، وإنما هو وسيلة تفسير مثل : المجاز والقياس والسماع والتحرير ، كل هذه المصطلحات تدل على طريقة التفكير التى يسلكها المنتج للغة ولذلك يتساوى فيها الناس جميعا وتتساوى فيها المستويات اللغوية ، فقد تكون فى شعر المتنبى ، وقد تكون على لسان السوقى الذى لايحسن الكلام بما يسمى لغة فصيحة ، فلغته فيها مجاز ، وفيها تضمين وفيها قياس [2] ، وفي قول الدكتور الشمسان يتساوى فيها الناس جميعا مما يؤدى إلى وهن اللغة المضبوطة بقواعدها وأصولها ومتخصصيها ، فكون إتيان كلمة بمعنى كلمة أخرى وتأدية مؤداها يكون فن بأجلى معنى لهذه الكلمة ، لايستطيعها السوقى – كما ذكر – ولو لم تكن اللغة على مستوٍعالٍ من الضبط لاستحكمت العقول تجاه فهم كتاب الله وهو أملنا المنشود ، وهو ماقعدت القواعد إلا لأجله.

---

[1]) ينظر النحو الوافى 8 / 169 : 171.

[2]) قضايا التعدى واللزوم ص 169.

وكون أبو الفتح ابن جنى يدرج التضمين تحت : " باب فى شجاعة العربية " [1].

فكيف نتصور بعد ذلك أن السوقى الذى لايحسن الكلام يتساوى مع العالم باللغة الفاهم لأصولها.

سابعاً : التعدى بحذف حرف الجر اتساعاً

أورده سيبويه فيما يتعدى إلى اثنين : أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف الجر حيث قال : " وإنما فَصَلَ هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة ، فتقول : اخترت فلانا من الرجال ، وسميته بفلان ، كما تقول : عرفته بهذه العلامة ، وأوضحته بها، واستغفر الله من ذلك ، فلما حذفوا حرف الجر عملوا الفعل "[2].

وقوله : " إنما فصل هذا " إشارة إلى أن هذا الباب يشتمل على وجهين من التعدى ، أحدهما : أن يتعدى الفعل إلى مفعولين ، وأحد المفعولين فاعل بالآخر فعلا يصل إليه من غير توصل حرف جر ، وذلك قولك : أعطى عبدالله زيدا درهما ، وذلك أن زيدا قد أخذ الدرهم ، وهو فاعل به الأخذ ، وقد وصل الأخذ إلي الدرهم من غير توسط حرف جر ، وكان الأصل :أخذ زيد درهماً ، و قد علم ان الأخذ لابد له من مأخوذ منه ، فأردت أن تبين من الذى أوصل إليه الأخذ ، فلما ذكرته لم يكن بد من رفعه ، لأنه أدخل الفاعل فى فعله وهو زيد ، فرفعته بفعله الذى فعله

---

[1]) الخصائص 2 / 202.

[2]) الكتاب 1 / 38.

بالفاعل من إيصاله إلى فعله بالمفعول وهو الدرهم ، فاكتفى الفعل بالفاعل وارتفع به ، ونصب ماسواه ، لأن الفعل لايرفع أكثر من واحد.

أما الوجه الثانى : من وجهى ما يشتمل عليه الباب : أن يتعدى الفعل إلى مفعول بغير حرف جر ، ويتصل بآخر – يعني الحرف – ولم يكن المفعول فى الأصل فاعلا بالذى فيه حرف الجر ، فنزع حرف الجر من الثانى ، فيصل الفعل إليه ، وذلك قولك : اخترت الرجال عبدالله. والأصل : اخترت عبدالله من الرجال ، وحذفت (من) فوصل الفعل إلى الرجال ، ولم يكن عبدالله فاعلا بالرجال شيئا ، كما فعل زيد بالدرهم الأخذ. ومثل ذلك : سميته زيدا ، والأصل : سميته بزيد [1].

وهذا الوجه مما جُعِل القسم الثانى كما يفهم من عبارة سيبويه – يعنى المفصول –.

وليس حذف حرف الجر قياسيا بل هو سماعى ، وهذا مايفهم من قول سيبويه : " وليست استغفر الله ذنبا ، وأمرتك الخير أكثر فى كلامهم جميعا ، وإنما يتكلم بها بعضهم " ، وقوله: " وليس كل الفعل يفعل به هذا"[2]

ونص على ذلك ابن السراج قائلا : " واعلم أنه ليس كل فعل يتعدى بحرف جر لك أن تحذف حرف الجر منه وتعدى الفعل ، وإنما هذا يجوز فيما استعملوه وأخذ سماعا عنهم " [3].

---

[1]) شرح السيرافى 1 / 275.

[2]) الكتاب 1 / 38 ، 39.

[3]) الأصول فى النحو 1 / 180.

وممن قال بسماعية هذا الحذ ف ايضا ابن عصفور [1] ، وأبو حيان [2] ، وابن هشام [3].

وعلى الرغم مما استشهد به سيبويه من أمثلة تجيز ذكر وحذف حرف الجر فإن ابن الطراوة قد خطأ سيبويه فى (استغفرت الله الذنب) – فيما نسبه إليه ابن أبى الربيع – فقد قال بعد أن ذكر كلام سيبويه : " والذى ذكرته هو مذهب سيبويه ، ولا أعلم فيه للناس خلافا إلا ابن الطراوة فإنه خطأ هذا القول ، فقال : استغفرت الله الذنب بغير حرف الجر ، وإنما دخل حرف الجر بالتضمين ، لأن (استغفرت الله) فى معنى (تبت) ، فكما يقال : تبت إلى الله من الذنب ، قيل : استغفرت الله من الذنب.

واستدل على هذا بأن (استفعل) إذا كانت بمعنى طلب الفعل ، وكان الفعل يتعدى إلى مفعولين فإن الفاعل فى استفعل يرجع مفعولا ، ويرجع المفعول الأول فاعلا ، ويبقى الثانى منصوبا على حاله ، ألا ترى أنك تقول : سقانى زيد الماء ، ثم تقول : استسقيت زيدا الماء ، وكذلك تقول : أطعمنى زيد الخبز ، فإذا قلت : استفعلت قلت : استطعمت زيدا الخبز.

فانظر إلى الفاعل فى (أطعم ، وسقى) تجده قد صار مفعولا فى (استفعل) منهما ، وصار المفعول الأول فاعلا فى (استفعل) ، وبقى الثانى منصوبا على حاله ، وهكذا تجد هذا النوع كله وأنت تقول غفر الله لى

---

[1]) شرح الجمل 1 / 305.

[2]) ارتشاف الضرب 4 / 2090.

[3]) شرح شذورالذهب ص 381.

الذنب ثم تقول : استغفرت الله الذنب ، فيجب على هذا الذى ذكرته أن يبقى الذنب منصوبا مع استغفر كما كان مع غفر [1].

ورده ابن أبى الربيع بقوله : وهذا الذى ذكره يخيل ولايثبت عن البصريين.

حكى سيبويه أن (استفعل) تكون على معان ، فمن جملتها طلب الفعل ، قال : ومن ذلك استفهمت عن المسألة [2] ، وبلاشك إن معنى استفهمت : طلبت أن يفهمنى ، وأنت تقول : فهمتك المسألة ، فانظر إلى المسألة مع (فهَّم) منصوبة ، ومع (استفهم) مخفوضة بـ (عن) ، فقد انكسر الأصل الذى ادّعى. قد يكون كما ذكر ، وقد يكون على غير ما ذكر ولو كان هذا مطردا لذكره النحويون ، وجعلوه قانونا يعول عليه ، ولم نر أحداً ذكره فدل على أن الأمر الذى ذكره ليس بالملزم.... [3].

وإذا كان ابن أبى الربيع قد قال : ولا أعلم فيه للناس خلافا إلا ابن الطراوة.... فقد قال به قبل ابن الطراوة عبدالقاهر ، تعليقا على قوله تعالى : [فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ] [4] ، الأصل : يخالفون أمره ، لكن لما كان فيه معنى : يعدلون وينحرفون عدى بـ (عن) ، فكذلك (استغفرت) لما كان فيه معنى (تبت وأنبت) عدى بـ (من) [5].

---

1) البسيط فى شرح الجمل 1 / 424 ، 425.

2) قال سيبويه فى الكتاب 4 / 70 : ومثل ذلك : استفهمت واستخبرت أى طلبت إليه أن يخبرنى.

3) البسيط فى شرح الجمل 1 / 425 ، 426.

4) سورة النور من الآية رقم 63.

5) المقتصد فى شرح الايضاح 1 / 615.

وذكر عبدالقاهر –من قبل – كل ما ذكره ابن أبى الربيع منسوبا إلى ابن الطراوة [1] ، وممن قال بهذا السهيلى تبعا لشيخه ابن الطراوة [2] ، وتابعهما أبو حيان [3] ، وابن هشام فى المغنى [4] ، أما فى شرح شذور الذهب فقد قال بالوجهين [5].

وقد استدل ابن أبى الربيع على أن الأصل فى هذا الباب حرف الجر بثلاثة أشياء :

أحدها : الكثرة عند جمهور العرب أو عند فصحائهم وأكثرهم.

الثانى : الإطراد.

الثالث : وجود النظير [6].

هذا ويستثنى مما سبق حذف الجار مع (إن ، أن) إذا يكاد يجمع النحويون على جوازه [7] ، وكان حذفها حسنا لطول الصلة [8] ، والطول يستدعى التخفيف [9] ولكن من النحويين من يذهب إلى قياسيته بشروط.

---

1) المقتصد في شرح الايضاح 615/1.
2) ينظر نتائج الفكر ص 333.
3) ارتشاف يضرب 4 / 2091.
4) معنى اللبيب 2 / 240.
5) شرح شذور الذهب ص 382 ، 383.
6) البسيط فى شرح الجمل 1 / 427 ، 428.
7) الكتاب 3 / 126 ، والمقتضب 2 / 34 ، 341.
8) المقتضب 2 / 35 ، 341.
9) شرح الجمل 1 / 305.

قال ابن عصفور : " وزعم على بن سليمان الأخفش أنه يجوز حذف حرف الجر إذا تعين موضع الحذف والمحذوف ، قياسا على ما جاء به من ذلك نحو : بريت القلم السكين ، يريد بالسكين ، لأنه قد تعين المحذوف وهو الباء وموضع الحذف وهو السكين [1] ، وتابع الأخفشَ فى ذلك ابنٌ الطراوة فيما نسبه إليه أبو حيان [2].

فإن اختل الشرطان أو أحدهما منع نحو : رغبت الأمر ، فانه لا يجوز ، لأنه لا يعلم هل أردت : رغبت فى الأمر أو عن الأمر ، وكذلك لايجوز : اخترت إخوتك الزيدين ، لأنه لايعلم هل أردت : اخترت إخوتك من الزيدين أو الزيدين من إخوتك ، فلم يتعين موضع الحذف [3].

ورده أبو حيان بقوله : " والصحيح أنه لايجوز ذلك ، وإن وجد الشرطان فلا يقال : أحببت الرجال زيدا ، ولا اصطفيت الرجال عمرا ، تريد من الرجال " [4].

ويشترط السهيلى شرطين آخرين :

أحدهما : " اتصال الفعل بالمجرور ، فإن تباعد لم يكن بد من الباء نحو قولك (أمرت الرجل يوم الجمعة بالخير) يقبح حذف الباء ، لأن المعنى الذى من أجله حذفت الباء ليس بلفظ ، وإنما هو معنى الكلمة وهو ما تضمنه من معنى (كلفتك) فلم يقو على الحذف إلا مع القرب من الاسم

---

[1]) السابق 1 / 307.
[2]) ارتشاف الضرب 4 / 2091.
[3]) شرح الجمل 1 / 307.
[4]) ارتشاف الضرب 4 / 2091.

كما كان ذلك فى (اخترت).....فإثبات الحرف في نحو : (أمرتك الخير) إذا طال الاسم أجدر " [1].

الثانى : " أن يكون المأمور به حدثا ، فإذا كان جسما أو جوهرا لم تحذف (الباء) من نحو : (أمرتك بزيد) ، ولا تقول : (أمرتك زيدا) لأن الأمر فى الحقيقة ليس به ولا للتكليف به متعلق ، وإنما تدخل (الباء) عليه مجازا كأنك قلت : (أمرتك بضرب زيد أو إكرامه) ثم حذفت " [2].

وأوجز أبو حيان ما قاله السهيلى فى ثلاث نقاط :

الأول : أنه لايجوز الحذف إلا إذا تأول الفعل بمعنى فعل يصل بنفسه.

الثانية : ألا يفصل بين الذى يحذف منه الحرف.

الثالث : ألا يكون على حذف فلاتقول : (أمرتك زيدا) تريد : بزيد ، أى بأمره وشأنه ولما كان معنى (أمرتك) : (كلفتك) جاز.

وذكر أبو حيان أن أصحابه لم يشترطوا ما اشترطه السهيلى [3].

ويشير السهيلى إلى حالة لا يجوز فيها حذف حرف الجر مع وجود الشرطين الذى ذكرهما بقوله : " وأما نهيتك عن الشر ، فلا يجوز حذف الحرف الجار ، فتقول : نهيتك الشر ، لأن ليس فى ضمن الكلام ما يتضمن النصب ، والنهى عن الشئ إبعاد عنه وكف وزجر ، وكل هذه المعانى متعدية بـ (عن) فلم يكن بد منها ، وذلك بخلاف الأمر فإنه إغراء

---

[1]) نتائج الفكر ص 336.

[2]) السابق نفس الصفحة.

[3]) ارتشاف الضرب 4 / 2092.

بالشئ وإلزامه به ، فمن ثم تعدى بالباء ، وهو أيضا بمعنى التكليف والإلزام ومن ثم جاز إسقاط (الباء) [1].

ولا يخفى ما فى كلام السهيلى من براعة وحسن ، تعليل يبرهن به على دقيقة من دقائق اللغة العربية.

أما ابن عصفور فلم يجز الحذف وإن وجد الشرطان لقلة ما جاء من ذلك إذ لا يحفظ منه إلا الأفعال التى ذكرناها و الأفعال التى يقصدها هي التي وردت في قوله : "أو في أفعال مسموعة تحفظ ولايقاس عليها وهى : اختار ، واستغفر ، وسمى ، وكنى : بمعنى سمى ، وأمر " [2].

وأوصل ابن هشام هذه الأفعال إلى عشرة أفعال [3].

وأوصلها أبو حيان إلى تسعة عشر فعلا [4].

بقى هنا سؤال : ما الحكم إذا حذف الجر من (أنّ وأنْ) ؟

ففى كتاب سيبويه النص عن الخليل أن موضعه نصب.

قال سيبويه : " وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : [وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ] [5] – على قرأءة فتح الهمزة – فقال : إنما هو على حذف اللام من (أن) فهو نصب " [6].

---

1) نتائج الفكر ص 336 ، 337.
2) شرح الجمل 1 / 307.
3) شرح شذور الذهب ص 381 : 388.
4) ارتشاف الضرب 4 / 2090 ، 2091.
5) سورة المؤمنون من آية رقم 52.
6) الكتاب 3 / 126 ، 127.

ثم قال سيبويه : " ولو قرءوها (وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً) – أى بكسر الهمزة – كان جيدا " [1] ، وقد قرئ.

ومعنى كلام سيبويه : أنه إذا تقدمت (أن) مفتوحة ووليت حرف جر مقدم قد حذف فقول الخليل : إنها فى موضع نصب بالفعل الذى كان يعمل فى حروف الجر. فإذا قلت : (جئتك أنك تريد المعروف) و(أنك) فى موضع نصب بـ (جئتك) لمّا حذفت اللام وصل الفعل إلى ما بعدها ، وكانت اللام فى موضع نصب.

وممن ذهب مذهب الخليل فى ذلك الأخفشَ فيما نسبه إليه "ابن مالك" [2] ، والمبرد [3] ، وقال بهذا المذهب من الكوفيين الفراء – فيما نسبه إليه أيضاً ابن مالك [4]: ونقل صاحب البسيط عن الفراء قوله : " وأكثر النحويين على أنه فى موضع نصب " [5] ، وذهب الكسائى فيما نسبه إليه السيرافى [6] ، وابن مالك [7] ، وصاحب البسيط [8] ، أن موضعه جر.

وممن ذهب هذا المذهب أبو سعيد السيرافى قائلا : " والأقوى عندى أن موضعه جر لأن حروف الجر تحذف من (أنْ وأنّ) مخففة

---

[1] السابق 3 / 127.
[2] شرح التسهيل 2 / 153.
[3] المقتضب 2 / 341 ، وينظر شرح السيرافى 3 / 346.
[4] التسهيل ص 130 والمساعد 1 / 429 ، وينظر ارتشاف الضرب 4 / 2090.
[5] ارتشاف الضرب 4 / 2090.
[6] شرح السيرافى 3 / 346.
[7] التسهيل ص 130 ، والمساعد 1 / 429.
[8] ارتشاف الضرب 4 / 2090.

ومشددة لأنها وما بعدها بمنزلة اسم واحد وقد طال فحسن الحذف كما يحسن حذف الضمير العائد إلى (الذى) فى قولك : الذى ضربت زيد بمعنى : الذى ضربته..... وكذلك حسن أن يقال : أنا راغب أن أصاحبك ، وأنا على ثقة أنك مقيم ، والمعنى : أنا راغب فى أن أصحابك ، وأنا على ثقة من أنك مقيم فحسن حذف حرف الجر منهما.... فإذا كان طرح حرف الجر للاستطالة فى اللفظ فكأنه موجود فى الحكم " [1].

وممن قال بالأمرين الزجاج فيما نسبه إليه السيرافى [2] ، وعلى الرغم من ذلك ينسب ابن مالك [3] ، إلى الخليل أنه فى موضع جر ، وتبعه فى ذلك صاحب البسيط فيما نقله أبو حيان [4] ، ووهم ابن مالك أيضا فنقل مذهب سيبويه أنه فى موضع نصب كالفراء [5].

وكما سبق لم يصرح سيبويه فيه بمذهب ، إنما هو ناقل مذهب الخليل أنه فى موضع نصب ثم قال : وإن قرءوها " إن هذه أمتكم أمه واحدة " – بكسر الهمزة – كان جيدا ،و ذلك على حذف اللام.

وقال أيضا : " ولوقلت : جئتك أنك تحب المعروف ، مبتدأ كان جيدا " [6].

---

1) شرح السيرافى 3 / 346 ، 347.
2) السابق 3 / 346.
3) شرح التسهيل 2 / 150.
4) ارتشاف الضرب 290/4
5) شرح التسهيل 2 / 150.
6) الكتاب 3 / 127.

تعقيب :

1- أن ما ورد من أفعال ذكر معها حرف الجرة تارة ، وحذف معها تارة أخرى يجب التسليم به طالما ورد استعماله عن العرب بالوجهين ، وإلا كان فى خلاف ذلك نوع من التحكم لايصلح أن يكون قانونا لغويا يعول عليه ، فالمعول عليه هو السماع.

2- لوحظ أن السهيلى كان يراعى السياق والدلالة فى معالجته لهذه القضية من حيث ذكر الحرف أو حذفه كما وضح ذلك فى (أمر ، ونهى).

3- وعلى هدى من السهيلى سار الدكتور / الشمسان – وإن كنت من غير مؤيدى القول بالتأصيل والتفريع فى اللغة ، لأنه ما هو إلا ضرب من ضروب التخمين ، والحقائق العلمية ينبغى أن تبنى على العلم واليقين ، إلا أننى قد رأيت وجاهة فى قوله : " (رغب فى) هى فى ظنى أساسية ، أما (رغب عن) فهى فرعية تكونت من الفعل (رغب) و(عن) التى تتضام مع أفعال أخرى مثل : انصرف ، وصد ، وابتعد ، وانحرف ، وكل ما فيه دلالة على الترك والمجاوزة ، ولكنها تضامت مع الفعل لتضاد المعنى الأول : (رغب فى) فإذا ورد الفعل بدون الحرف أحسب أنه ينصرف إلى الدلالة الاساسية القوية : فحين أقول : (رغبت الشئ) فإن المعانى التى ترد إلى الذهن هى أردت الشئ وطلبت الشئ.

ومما يستأنس به أن الاستخدام اللهجى قد أبقى على (رغب فى) مستمرة وأهمل (رغب عن) ثم استخدم (رغب) بدون حرف [1]

5- بعض القيم الدلالية للفعل المتعدى

لقد اختلف النحويون فى تحديد ما يدخل تحت باب الفعل المتعدى وما يخرج ، فهل يتسع حتى يدخل تحته المتعدى بحرف الجر وإن كان أصله لازماً ؟ وهل يلحق به ما أتى متعديا مرة بنفسه وأخرى بحرف جر ؟ وهل لا يتسع لضم غير المتعدى إلى مفعول واحد بنفسه على نحو ماسبق عند ابن هشام ؟ [2].

وقد لاحظ اللغويون والنحويون أن الفعل قد تتعدد استخداماته ، فهناك من الأفعال ما يستعمل تارة لازما ومرة أخرى متعديا. والفعل المتعدى قد يستعمل تارة متعديا إلى مفعول وتارة إلى مفعولين ، وبين النحويون أن للدلالة أثراً كبيراً فى ذلك حيث إن كل استخدام يوازى دلالة محددة ومن ذلك الفعلان (رأى ، وجد) فإذا قصد رؤية العين ووجدان الضالة فالفعل متعد إلى واحد على نحو ما يتعدى الفعل (ضرب) أما إذا أرادهما قلبيين أى بمعنى (علم) فإنهما يتعديان إلى مفعولين ومن أجل ذلك ساغ للأعمى أن يقول : رأيت زيدا الصالح ، وكذلك الفعل (علم) قد يعنى المعرفة فقط مثل الفعل (عرف) ولذا يتعدى إلى واحد ، ومن ذلك قوله تعالى : [وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ] [3] ، وقال سبحانه وتعالى : [وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ] [1] ، فهى بمنزلة (عرف)[2].

---

[1]) قضايا فى التعدى واللزوم ص 83.

[2]) البحث ص 35.

[3]) سورة البقرة الآية رقم 65.

وهذا ما حدا بابن القيم الجوزية أن يفرق بين (عرف ، وعلم) بقوله : قولهم عرفت كذا أصل وضعها لتمييز الشئ ، وتعيينه حتى يظهر للذهن منفردا عن غيره وهذه المادة تقتضى العلو والظهور كعرف الشئ لأعلاه ومنه الأعراف ، ومنه عرف الديك.

وأما علم فموضوعة للمركبات ، لا لتمييز المعانى المفردة ، وذلك أنك تعرف زيدا على حدته ، وتعرف معنى القيام على حدته ، ثم تضيف القيام إلى زيد ، فإضافة القيام الى زيد هو التركيب ، وهو متعلق العلم ، فإذا قلت علمت فمطلوبها ثلاثة معان : محل ، وصفة ، وإضافة الصفة إلى محل [3] ، وبالرغم من وضوح الفرق فى الدلالة بين الفعلين (عرف ، وعلم) فإن الرضى ينفى ذلك الفرق بقوله : ولا يتوهم أن بينهما فرقاً معنوياً كما قال بعضهم ، فإن معنى : (علمت أن زيدا قائم ، وعرفت أن زيدا قائم) واحد إلا أن (عرف) لاينصب جزءى الإسمين كما ينصبهما (علم) لا لفرق معنوى بينهما بل هو موكول لاختيار العرب ، فإنهم قد يخصون أحد المتساويين فى المعنى بحكم لفظى دون الأخر [4].

وكذلك الفعل (ظننت) يتعدى لواحد إذا كان بمعنى (اتهمت) ، و(اتهمت) تتعدى إلى واحد ، كما تقول : اتهمت زيدا ، ومن ذلك قوله تعالى : [وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ] [5] ، والتقدير : وما هو على الغيب

---

[1]) سورة الأنفال الآية رقم 60.

[2]) الكتاب 1 / 40 ، وينظر البسيط فى شرح الجمل 1 / 448.

[3]) بدائع الفرائد 2 / 61 ، 62.

[4]) شرح الكافية 2 / 277.

[5]) سورة التكوير الآية رقم 24.

بمتهم [1] ، ومن ذلك أيضا الفعل (دعا) فهو يستخدم متعديا إلى واحد إذا أريد الدلالة على الدعوة إلى أمر ، ولكنه يتعدى إلى اثنين إذا استخدمه استخدام الفعل (سمّى) فتقول : دعوته عبدالله ، والأصل فى هذا الفعل تعديه إلى المفعول الأول بنفسه تعديا مباشراً ، وإلى الثانى بواسطة حرف الجر وهو الباء (دعوته بعبدالله) ، ثم حذف الحرف ونصب الاسم [2].

وبناء على ذلك فإنه يكون عدد المفعولات مرهونا بما يقتضيه الفعل من هذه المعانى ، فالمتعدى إلى واحد إنما تعدى إليه ، لأن معناه لايقتضى إلا واحداً ، ألا ترى أن الإبصار يقتضى مبصراً ، والشم يقتضى مشموما ، والذوق يقتضى مذوقاً.... [3]

ولا تنتهى العلاقة بين الفعل والمفعول عند عدد المفاعيل بل تمتد إلى نوع المفعول فما يتعدى إلى مفعول قد لا يتعدى إلى آخر ، فالفعل (سمع) إنما يتعدى إلى مسموع ، ولما اقتضى مسموعاً لم يجز أن يقال : سمعت زيدا ، لأن زيدا ليس مما يسمع ، فيحتاج أن تقول : سمعت قراءة زيد ، لأن القراءة مسموعة ، أما قوله تعالى [هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ][4] ، فقد عداه إلى الكاف والميم التى هى للمخاطبين وليسوا بمسموعين ، ففيه وجهان :

الأول : حذف مضاف : هل يسمعون دعاءكم إذ تدعون.

---

[1]) البسيط فى شرح الجمل ص 444.

[2]) الأصول 1 / 178 ، 179.

[3]) المقدمة المحسبة ص 366 ، وينظر قضايا التعدى واللزوم ص 87 : 89.

[4]) سورة الشعراء الآية رقم 72.

الثانى : أن الظرف من (إذ تدعون) لما كان مضافا إلى تدعون كان فيه ما يسد ذلك المسد من المفعول المسموع. وذكر ابن بابشاذ مايؤيد ذلك : قوله تعالى : [إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ] [1] فلا إشكال فيه أن مفعول فى (لا يسمعوا) هو (دعاءكم) ومفعول (لو سمعوا) محذوف : لو سمعوا دعاءكم [2].

ولعل هذا التلازم بين الفعل ومفعوله هو الذى حدا بالمبرد أن يقسم الفعل تقسيما يعتمد على درجة تأثير الفعل فى مفعوله فى الحقيقة – كما سبق – فذكر أن " من الأفعال ما يتعدى الفاعل إلى مفعول واحد ، وفعله واصل مؤثر كقولك : ضربت زيداً " ومن هذه المتعدية إلى مفعول ما يكون غير واصل نحو : ذكرت زيداً وشتمت عمرا وأضحكت خالدا. فهذا نوع آخر [3].

ولم يقف الأمر فى هذا التقسيم عند حدود الدلالة بل تعداه إلى مستوى اللفظ والتركيب ، قال ابن عصفور : فالذى يتعدى إلى واحد بنفسه هو الذى يطلب مفعولا به واحدا ، ويكون ذلك المفعول يحل به الفعل نحو: ضربت زيداً ، ألا ترى أن ضربت تطلب مضروبا زيدا أو غيره ، ويكون ذلك المضروب قد حل به ذلك الضرب ، فإن قيل : فإنك تقول : ذكرت زيدا ، وتوصل ذكرت إلى زيد بنفسه والذكر لا يحل بزيد ، فالجواب : أن الأشخاص لا تذكر فإذا قلت : ذكرت زيدا فإنما هو على حذف مضاف ،

---

[1]) سورة فاطر الآية رقم 14.

[2]) المقدمة المحسبة ص 366.

[3]) البحث ص 35 ، 36.

تقديره : ذكرت أمر زيد أو شأنه أو قصته ، والذكر يحل بشأن زيد وقصته أى يتسلط عليهما [1].

ويبدو تأثر ابن عصفور فى ذلك بابن بابشاذ فى – المقدمة المحسبة – في الفعل (سمع) وقد تمخض عن اهتمام النحو يين بالمعنى واللفظ – كما رأينا – اختلافهم فى معنى الفعل المتعدى بالنقل ، قال ابن أبى الربيع : وليس عند المبرد النقل إلا بهذين الشيئين : الهمزة والتضعيف ، وزاد جمهور النحو يين النقل بالباء [2] فقالوا : ذهبت بزيد على معنى أذهبته ، وقال المبرد : لا تقول ذهب به إلا وأنت قد ذهبت معه، ولا يقال ذهبت بزيد على معنى أذهبته.

ورده ابن أبى الربيع بقوله : وهذا الذى ذهب إليه لم يساعد عليه، فإن لسان العرب مخالف له ، حكى ابن قتيبة : تكلم فلان فما سقط بحرف، فبلاشك أن المعنى فما أسقط حرفا ، وقال الله تعالى : [وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ] [3].

والمعنى بلاشك : أذهب سمعهم وأبصارهم [4] ، فالمبرد كما هو واضح – فيما نسبه إليه ابن أبى الربيع ومن قبله ابن عصفور – وجد بين الهمزة ، والباء فرقا ، وذلك أنك إذا قلت : أذهبت زيدا المعنى : جعلته يذهب ، وإن كنت غير ذاهب معه ، وإذا قلت : ذهبت بزيد فلا تقوله حتى

---

[1]) شرح الجمل 1 / 299.

[2]) الإيضاح ص 70 ، البسيط شرح الجمل 1 / 417 ، الجنى الدانى ص 38 ، همع الهوامع 5 / 16.

[3]) سورة البقرة الآية رقم 20.

[4]) البسيط فى شرح الجمل 1 / 417 ، وأدب الكاتب ص 471.

تذهب معه ، وممن قال بقول المبرد ، فيما نسب إليه – السهيلى – فيما نسبه إليه المالقى [1] ، والسيوطى [2].

وقد تمخض عن اهتمام النحويين أيضا بجانب الدلالة (المعنى) واللفظ (التركيب) أن اختلفو فى ترتيب المفعولات فيما تعدى لاثنين ، وكان أحد هذه المفعولات مباشر والآخر غير مباشر ، فذهب السيرافى إلى تقديم المفعول المباشر على غير المباشر بقوله : " وذلك قولك : اخترت الرجال عبدالله ، والأصل : اخترت عبدالله من الرجال " [3].

وسمى أبو على الفارسى المفعول الذى يتعدى إليه الفعل بحرف الجر المفعول الثانى [4].

وبالنظر إلى ما مثّل به السيرافى فإنه قد قدم المفعول غير المباشر على المباشر فما دلالة ذلك ؟ وقد تولى الإجابة ابن القيم بقوله : الاختيار تقديم المجرورات فى باب (اخترت) وتأخير المفعول المجرد من حرف الجر ، فتقول : اخترت من الرجال زيدا ، ويجوز فيه التأخير ، فإذا أسقطت الحرف لم يحسن تأخير ما كان مجرورا به فى الأصل ، فيقبح أن تقول : اخترت زيدا الرجال ، واخترت عشرة الرجال ، أى : من الرجال ، لما يوهم من كون المجرور فى موضع النعت للعشرة ، وأنه ليس فى موضع المفعول الثانى ، وأيضا فإن الرجال معرفة فهو أحق بالتقديم والاهتمام به ، كما لزم فى تقديم المجرور الذى هو خبر عن النكرة من قولك : فى الدار

---

[1]) الجنى الدانى ص 38.

[2]) همع الهوامع 5 / 16.

[3]) شرح السيرافى 3 / 251.

[4]) الإيضاح العضدى ص 173.

رجل ، لكون المجرور معرفة ، وكأنه المخبر عنه ، فإذا حذفت حرف الجر لم يكن بد من التقديم للاسم الذى كان مجرورا نحو : اخترت الرجال عشرة ، والحكمة فى ذلك : أن المعنى الداعى الذى من أجله حذف حرف الجر هو معنى غير لفظ فلم يقو على حذف حرف الجر إلا مع اتصاله به وقربه منه. ووجه ثان : وهو أن القليل الذى اختير من الكثير إذا كان مما يتبعض يجوز فيه أن يختار وأن يختار منه فألزموه التأخير ، وقدموا الإسم المختار منه ، وكان أولى بذلك لما سبق [1].

وعلى الرغم من وضوح البعد الدلالى والوظيفى التركيبى فى الأسلوب عند ابن القيم إلا أنه منقول بالحرف الواحد عن السهيلى دون تنبيه [2].

وقد صرح عبدالقاهر بتقديم المباشر على غير المباشر بقوله : فالمتقدم فى الرتبة هو المنصوب كقولك : أخرجت زيدا من الرجال ، وميزت زيدا من الرجال [3].

ولكن المجرور قد يتقدم لفظا – كما سبق عن السيرافى وعلل لها ابن القيم – ، ففطن إلى ذلك عبد القاهر فقال : فإن قدمت من الرجال ، كان النية به التأخير ، كما أنك إذا قلت : أخذت منك درهما ، كان مرتبة الدرهم قبل مرتبة منك ، وإنما يقدم من فى نحو هذا ، لأن البيان فيه فيعنى به [4].

---

1) بدائع الفوائد 2 / 57.
2) ينظر نتائج الفكر ص 330 ، 331.
3) المقتصد فى شرح الايضاح 1 / 613.
4) السابق نفس الصفحة.

وإذا حذف حرف الجر فإن ذلك لا يغير الرتبة شيئا ، فما هو فى الأصل مجرورا رتبته متأخرة ، قال عبدالقاهر : وإذا حذفت (من) فقيل : أخذت الرجال زيدا ، جرى مجرى أعطيت زيدا درهما ، فى الظاهر. وعلى ذلك قوله تعالى : [وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا] [1] ، الأصل من قومه ، فالمفعول الصحيح هو (زيد) فى المسألة ، وإنما التبس بهم من حيث كان الاختيار منهم فقط [2].

وذكر ابن أبى الربيع أن بعض المتأخرين رأى أنه يمكن أن يكون (سبعين رجلا) بدلا من (قومه) ، وجعلهم قومه وإن كان قومه أكثر من ذلك ، لأنهم عمدة قومه [3] ، وممن قال بهذا الرأى قبل ابن أبى الربيع ابن خروف [4].

وأكد ابن السيد أيضا على تقديم المفعول المباشر ، أما فى حالة المفعولين المنصوبين فالمتقدم هو الفاعل فى المعنى بقوله : إذا تعدى الفعل إلى مفعولين ، والأول منهما فاعل فى الثانى فى المعنى كقولك : (كسوت زيدا ثوبا) فمرتبة الذى هو فاعل فى المعنى مقدمة على مرتبة الذى هو مفعول به [5].

---

1) سورة الأعراف الآية رقم 155.

2) المقتصد فى شرح الايضاح 1 / 613 ، 614.

3) البسيط فى شرح الجمل 1 / 424.

4) شرح الجمل لابن خروف ص 30 ، وقال به أيضا ابن بزيزة فى غاية الأمل 1 / 103 ، وذلك نقلا عن هامش البسيط 1 / 424.

5) الحلل 229 ، 230.

ويذكر السهيلى علة تأخير المفعول غير المباشر مع الفعل (استغفر) دون الفعل (اختار) بأن الاسم المنصوب على نزع الخافض يتأخر معه فيقال : استغفر زيد ربه ذنبه. السبب فى ذلك أن هذا الفعل فى الأصل يتعدى إلى المفعول الثانى بنفسه وليس بحرف الجر ، وأن يكون (الذنب) مفعولا بالغفران الذى لايتعدى بحرف ، لأنه من (غفرت الشئ) إذا غطيته وسترته ، مع أن الاسم الأول هو فاعل فى الحقيقة ، وليس كذلك (زيدا) و (سبعين رجلا) فى باب (اختار) فلذلك لا تقول : استغفر زيد ذنبه ربه ، فى جيد الكلام [1].

فنلاحظ أن السهيلى وضع المعنى نصب عينيه وأنه هو الذى تطلب وجود الحرف فى (اختار) دون (استغفر).

وكان ابن القيم أكثر وضوحاً فى ذلك : بأن اخترت أصله أنه يتعدى بحرف الجر وهو (من) لأنه يتضمن إخراج شئ من شئ [2].

وقد تناول ابن أبى الربيع هذه القضية بزيادة تفصيل حين تعليقه على قول الزجاجى – فى شرحه لجمله – : " فلما اسقط الخافض تعدى الفعل فنصب " [3] بقوله : إن الفعل طالب للإسم بالنصب ، والحرف طالب الإسم بالخفض ، فلم يكن بد من إعمال أحدهما فى اللفظ وتعليق الآخر ، فوجب أن يظهر عمل الحرف ، لأن الحرف لا يعلق ، فلما أسقط الخافض زال الذى منع من ظهور عمل الفعل ، ومن هذا قولهم : (استغفرت الله الذنب) الأصل : (استغفرت الله من الذنب) فلما أسقط حرف الجر اتساعا

---

[1]) نتائج الفكر ص 332.

[2]) بدائع الفوائد 2 / 56.

[3]) الجمل ص 28.

انتصب الإسم ، واستدلوا على أن الأصل هنا حرف الجر بأنه الأكثر فى كلام الفصحاء وعامة العرب.

قال سيبويه : " وليست : " استغفر الله ذنبا " ، " أمرتك الخير " أكثر فى كلامهم جميعا ، إنما يتكلم بها بعضهم " [1].

يريد لم يكثر إلا فى كلام بعض العرب ، والذى كثر فى كلام عامتهم وفصحائهم حرف الجر وذكر ابن أبى الربيع أن هذا مذهب سيبويه ، وذكر أنه لا يعلم فيه للناس خلافا إلا ابن الطراوة فإنه خطأَ هذا القول ، فقال : استغفرت الله الذنب بغير حرف جر ، وإنما دخل حرف الجر بالتضمين لأن (استغفرت الله) فى معنى (تبت) فكما يقال : تبت إلى الله من الذنب قيل : استغفرت الله من الذنب.

وذكر ابن أبى الربيع أن ابن الطراوة استدل على رأيه بأن استفعل إذا كانت بمعنى طلب الفعل ، وكان هذا الفعل يتعدى إلى مفعولين فإن الفاعل فى استفعل يرجع مفعولا ، ويرجع المفعول الأول فاعلا ، ويبقى الثانى منصوبا على حالة ألا ترى أنك تقول : سقانى زيد الماء ، ثم تقول : استسقيت زيداً الماء ، وكذلك تقول : أطعمنى زيد الخبز، فإذا قلت : استفعلت قلت : استطعمت زيداً الخبر.

فالفاعل فى أطعم وسقى قد صار مفعولا فى استفعل منهما ، وصار المفعول الأول فيهما فاعلاً فى استفعل ، وبقى الثانى منصوبا على حاله ، وهكذا نجد هذا النوع كله وأنت تقول : غفر الله لى الذنب ، ثم

---

[1]) الكتاب 1 / 38.

تقول : استغفرت الله الذنب ، فيجب عن هذا الذى ذكرته أن يبقى الذنب منصوبا مع (استغفر) كما كان مع (غفر).

ويرد ابن أبى الربيع استدلال ابن الطراوة بأنه يخيّل ولا يثبت عن البصريين وذكر أن سيبويه حكى أن (استفعل تكون على معان ، فمن جملتها طلب الفعل حيث قال : (استفهمت عن المسألة) [1] ، وبلاشك أن معنى استفهمت : طلبت أن يفهمنى ، وأنت تقول : فهّمتك المسألة ، فالمسألة فى (فهّم) منصوبة ، ومع (استفهم) مخفوضة بـ (عن) فقد انكسر الأصل الذى ادعى – يعنى ابن الطراوة – : قديكون كما ذكر ، وقد يكون على غير ماذكر ، ولو كان هذا مطردا لذكره النحويون ، وجعلوه قانونا يعول عليه ، ولم نر أحدا ذكره فدل على أن الأمر الذى ذكره ليس بالملزم. فإذا ثبت ما ذكره النحويون وبطل ما ادعاه انبغى أن يدعى فيما كثر وفشا عند عامة العرب وفصحائها أنه الأصل ، وماكثر عند بعضهم لا يدعى أصلاً.

وجعل ابن أبى الربيع من ذلك أيضا : (أمرت زيدا بالخير) وذكر أن هذا هو الأصل ، وذكر أن من العرب من يسقط الباء فيقول : (أمرت زيدا الخير) اتساعا ، وذكر أن الدليل على أن الأصل حرف الجر الإطراد والكثرة ، وعليه تقول : أمرت زيدا بالخير ، وأمرت زيدا بعمرو ، فتسقط حرف الجر من الأول ، ولا تسقط من الثانى ، فاطراد حرف الجر وعدم اطراد النصب دليل على أصالة حرف الجر.

وجعل منه :

---

[1]) الكتاب 4 / 70 ، ونص سيبويه : ومثل ذلك : استهمت واستخبرت أى طلب منه أن يخبرنى.

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به * فقد تركتك ذا مال وذانشب**

حيث إنه جمع فى البيت بين الأصل والفرع فقال : (أمرتك الخير) فأسقط حرف الجر ، ثم قال : (فافعل ما أمرت به) فأثبت حرف الجر [1].

وتبع السيهلى شيخه ابن الطراوة [2] ، وتابعهما أبو حيان [3] ، وابن هشام فى المغنى [4] ، وقال بالرأيين فى شرح شذور الذهب [5].

ومما تجدر الإشارة إليه أن قول ابن أبى الربيع : أنه لا يعلم فيه للناس خلافا إلا ابن الطراوة " فيه نظر ، فقد قال به من قبل ابن الطراوة عبدالقاهر الجرجانى [6].

والسهيلى قد تناول هذه القضية بغاية من الدقة والإعجاز واضعا نصب عينيه قيمة دلالة هذا الحرف فى وضعه مع الفعل (استغفر) أو عدم وضعه مدللا على ذلك بآيات القرآن الكريم ، مما حدا بابن القيم الجوزية أن يضع كلامه ناقلاً إياه تحت عنوان : (فائدة بديعة) [7].

قال السهيلى : الأصل فيه سقوط حرف الجر – موافقة لأستاذه ابن الطراوة كما سبق – وأن يكون (الذنب) نفسه مفعولا لـ (استغفر) غير متعد بحرف الجر ، لأنه من غفرت الشئ إذا غطيته وسترته ، مع أن الاسم

---

[1]) ينظر البسيط فى شرح الجمل 1 / 424 : 426.
[2]) نتائج الفكر ص 333.
[3]) ارتشاف الضرب 4 / 2091.
[4]) المغنى 2 / 240.
[5]) شذور الذهب ص 382 ، 383.
[6]) المقتصد 1 / 615.
[7])بدائع الفوائد 58/2

الأول هو فاعل بالحقيقة وهو الغافر. ثم أورد السهيلى على نفسه سؤالا فقال : فإن قيل : فإن كان سقوط حرف الجر هو الأصل فيلزمكم أن تكون (من) زائدة كما قال الكسائى. وقد قال سيبويه والزجاجى أن الأصل حرف الجر ، ثم حذف فنصب الفعل.

وأجاب عن ذلك : بأن سقوط حرف الجرأصل فى الفعل المشتق منه نحو: (غفر) وأما (استغفر) ففى ضمن الكلام ما لا بد منه من حرف الجر لأنك لاتطلب غفرا مجردا من معنى التوبة والخروج من الذنب ، وإنما تريد بالاستغفار خروجا من الذنب وتطهيرا منه ، فلزمت (من) فى هذا الكلام لهذا المعنى ، فهى متعلقة بالمعنى لابنفس اللفظ ، فإن حذفها تعدى الفعل فنصب ، وكان بمنزلة أمرتك الخير.

ثم يسأل نفسه سؤالا آخر : فإن قيل : فما قولكم فى نحو قوله تعالى : [لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ] [1] ، فأجاب بقوله : قلنا هى متعلقة بمعنى الإنقاذ والإخراج من الذنوب فدخلت (من) لتؤذن بهذا المعنى ، ولكن لايكون ذلك فى القرأن إلا حيث يذكر الفاعل والمفعول الذى هو الذنب نحو قوله (لكم) لأنه المنقذ المخرج من الذنوب بالإيمان ، ولو قلت : (يغفر من ذنوبكم) دون أن يذكر الاسم المجرور لم يحسن إلا على معنى التبعيض ، لأن الفعل الذى كان فى ضمن الكلام وهو الإنقاذ قد ذهب بذهاب الإسم الذى هو واقع عليه.

[1]) سورة إبراهيم من الآية رقم 10 ، وسورة نوح من الآية رقم 4.

ويسأل نفسه سؤالا ثالثا : فإن قلت فقد قال الله تعالى : [رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا] [1] وقوله تعالى : [يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ] [2] فما الحكم من سقوطها هنا وما الفرق ؟

ويجيب بقوله : هذا إخبار عن المؤمنين الذين سبق لهم الإنقاذ من ذنوب الكفر بإيمانهم ثم وعدوا على الجهاد بغفران ما اكتسبوا فى الإسلام من الذنوب ، وهى غير محبطة كإحباط الكفر المهلك للكافر فلم يتضمن الغفران معنى الاستنقاذ إذ ليس ثَم إحاطة من الذنب بالمذنب وإنما يتضمن معنى الإذهاب والإبطال للذنوب لأن الحسنات يذهبن السيئات بخلاف الآيتين المتقدمتين فإنهما خطاب للمشركين وأمر لهم بما ينقذهم ويخلصهم مما أحاط بهم من الذنوب وهو الكفر ففى ضمن ذلك الإعلام والإشارة بأنهم واقعون فى مهلكة قد أحاطت بهم وأن لاينقذهم منها المغفرة المتضمنة للإنقاذ الذى هو أخص من الإبطال والإذهاب وأما المؤمنون فقد أنقذوا [3].

ولا يخفى ما فى كلام السهيلى : فلزمت (من) فى (استغفر) لتعلقها بالمعنى لا بنفس اللفظ من براعة وحسن تعليل.

ومما تعرض له النحويون أيضا ويتصل بالدلالة حذف أحد المفعولين أو كليهما فإنه يجوز فى باب الأفعال المتعدية الاقتصار والاختصار ، وعُرف الاقتصار بأنه الحذف بغير دليل ، والاختصار بأنه الحذف بدليل ، فذكروا أن الافعال المتعدية إلى ما أصله المبتدأ والخبر

---

[1]) سورة آل عمران من الآية رقم 147.

[2]) سورة الصف من الآية رقم 12.

[3]) نتائج الفكر ص 333 ، 334 ، وينظر بدائع الفوائد ص 58 ، 59.

يجوز فيها الاختصار ، ولا يجوز فيها الاقتصار ، أما ماينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر فيجوز فيه الاقتصار والاختصار.

وإنما تعدى هذا الفعل إلى مفعولين ، لأنه يطلب بعد فاعله محلين وينصبهما ، ويجوز أن تذكرهما ، ويجوز أن تحذفهما ، ويجوز أن تحذف أحدهما ، وقد يكون حذف أحدهما للآتى : جهل المتكلم به ، أو طلبا للإبهام ، وأما إذا كان الحذف لعلم المتكلم به فيكون اختصارا ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول : أعطيت اليوم درهما ، ولا تذكر من أعطيته ، وقد يكون ذلك لجهلك به ، وقد يكون على جهة الإبهام على المخاطب، وقد يكون لعلم المخاطب به ، ويجوز أن تقول : أعطيت اليوم زيدا ، ولا تذكر ما أعطيت ، ويكون ذلك لأحد الوجوه الثلاثة [1].

وأما الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار ، وإنما كان ذلك لأنها من نواسخ الابتداء فتدخل على المبتدأ والخبر.

تنصب الخبر إذا كان مفردا ، فكما لا يجوز حذف المبتدأ وإبقاء الخبر إلا على جهة الاختصار ودلالة الكلام عليه ، لايجوز هنا إلا الحذف فى جهة الاختصار ، فإن قلت : فإذا كانت هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر فكان يجب ألا تؤثر ، ألا ترى أنك تقول : سمعت من عمرو زيد عالم ، أى : سمعت منه هذا الكلام ، فلا تؤثر (سمعت) فى المبتدأ والخبر ، لأن العوامل لاتؤثر فى الجمل ، وكذلك : تقول : زيد منطلق ؟ ولا تؤثر (تقول) لأن العوامل لاتؤثر فى الجمل.

---

[1]) البسيط فى شرح الجمل 1 / 420 ، 421.

قلت : ليس ظننت وأخواتها مثل سمعت وقلت ، لأنك إذا قلت : زيد عالم ، فأنت لم تسمع إلا : زيد عالم كله ، وكذلك قال زيد : أخوك منطلق ، فقوله (أخوك منطلق) ، وطلبه للإسمين طلب واحد ، وليس كذلك ظننت وأخواتها ، إنما هى طالبة للخبر ، وللخبر سيقت ، ألا ترى أنك إذا قلت : ظننت زيدا منطلقا ، فظننت جئ بها لتبين أن إخبارك بالقيام على جهة الظن ، وكذلك إذا قلت : علمت زيدا جالساً ، إنما جئت بعلمت لما استفيد من جالس ، وجئت بما يدل ليُعلم من المسند إليه جالس ، فعلمت طالبة للخبر من جهة وضعها وطالبة للمتدأ من جهة أن النطق بهما لا بد له منه فصارت لذلك طالبة للمبدأ والخبر من جهتين مختلفتين ، فأشبهت لذلك (أعطيت وأخواتها) لأنها تطلب المفعولين من جهتين ، ألا ترى أنك إذا قلت : كسا زيد عمرا ثوبا ، فكسا طالبة للمكسو والكسوة من جهتين مختلفتين فعملت ظننت وأخواتها لذلك فى المبتدأ والخبر ، ونصبتهما كما نصبت أعطت المفعولين[1].

وقد ذكر ذلك سيبويه فى باب عنوانه : " هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى مفعولين ، وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر " [2] ، وعلل سيبويه لعدم الاقتصار على أحد المفعولين فى باب ظننت وأخواتها بقوله : " وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكا ، وذكرت الأول لتعلم الذى تضيف إليه ما استقر له عندك من هو

[1])البسيط في شرح الجمل 1 / 430 ، 431.
[2]) الكتاب 1 / 39.

، وإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقينا أو شكا ، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه فى اليقين " [1].

ووصف ابن السراج هذه الأفعال بأنها غير مؤثرة ، وإنما هى أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتجعل الخبر يقينا أو شكا... ألا ترى أنك إذا قلت : ظننت عمراً منطلقا ، فإنما شكك فى انطلاق عمرو لا فى عمرو ، وكذلك إذا قلت : علمت زيدا قائما ، فالمخاطب إنما استفاد قيام زيد لا زيدا ، لأنه يعرف زيدا كما تعرفه أنت ، والمخاطِب والمخاطَب فى المفعول الأول سواء ، وإنما الفائدة فى المفعول الثانى [2] ، وذلك كما كان فى المبتدأ والخبر ، الفائدة فى الخبر لا فى المبتدأ ، فلما كانت هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر ، والفائدة فى الخبر فبقى موضع الفائدة على حاله.

ويزيد السيرافى ذلك وضوحا : والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثانى الذى كان خبرا للمفعول الأول : وذلك أنك إذا قلت : حسبت زيدا منطلقا ، فأنت لم تشك فى زيد ، وإنما شككت فى انطلاقه ، هل وقع أوْلا ، وكذلك إذا قلت : علمت زيدا منطلقا ، فإنما وقع علمك بانطلاقه إذا كنت عالما به من قبل ، وإنما كان كذلك لأنك قد قلت (زيد منطلق) قبل دخول هذه الأفعال ، فإنما تفيد المخاطب انطلاقه الذى لم يكن يعرفه ، لا لذاته التى عرفها ، فكذلك إذا قلت : حسبت زيدا منطلقا ، فالشك فى انطلاقه لا فى ذاته.

وهذان الاسمان وإن كان الاعتماد على الثانى منهما ، فلابد من ذكر الأول ليُعلم صاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة ، ولابد من ذكر

---

[1]) السابق 1 / 40.

[2]) الأصول فى النحو 1 / 180 ، 181.

الثانى لأنه المعتمد عليه فى اليقين أو الشك ، كما كان هو المستفاد قبل دخول هذه الأفعال ، فقد صح أنه لا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر. ولو لم تذكر واحدا منهما وجئت بالفعل والفاعل فقط جاز فى كل هذه الأفعال كقولك : ظننت. ومن أمثال العرب : (من يسمع يخل) ففى (يخل) ضمير فاعل ولم يأت بمفعولين [1].

وقد أوجز ابن الحاجب كلام ابن السراج والسيرافى وسيبويه – من قبل – بقوله : هذه الأفعال التى تسمى أفعال القلوب تدخل على الجملة الإسمية فتنصب الجزءين على المفعولية ، لأنهما متعلقاها على الحقيقة ، لأنها متعلقة بالنِّسب ، ولا تكون نسبة إلا من جزءين ، فلذلك افتقرت إلى جزءين ، وفائدتها الإعلام بما يخبر عنه أعلمٌ هو أم ظن [2].

ويبدو أن هذا التلازم وهذه النِّسب بين الجزءين هو الذى دعا الرضى إلى عد هذه الأفعال متعدية إلى مفعول واحد بقوله : أفعال القلوب فى الحقيقة لاتتعدى إلا إلى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثانى مضافا إلى الأول ، فالمعلوم فى (علمت زيدا قائما) قيام زيد – نصبهما لتعلقه بمضمونهما معا ، ولذا قلَّ حذف أحدهما من دون الأخر [3].

وقال فى موضع آخر يتحدث فيه عن الأفعال الداخلة على الجملة الإسمية : فإن اقتضى مفعولا نصب جزءى الجملة ، لأن ثانيهما متضمن المفعول الحقيقى ، وأولهما مايضاف إليه ذلك المفعول الحقيقى ، إذ معنى

---

[1]) شرح السيرافى 1 / 281.
[2]) شرح الوافية ص 362.
[3]) شرح الكافية 1 / 127.

(علمت زيدا قائما) علمت قيام زيد ، فأعرب الجزءين إعراب الاسم الواحد ، أى ذلك المفعول الحقيقى ، فلذا يدخل على هذين الجزءين (إن) [1].

ولذلك أيد الرضى الفراء – فيما نسبه إليه – أنه يذهب إلى أنه قد يقوم الضمير واسم الإشارة مقام مفعولى (ظن) : تقول لمن قال : أظن زيدا قائما ، أنا أيضا أظنه أو أظن هذا [2].

ورده الأندلسى بأنه لو جاز قيام لفظ ذاك أو هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة.

ورد الرضى الأندلسى بقوله : وليس ما قال بشئ لأن مفعولى باب (علمت) بتقدير المفرد على ما قدمناه ، والصلة لاتقدر بالمفرد على حال ، وذكر **الأندلسى** أن الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر أى ظننت الظن [3].

وما ذكره الفراء – فيما نسب إليه – ذكره سيبويه [4] وتابعه فيه ابن السراج [5] والسيرافى [6].

وذهب السهيلى إلى ما هو أبعد من مذهب الرضى حيث رأى إلغاء هذه الأفعال بقوله : وأما نصب (علمت ، وظننت) فليس هنا مفعولان على الحقيقة ، وإنما هو المبتدأ والخبر ، وهو حديث إما معلوم وإما مظنون ،

---

[1]) السابق 2 / 276.
[2]) شرح الرضى 2 / 278.
[3]) السابق نفس الصفحة.
[4]) الكتاب 1 / 40.
[5]) الأصول فى النحو 1 / 181.
[6]) شرح السيرافى 1 / 284.

فكان حق الاسم الأول أن يرتفع بالابتداء والثانى بالخبر ، ويلغى الفعل لأنه لاتأثير له فى الاسم ، وإنما التأثير لـ (عرفت) المتعلقة بالاسم المفرد تعييناً وتمييزاً ، ولكنهم أرادوا تشبث (علمت) بالجملة التى هى الحديث كيلا يتوهم الانقطاع بين المبتدأ وما قبله ، لأن الابتداء عامل فى الاسم وقاطع له مما قبله وهم يريدون إعلام المخاطب بأن هذا الحديث معلوم ، فكان إعمال (علمت) فيه ونصبه له إظهاراً لتشبثها ، ولم يكن عملها فى أحد الإسمين أولى من الآخر ، فعملت فيهما معا.

وكذلك (ظننت) لأنه لايتحدث بحديث حتى يكون عند المتكلم إما مظنوناً وإما معلوماً فإن كان مشكوكا فيه أو مجهولا عنده لم يسعه التحدث به فمن ثم لم يعملوا شككت ولا جهلت فيما عملت فيه ظننت لأن الشك تردد بين أمرين من غير اعتماد على أحدهما بخلاف الظن فإنه معتمد أحد الأمرين ، وأما العلم فأنت فيه قاطع بأحدهما ومن ثم تعدى الشك بحرف (فى) لأنه مستعار من شككت الحائط بالمسمار ، وشك الحائط إيلاج فيه [1].

ونخلص من نص السهيلى بالآتى :

1- تأثره بعبارة ابن السراج بأن هذه الأفعال غير مؤثرة [2].

2- برهنته على أن أى جذر لغوى لابد له من أصل حسى وذلك من خلال تفسيره للفعل (شككت) وسر تعديه بـ (فى).

---

[1]) نتائج الفكر 1 / 339 ، 340.

[2]) الأصول فى النحو 1 / 180.

3- هذا وقد نقل ابن القيم الجوزية كلامه حرفيا من غير تنبيه على ذلك [1].

أما الفعل المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل :

فقد قال سيبويه : " هذا باب الفاعل الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ، لأن المفعول ههنا كالفاعل فى الباب الأول الذى قبله فى المعنى ".

وذلك قولك : " أرى الله بشرا زيدا أباك ، وبنأت زيدا عمرا أبا فلان، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك " [2].

ويوضح المبرد كلام سيبويه واضعا الدلالة نصب عينيه بقوله : " وهو من باب الفعل المتعدى إلى مفعولين ، ولكنك جعلت الفاعل فى ذلك الفعل مفعولا بأنه كان يعلم فجعل غيره أعلمه " [3].

ويذكر ابن السراج أن الهمزة نقلته من (فعل) إلى (أفعل) فصار الفاعل مفعولاً [4].

ويذكر السيرافى أنها نقلت الفعل عن الفاعل إلى من أدخله ، فصار الفاعل مفعولاً ، واجتمع ثلاثة مفعولين ، وصار المدخل له فى الفعل هو الفاعل ، وذلك أنك إذا قلت : علم زيد عمرا منطلقاً ، فيجوز أن يكون

---

[1]) بدائع الفوائد 2 / 64 ، 65.

[2]) الكتاب 1 / 41.

[3]) المقتضب 3 / 189.

[4]) الأصول فى النحو 1 / 187.

أعلمه معلم ، فإذا ذكرت ذلك المعلم ، صيرت زيدا مفعولا له ، فقلت : أعلم بكر زيدا عمرا منطلقاً [1].

وأفعال هذا الباب سبعة : (أعلم ، وأرى ، وأنبأ ، ونبّأ ، وأخبر ، وخبّر ، وحدّث) [2].

وقاس الأخفش – فيما نسبه إليه ابن يعيش – على هذه الأفعال فقال : كل فعل يتعدى إلى مفعولين ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر يجوز أن تدخل عليه الهمزة فيصير متعديا إلى ثلاثة مفاعيل [3].

وأبطل هذا المازنى وقال : إن النقل لا يكون فى هذا إلا بالسماع ، والمسموع فى هذا سبعة الأفعال المذكورة [4].

ويعلل أبو على الفارسى لإلحاق (أنبأ ونبّأ) بـ (أعلم) وإن لم يكونا منقولين بقوله : وإنما تعديا إلى ثلاث مفعولين ، لأن النبأ الخبر ، والأخبار إعلام ، فأجريا مجرى (أعلمت) فى التعدى [5] ، وذكر ابن أبى الربيع هذا التعليل بدون عزو [6].

ولا يجيز الفارسى : أعلم الله زيدا عمرا خالدا ، لأن المفعول الثالث فى هذا الباب هو الثانى فى المعنى ، ولكن الجملة تصح إذا كان المراد أحد معنيين :

---

1) شرح الكتاب 1 / 285.
2) البسيط فى شرح الجمل 1 / 449.
3) شرح المفصل 7 / 66.
4) الإيضاح ص 176 ، والبسيط فى شرح الجمل 1 / 450.
5) الإيضاح ص 175.
6) البسيط فى شرح الجمل 1 / 452.

الأول : حمل الكلام على المعنى كأنك تقول : عمرو خالد ، أى يسد مسده، وذلك على التشبيه.

الثانى : كون الرجل له اسمان ، يكون معروفا عند قوم بعمرو ، وعند غيرهم بخالد ، أو يكون للرجل اسم ولقب [1] ، وأشار ابن السراج – من قبل – إلى هذا المعنى [2].

وأما من حيث حذف مفاعيل هذا الباب فقد اختلف النحويون فى الاقتصار على المفعول الأول أو على الثانى والثالث ، فأكثر النحويين أجاز ذلك فأجازوا : أعلمت زيدا اليوم أى جعلته يعلم ، وإن لم تذكر ما أعلمته ، ويقول : أُعلمت الفرس حصانا ، ولاتذكر من أعلمته ، واستدل المجيز بأن الرجل قد يعلم أنه أُعلم الفرس حصانا ، ولا يذكر من أعلمه ذلك فيخبر على حسب علمه وما فى نفسه ، وكذلك قد يُعلم أنه أعلم اليوم زيدا ، ولا يدرى ما الذى أعلم فلايذكره لجهله وهذا بين[3] وممن قال بهذا المذهب ابن مالك [4].

وهو ظاهر كلام ابن أبى الربيع أيضا: " وهذا بين " ، ونسبه الشيخ خالد للمبرد وأبى بكر ، وابن كيسان ، وخطاب [5] ، وفيما نسبه الشيخ خالد إلى المبرد فيه نظر لأنه قال : " ولا يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ، لأن المعنى يبطل العبارة عنه ، لأن

---

[1]) الإيضاح ص 175.
[2]) الأصول فى النحو 1 / 190.
[3]) البسيط فى شرح الجمل 1 / 450.
[4]) شرح التسهيل 2 / 100.
[5]) شرح التصريح على التوضيح 1 / 265.

المفعولين مبتدأ وخبر ، والمفعول الأول كان فاعلا ، فألزمه ذلك الفعل غيره " [1].

ومن النحويين من منع الحذف فقال : لا يجوز الاقتصار على واحد دون الثلاثة. وهو ظاهر كلام سيبويه [2] ، وإليه ذهب المبرد – كما سبق نصه – وابن بابشاذ [3] ، وابن خروف – فيما نسبه إليه ابن مالك[4] ، والشيخ خالد[5] ،– وابن عصفور [6].

والذى يظهر لى أنه يجوز الاقتصار على الأول ، وعلى الثانى والثالث دون الأول – لما ذكر من التعليل السابق – ولا يجوز الاقتصار على الثانى دون الثالث ولا على الثالث دون الثانى ، لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر ، فكما لا يجوز الاقتصار على المبتدأ دون الخبر ، ولا على الخبر دون المبتدأ لا يجوز هنا ذكر الثانى دون الثالث ، ولا ذكر الثالث دون الثانى ، ويجرى الثانى والثالث هنا مجرى الأول والثانى فى باب (ظننت).

فالسر فى منع الاقتصار بالثانى عن والثالث هنا أو العكس فهو راجع إلى المعنى كما سبق ، وقد ذكر أحد المحدثين : لما كانت الجملة العربية بنوعيها قائمة على الإسناد فإن كلا من المبتدأ و الخبر

---

[1]) المقتضب 3 / 122.
[2]) الكتاب 1 / 41.
[3]) المقدمة المحسبة 2 / 264.
[4]) شرح التسهيل 2 / 100.
[5]) شرح التصريح 1 / 265.
[6]) شرح الجمل 1 / 313.

يتعالقان تعالقا تركيبيا وثيقا ، وأن هذا التعالق لا ينفى تعالقهما دلاليا ، واستدل على رأيه بقول ابن السراج : " المبتدأ ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف ، وكان القصد منه أن تجعله أولاً لا ثان... يكون ثانيه خبرا عنه ، ولايستغنى واحد منهما عن صاحبه " [1]. إذا بالخبر يصبح المبتدأ كلاما تاما ، فيتم المعنى الأساسى للجملة وتحصل الفائدة لذا صرح ابن يعيش بذلك : اعلم أن المبتدأ و الخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما ، فالمبتدأ معتمد الفائدة ، والخبر محل الفائدة [2].

وذكر هذا الباحث أن هناك بعداً تداوليا واضحا ترتبط به العلاقة بين المبتدأ وخبره مدللا على ذلك بقول ابن السراج أيضا : لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذى تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده ، فالخبر هو الذى ينكره ولا يعرفه ويستفيده ، والاسم لا فائدة له لمعرفته به ، وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر [3] ، فبذكر المبتدأ ينبه المتكلم السامع ، وبذكر الخبر يفيده مالم يكن يعرفه [4] ، وهذا وإن دل فإنما يدل على دقة ما أصله النحاة من عمق النظرة واستنطاق المعانى ، وأبعد من هذا أن يعلل ابن السراج لعدم إضمار المجهول فى أفعال هذا الباب بقوله : لا يجوز إضمار المجهول فيها – يعنى الضمير الذى لم يتقدمه ما يعود عليه والذى يسميه البصريون ضمر

---

[1]) الأصول فى النحو 1 / 58 ، وينظر الابعاد المعنوية فى الوظائف النحوية ص 80.

[2]) شرح المفصل 1 / 94.

[3]) الأصول فى النحو 1 / 59.

[4]) الأبعاد المعنوية فى الوظائف النحوية ص 81.

الشأن – بخلاف (ظننت) التى تدخل على المبتدأ والخبر فيجوز : ظننته زيد قائم ، أى ظننت الأمر والخبر زيد قائم ، ولا يجوز أن تقول: أعلمت الأمر ، ولا أريت الأمر لأن هذه الأفعال مؤثرة فلا يجوز أن يضمر فيها المجهول لأنه إنما يُعلم المستخبر لا الأمر [1].

6- ماجاء لازماً ومتعدياً بنفسه

قد يكون الفعل الواحد لازما ومتعديا بنفسه ، فالمتعدى هنا على صيغة المجرد من همزة النقل أو التضعيف أو أى وسيلة من وسائل التعدية.

وقد ذكر أبو البركات الأنبارى أن الأفعال التى من هذا النوع تنيف على ثمانين فعلاً [2] ، ولم يذكر تلك الأفعال.

وقد اشار السيوطى إلى قسم قليل من هذه الأفعال مجرداً من الشواهد ومن المعانى أحيانا [3].

وذكر الدكتور / هاشم طه شلاش أنه عثر على منظومة فى الأفعال المتعدية اللازمة مع شرح مختصر عليها من تأليف العلامة الشيخ عبدالله البيتوشى المتوفى سنة ألف ومائتين للهجرة ، وذكر أن المنظومة تشتمل على عدد كبير من الأفعال التى عدها الناظم من هذا

---

[1]) الأصول فى النحو 1 / 189 بتصرف.

[2]) البيان فى إعراب غريب القرآن 1 / 60.

[3]) المزهر 2 / 236 ، 238.

2) معجم الأفغال المتعدية واللازمة ص (و ؛ ز ؛ ح ؛ ط ؛ ي).

3) الكتاب 57/4.

4) السابق 58/4.

5)السابق 63/4.

النوع ، وذكر الدكتور / هاشم :انها عمل جليل في بابه ، وأنها على ما فيها من استقصاء كبير للأفعال التى تتعدى وتلزم إلا أنه فات ناظمها عدد كبير من الأفعال التى من هذا النوع – وذكر أنه قد استدرك عليه منها مائة و أربعة وستين فعلا وذكر هذه الأفعال [2] ، وقد أشار سيبويه إلي هذا النوع من الأفعال بقوله : "وتقول : فتن الرجل وفتنته و حزن وحزنته ، و رجع و رجعته وقال أيضاً : ومثل حزن وحزنته : عورت عينه وعُرتها ، وزعموا أن بعضهم يقول : سودت عينه وسدتها ، كما قالوا : عورت عينه وعرتها ، وقد اختلفوا فى هذا البيت لنصيب فقال بعضهم :

سَودت فلم أملك سوادى وتحته *** قميص من القوهِيّ بيض بنائقه

وقال بعضهم : " سدت بمعنى فعُلت "[3]

وقال أيضا : " ومثل فتن وفتنه : جبرت يدُه وجبرتها ، وركضت الدابةُ وركضتها ، ونزحت الركيةُ ونزحتها ، وسار الدابةُ وسرتها.

وقالوا : " رجس الرجل ورجسته ، ونقص الدرهم ونقصته ، ومثله غاض الماءُ وغضته " [4].

وقال أيضا : " ويقال : أبان الشئُ نفسهُ وأبنته ، واستبان واستبنته والمعنى واحد. وذا هاهنا بمنزلة حزن وحزنته فى فعلت ، وكذلك بيّن وبينته " [5].

وذكر للخليل قولا يدل على أن هذه الصيغة تختلف عن الصيغة المتعدية بالنقل من حيث الدلالة فقال : " وزعم الخليل أنك حيث قلت : فتنته وحزنته لم ترد أن تقول : جعلته حزينا وجعلته فاتناً كما أنك حين قلت :

أدخلته أردت جعلته داخلا ، ولكنك أردت أن تقول : جعلت فيه حزنا وفتنة، فقلت : فتنته كما قلت : كحلته ، أى جعلت فيه كحلا ، ودهنته جعلت فيه دهنا ، فجئت بفعلته على حده ولم ترد بفعلته ههنا تغيير قوله: حزن وفتن. ولو أردت ذلك لقلت : أحزنته وأفتنته. وفتن من فتنته كحزن من حزنته"[1].

وقال السيرافى : " مذهب سيبويه أن (أفعلته) الذى للنقل معناه : جعلته فاعلا للفعل الذى كان له ، أى صيرته فاعلا ، و(فعلته) أى جعلت فيه ذلك الفعل " [2] ، وكما هو واضح فإن سيبويه لم يصرح بهذا المعنى وإنما ذكر أنه للخليل.

هذا وقد روى سيبويه هذه الأفعال متعدية بالنقل قائلا : " وقال بعض العرب : أفتنت الرجل ، وأحزنته وأرجعته وأعورت عينه ، أرادوا : جعلته حزينا وفاتناً ، فغيروا (فعل) كما فعلوا ذلك فى الباب الأول " [3].

ويسمى سيبويه النقل الذى تقدم ذكره التغيير ، وذكر أن الفعل المتعدى بغير نقل أنه لم يتغير.

وذهب المبرد إلى أن هذه الأفعال – يعنى اللازمة والمتعدية بنفسها – إنما تعدت على حذف الزوائد بقوله : " فأما طرحتْ البئر وطرحتها ، وغاض الماء وغضته ، وكسب زيد درهما وكسبه – فهو على هذا بحذف الزوائد " [4].

---

[1]) الكتاب 63/4

[2]) شرح السيرافى 4 / 436.

[3]) الكتاب 4 / 57.

[4]) المقتضب 2 / 103.

وعقد ابن جنى فى الخصائص فصلا لذلك عنونه بقوله : باب فى نقض العادة : قال فيه : " المعتاد المألوف فى اللغة أنه إذا كان (فَعَل) غير متعد كان (أفعل) متعديا ، لأن هذه الهمزة كثيراً ما تجئ للتعدية..... فأما كُسِىَ زيد ثوبا ، وكسوته ثوبا ، فإنه وإن لم ينقل بالهمزة فإنه نقل بالمثال ، ألا تراه نقل من (فعِل) – بكسر العين الى فَعَلَ بفتحها – وانما جاز نقله ب(فعل) لما كان (فَعَل) و (أفعل) كثيراً ما يتعاقبان على المعنى الواحد ، نحو : جد فى الأمر ، وأجد ، وصددته عن كذا واصددته ، وقصر عن الشئ وأقصر ، وسحته الله وأسحته ، ونحو ذلك. فلما كانت فعل وأفعل على ما ذكرنا : من الاعتقاب والتعارض، ونقل بأفعل ، نقل أيضا (فَعِل) بـ (فَعَل) ، نحو : كسى – بكسر السين – وكسوته – بفتحها – ، وشتِرتْ عينه وشَتَرها ، وعارتْ وعرتها ونحو ذلك " [1].

وقال أيضا فى باب آخر عنونه بقوله : باب فى ورود الوفاق مع وجود الخلاف : قال فيه : " وهذا الباب الذى نحن فيه ليس بلفظ تبع لفظا ، بل هو قائم برأسه. وذلك قولهم : غاض الماء وغضته ، سوَّوا فيه بين المتعدى وغير المعدَّى ، ومثله : جبرتْ يدُه وجبرتها ، وعَمَر المنزلُ وعمرته ، وسار الدابةُ وسرته ، ودان الرجل ودِنته " [2].

وبعد ذكر ابن جنى هذه الأمثلة حاول التعليل لها بقوله : " فهذا كله شاذ عن القياس ، وإن كان مطردا فى الاستعمال ، إلا أن له عندى وجها لأجله جاز. وهو أن كل فاعل غير القديم سبحانه وتعالى فإنما

---

[1]) الخصائص 2 / 18.

[2]) السابق 2 / 15.

الفعل منه شئ أُعيره وأُعطيه وأقدر عليه ، فهو وإن كان فاعلا فإنه لماكان معانا مُقْدَرا صار كأنه فعله لغيره ، ألا ترى إلى قوله تعالى : [وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى] [1] ، نعم ، وقد قال بعض الناس : إن الفعل لله ، وإن العبد مكتسبه ، وإن كان هذا خطأ عندنا فإنه قول لقوم. فلما كان قولهم : غاض الماء أن غيره أغاضه ، وإن جرى لفظ الفعل له، تجاوزت العرب ذلك إلى أن أظهرت هناك فعلا بلفظ الأول متعديا ، لأنه قد كان فاعله فى وقت فعله إياه إنما هو مشاء إليه أو معان عليه ، فخرج اللفظان لما ذكرنا خروجا واحدا. فاعرفه " [2]

ولعل ابن جنى يقصد – والله أعلم – : إنه لما كان الماء ليس فاعلا فى الحقيقة وأسند الفعل له تجاوزت العرب ذلك بأن جاءت بفعل على الأول أظهرت فيه الفاعل الحقيقى ، وجعلت الفاعل المجازى مفعولا به.

قال الدكتور / الشمسان : وعلى ما يتسم به تفسير ابن جنى من غموض فإنه لا يصلح تفسيراً لطائفة أخرى من الأفعال ، مثل : أضاءت النار ، وأضاءت غيرها ، فهذا المثال يختلف عن غاض الماء ، وغضت الماء.

وذكر أن الرجوع إلى سبب واحد فى تفسير هذه الظاهرة لا يغنى. وذكر أيضا أن هذه الظاهرة ترجع إلى أكثر من سبب وذكر منها :

---

[1]) سورة الأنفال الآية رقم 17.

[2]) الخصائص 2 / 17.

- **حذف المفعول مع الأفعال التى تشبه الأفعال الانعكاسية فى وظيفتها.**
- **الاستخدام اللهجى الذى يفضل الصيغة غير المهموزة ، فيستخدم الصيغة المجردة متعدية مقابل استخدام لهجى آخر يستخدم الصيغة المزيدة التى تدل زيادتها على التعدى.**
- **حذف حرف الجر فيتعدى بنفسه.**
- **وجعل منها أيضا التغيير الدلالى الذى يجعل فعلا مثل (كفر) المتعدى بنفسه فعلا متعديا بحرف جر حينما يعنى الكفر المقابل للإيمان [1].**

ولعل جعل ابن جنى هذا النوع من الأفعال قسما قائما بنفسه بقوله : " وهذا الباب الذى نحن فيه ليس بلفظ تبع لفظا ، بل هو قائم برأسه " هو ما جعل الدكتور / هاشم طه شلاش يقسم معجمه (الأفعال المتعدية اللازمة) إلى قسمين :

أولهما : – ما نحن بصداه – الأفعال التى تلزم وتتعدى بنفسها بلاحذف ولا زيادة.

أما الثانى : فهو الأفعال التى تتعدى بأنفسها ، وبحروف الجر أصالة – كما سيلى : –

[1]) قضايا التعدى واللزوم ص 131.

7- ما جاء متعديا بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى :

هذا هو القسم الثانى مما جاء متعديا بنفسه ومتعديا بحرف الجر. وقد جعله كل من ابن عصفور [1] ، والرضى [2] ، وأبى حيان [3] ، قسما برأسه وهذا أيضا ما حدا بالدكتور / هاشم شلاش أن يجعل هذا النوع من الأفعال القسم الثانى من معجمه (المتعدى – اللازم) – كما سبق أن قلنا –.

ولم يُجعل من القسمين – يعنى اللازم أو المتعدى – لأنه وجد الفعل يصل تارة بنفسه ، وتارة بحرف جر ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر [4].

وهذه الأفعال مثل : شكرته وشكرت له ، ونصحته ونصحت له ، ولما تساويا فى الاستعمال صارا قسما برأسه ، خلافا لمن منع هذا القسم وزعم أن الأصل فيه حرف الجر ثم حذف الجار فتعدى الفعل [5] ، وكثر فيه الأصل والفرع [6] ، وصحح ابن عصفور هذا القول بأن أصل الفعل (نصح) أن يتعدى باللام ثم حذف الحرف وكثر فيه الأصل والفرع ،

---

[1]) شرح الجمل 1 / 300.
[2]) شرح الكافية 273/2.
[3]) ارتشاف الضرب 4 / 2088.
[4]) شرح الجمل 1 / 300.
[5]) المقدمة المحسبة ص 369.
[6]) ارتشاف الضرب 4 / 2088.

والسبب أن النصح لا يحل بزيد ، أما إذا كان الفعل يحل بالمفعول مثل : مسحت رأسى ومسحت برأسى فحرف الجر زائد [1].

وأستند هذا القول إلى أنه لا يتصور أن يوجد فعل تارة يتعدى بنفسه وتارة بحرف الجر ، لأنه محال أن يكون قويا ضعيفا فى حال واحدة ، ولا المفعول محلا للفعل وغير محل للفعل فى حال واحد [2].

ثم ذكر ابن عصفور أنه عند تساوى الاستخدام فى الفعل متعديا بنفسه ومتعديا بحرف فإن كل واحد منهما أصل بنفسه حيث قال : " ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر ، أعنى أنه لم يقل : نصحت زيداً أكثر من : نصحت لزيد ، فتجعل وصوله بنفسه أصلا وحرف الجر زائدا ، ولا نصحت لزيد أكثر من : نصحت زيدا ، فيجعل الأصل ، ثم حرف الجر. فلما تساويا فى الأستعمال كان كل واحد منهما أصلا بنفسه " [3].

وذكر ابو حيان أن الشلوبين الصغير رد ابن عصفور فى قوله[4].

وقيل أصل هذا القسم أن يتعدى الفعل بنفسه ، وحرف الجر زائد، وممن قال بذلك الرضى : " إذا تساوت فى الاستعمال ، وكان كل واحد منهما غالبا نحو : نصتك ونصحت لك متعدية مطلقا ، إذ معناه مع اللام هو معناه مع دونها ، والتعدى واللزوم بحسب المعنى ، وهو بلا لام متعد إجماعا ، فكذا مع اللام فهى إذن زائدة كما فى (ردف لكم) إلا أنها

---

[1]) شرح الجمل 1 / 300 / 301.
[2]) السابق نفس الصفحة.
[3]) شرح الجمل.
[4]) ارتشاف الضرب 4 / 2088.

مطردة الزيادة فى نحو (نصحت وشكرت) دون (ردف). وإن كان تعدى الفعل بنفسه قليلا نحو : أقسمت الله ، أو كان مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص (دخل) بالأمكنة فهو لازم حذف منه حرف الجر ، وإن كان تعديها بالحرف قليلا فهو متعد والحرف زائد كما فى يقرأن بالسور " [1] ، والرضى مسبوق فى ذلك بالمبرد [2] ، وأبى على الفارسى [3] وخرَّج ابن أبى الربيع (ردف لكم) على التضمين ، كأنه ضمن معنى (خلص لكم) ثم قال : " ولا يثبت بمحتمل " على الرغم بتعقيبه : والتضمين كثير فى كلام العرب وفى القرآن ، وضرب أمثله كثيرة لذلك من القرآن [4].

أما عبدالقاهر فيرى أن تعدية المتعدى بحرف إنما هى زيادة لفظية حيث قال : " ألا ترى أن علمت لايتعدى بالجار تقول : علمت زيدا منطلقا ، وعلمت زيدا ، وأما قولهم : علمت بزيد ، فالباء مزيدة مثلها مثلها فى(بأن الله) وكذا قولهم : ألقى بيده ، قال الله تعالى : [وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ] [5] ، الأصل : ألقى يده " [6].

وزعم ابن درستويه – فيما نسبه إليه – ابن عصفور [7] ، وأبوحيان [8] : " أن نصحت لزيد من باب ما يتعدى إلى مفعولين أحدهما

---

[1]) شرح الكافية 2 / 273.
[2]) المقتضب 2 / 36.
[3]) الإيضاح.
[4]) البسيط فى شرح الجمل 1 / 465.
[5]) سورة البقرة من الآية رقم 195.
[6]) المقتصد فى شرح الإيضاح 1 / 603.
[7]) شرح الجمل 1 / 301.
[8]) ارتشاف الضرب 4 / 2088.

بنفسه والآخر بحرف الجر ، وأن الأصل نصحت لزيد رأيه ، واستدل على ذلك بأنه منقول من قولك : نصحت لزيد ثوبه بمعنى : خطته ، فشبه إصلاح الرأى لزيد بخياطة الثوب ، لأن الخياطة إصلاح للثوب فى المعنى، فكما أن نصحت من قولك : نصحت لزيد ثوبه بمعنى خطته من باب ما يتعدى إلى مفعولين أحدهما : بنفسه ، والآخر : بحرف جر فكذلك ما نقل منه ، ثم حذف المفعول الذى يصل إليه بنفسه لفهم المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت : نصحت لزيد ، معناه نصحت لزيد رأيه"[1].

ورده ابن عصفور بقوله : " وهذا فاسد لأنه دعوى لادليل عليها، ولو كان كما ذهب إليه لسمع فى موضع من المواضع : نصحت لزيد رأيه ، فتوصل نصحت إلى منصوب بعد المجرور ، فإذا لم يسمع ذلك دل على فساده "[2].

وتابع عبدالقاهر ابن درستويه فى رأيه فهو يذكر : " كلته كذا وكذا جريبا ، ووزنته عشرين درهما ، والأصل : كلت له ، ووزنت له ، ثم حذف اللام كما حذف (من والباء) فى اخترت وأمرت ، فتعدى الفعل إلى مفعولين ، وجرى مجرى أعطيت فى الظاهر ، قال تعالى : [وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ] [3] و المعنى : كالوا لهم أو وزنوا لهم ، يذكر المكيل والموزون [4] وممن تابع ابن درستويه أيضا السهيلي [5].

---

1) السابقان نفس الصفحة.
2) شرح الجمل 1 / 301.
3) سورة المطففين من الآيه رقم 3.
4) المقتصد في شرح الايضاح 616/1.
5) نتائج الفكر ص352.

أما الكسائى فقد أنكر استعمال (شكر ، ونصح) متعديين بنفسهما قائلا : أنك تقول : شكرت لك ونصحت لك ، ولا تقول : شكرتك ولا نصحتك ، هذا كلام العرب قال تعالى : [وَاشْكُرُوا لِي] [1]، [وَأَنْصَحُ لَكُمْ] [2]، وجاء فى شعر النابغة (نصحت) معدى بغير اللام قال:

نصحت بنى عوف فلم يتقبلوا *** وصاتى ولم تنجح لديهم وسائلى [3]

أما سيبويه فقد ذهب إلى أن أفعالا مثل : سميته زيدا ، إنما دخلها الباء فى قولك : سميته بزيد ، وكنيته بزيد على نحو ما دخلت فى: عرفته بزيد ، فهذه الحروف كان أصلها فى الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة " [4].

يقصد سيبويه أن الباء فى : سميته بزيد ، وكنيته بزيد ، يحتاج إليها فى التقدير وإن حذفت ، كما يحتاج إليها فى : عرفته بزيد ، وقد راعى سيبويه وجود الفرق من حيث الدلالة بين عرفته زيدا ، وعرفته بزيد بقوله : " فهو سوى ذلك المعنى " [5].

وأوضح السيرافى ذلك بقوله : " عرفته بزيد ، إذا أردت : شهرته بهذا الاسم ، أما عرفته زيدا فالمعنى : أعلمته ، فالمعنيان مختلفان ، ولايجوز حذف الباء فى : عرفته بزيد " [6].

---

1) سورة البقرة من اية 152.
2) سورة الأعراف من اية 62.
3) ما تلحن فيه العامة ص 102 ، ومعانى القرآن للفراء 1 / 92
4) الكتاب 1 / 38 ، 39.
5) السابق 1 / 38.
6) شرح السيرافى 1 / 279.

وذكر سيبويه أيضا فى موضع آخر أنه ليس كل تعدية بحرف الجر على زيادة حرف الجر بقوله : " وتقول : ظننت به ، جعلته موضع ظنك ، كما تقول نزلت به ونزلت عليه. ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها فى قوله عز وجل : [كفى بالله] ، لم يجز السكت عليها ، فكأنك قلت : ظننت فى الدار ، ومثله شككت فيه" [1].

يعنى لو كانت الباء زائدة فى (ظننت بزيد) لا حتيج إلى مفعول آخر ، لأن (ظننت زيدا) فى حاجة إلى مفعول ، بخلاف الباء فى (كفى بالله) فإنها زائدة معناه : كفى الله. وأن اتصال هذه الأفعال بحروف الجر كاتصالها بالظروف ، ولا تحتاج إلى ذكر مفعول آخر [2].

هذا وقد فصل القول فى هذه القضية كلها ابن الربيع حيث قال :

هذا الفصل يوجد على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكونا أصلين واختلف تعديه للحظين مختلفين ، ومن ذلك (جاء) تقول : جئتك ، وجئت إليك ، فمن قال : جئتك ، لحظ قصدتك ، ومن قال : جئت إليك لحظ : وصلت إليك ، أو مشيت إليك ، فإن (قصد) تصل بنفسها ، و (وصل) تصل بحرف الجر.

الثانى : أن يكون الأصل حرف الجرئم أسقط حرف الجر ، فظهر عمل الفعل ، لأنه طالب الإسم بالنصب ، ومنع ظهور النصب عمل الحرف وعدم تعليقه ، فإذا زال الحرف زال المانع فظهر النصب ، ومن ذلك

---

[1]) الكتاب 1 / 41.

[2]) شرح السيرافى 1 / 284 ، 285.

شكرت لزيد ، وشكرت زيدا ، قال تعالى : [أن اشكر لى ولوالديك] [1]. ولو تعدى بنفسه لكان : أشكر نى ووالديك ، ولا يوجد شكر فى كلام العرب يتعدى إلا بحرف جر فى الأكثر ، وجاء قليلا يتعدى بنفسه ، فيجب فيما كثر واطرد أن يدعى فيه أنه أصل ، وما قل ولم يطرد أن يدعى فيه أنه فرغ ، وكذلك نصحت لك ونصحتك ، الأكثر فيه نصحت لك، قال تعالى : [وَأَنْصَحُ لَكُمْ] [2] ، ونصحتك قليل ، فيجب أن يدعى أن القليل فرع عن الأكثر.

الثالث : أن يكون الأصل أن يصل بنفسه ، ويكون حرف الجر زائدا ، وذلك قولهم : قرأت السورة ، وقرأت بالسورة. الأصل : قرأت السورة ثم زيد حرف الجر ، والباء تزاد فى المفعول قال سبحانه وتعالى : [أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى] [3] ، وقال فى موضع آخر : [وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ] [4].

والدليل على أن الأصل فى : قرأت بالسورة : قرأت السورة ، أن قرأت بمعنى : (تلوت) ، و(تلوت) تتعدى بنفسها ، فينبغى أن تدعى فى (قرأت) أنها متعدية بنفسها ، ما وجد لذلك سبيل ، وقد وجدنا ، فإنا ادعينا الزيادة فى الباء ، والباء قد صحت زيادتها فى الفاعل ، قال الله

---

[1]) سورة لقمان من آية 14.
[2]) سورة الأعراف من الآية رقم 62.
[3]) سورة العلق الآية رقم 14.
[4]) سورة النور من الآية 25.

تعالى : [وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا] [1] ، الباء زائدة للتوكيد. وكذلك التعجب نحو : أحسن بزيد ، الباء زائدة وهى لا زمة.

وقالوا : ليس زيد بقائم ، الباء زائدة بلا خلاف ، لأنه الأصل : ليس زيد قائما ، وخبر (ليس) مشبّه بالمفعول ، فلو كانت لا تزاد فى المفعول لم تزد فيما انتصب على التشبيه به. وكذلك قالوا : ما زيد بقائم ، والأصل : ما زيد قائما ، وخبر (ما) مشبّه بالمفعول ، وقد زيدت الباء فى المبتدأ لأنه مشبّه بالفاعل ، فزيدت فيه كما زيدت فى الفاعل ، قالوا : بحسبك زيد ، والأصل : حسبك زيد ، وزيدت فى الخبر ، لأنه مشبه بالفاعل أيضا.

وكذلك : علمت بأن زيدا قائم ، والأصل فيه : علمت أن زيدا قائم، لأن (علمت) هنا بمعنى : (عرفت) ، و (عرفت) لا تتعدى إلا بنفسها ، فـ (علمت) كذلك ، وهذا كله راجع إلى السماع ، لايقال منه إلا ما قالته العرب [2].

وبعد أن ذكر ابن أبى الربيع الأقسام الثلاثة عقب بقوله:

فليس كل فعل يصل بحرف الجر يجوز لك أن تسقط منه حرف الجر ، وكذلك ليس كل ما يصل بنفسه لك أن تزيد فيه حرف الجر ، وكذلك كل ما يتعدى تارة بنفسه ، وتارة بحرف الجر ، وليس أحدهما أصلا للآخر ليس بقياس.

---

[1]) سورة النساء من الآية رقم 79.

[2]) البسيط فى شرح الجمل 1 / 460 ، 462.

وقال أيضا : فهذه الأقسام الثلاثة يوقف فيها حيث وقفت العرب ولاتتعدى ولذلك قال أبو القاسم : " وإنما هذا فى أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها " [1] ، ومثّل ابن أبى الربيع – ومن قبله الزجاجى – بقوله تعالى : [وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ] [2] ، على أن (هم) مفعول بـ (كال) ، وتقول : كلتك ، وكلت لك على معنى : أعطيتك ، فمن قال : كلتك لحظ معنى أعطيتك ، ومن قال : كلت لك لحظ معنى : حطت الشئ لك فهما أصلان ، ولا يدعى أن الأصل حرف الجر ، لأن تعدى الفعل بنفسه ووصوله بغير حرف جر أكثر وأظهر ، ولا يدعى أن اللام زائدة ، لأن زيادة اللام فى المفعول لم تثبت[3].

8-الفعل الناقص

الفعل الناقص لا يشكل مسندا بذاته بل يحتاج إلى خبر لتفيد جملته معنى تاما.

والأفعال الناقصة هى : كان وأخوتها ، وكاد وأخواتها.

وسميت ناقصة لأن معناها ينقص بدون خبر ، وإذا أسند كل فعل منها إلى مرفوعه لا يحقق الفائدة إلا بعد مجئ الخبر المنصوب. فالاسم المنصوب يقوم بدور المسند فى الجملة ويتم المعنى الناقص. وهذا يخالف الأفعال التامة التى يكتمل معناها بذكر المرفوع ، ويكون المنصوب بعد ذلك فضلة خارجة عن الإسناد

---

[1]) السابق 1 / 464 ، والجمل ص 31.

[2]) سورة المطففين الآية رقم 3.

[3]) البسيط فى شرح الجمل 1 / 464 ، 465.

هذا وقد سبق أن سيبويه فى تقسيمه للفعل لم يصف أفعال الرجاء والشروع بتعد أو لزوم ، وقد أدخل (كان وأخواتها) فى جملة الأفعال المتعدية [1] وتبعه المبرد فى ذلك [2] ، ونجد ابن السراج قد أخرج (كان وأخواتها) من التعدى واللزوم ، وضمها بذلك إلى أفعال الرجاء والشروع والمقاربة [3] ، ورد الزمخشرى وابن الحاجب رأيه [4].

وبمثل ما فعل ابن السراج فعل ابن معط ، حيث ذكر أن هناك فعلاً لا يوصف بتعد ولا لزوم من غير تعيين [5] ، وكذلك فعل ابن عصفور [6] ، وابن هشام [7] ، وذلك ليشمل كليهما.

أما ابن أبى الربيع فبعد أن ذكر وجوب دخول (كان وأخواتها) ضمن المتعدى تراجع ، لأن التعدى لكل فعل رفع الفاعل حقيقة ، ثم طلب بعد فاعله ما ينصبه ويتعدى إليه حقيقة أو اتساعاً ، أما (كان) فليس رفعها للفاعل حقيقة ، وإنما رفعت المبتدأ لشبهه بالفاعل ، ونصبت الخبر لشبهه بالمفعول [8].

وتدخل الأفعال الناقصة على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها.

---

[1]) البحث ص 29.
[2]) البحث ص 29.
[3]) البحث ص 32.
[4]) البحث ص 32.
[5]) البحث ص 33.
[6]) البحث ص 35.
[7]) البحث ص 37.
[8]) البحث ص 40.

أولا : كان وأخواتها ثلاثة أقسام. يتصرف الأول منها تصرفا تاما : أصبح ، أضحى ، أمسى ، بات ، صار ، ظل ، كان ، ويتصرف الثانى تصرفا ناقصا ، أى ماضيا ومضارعا فقط : ما انفك ، ما برح ، ما زال ، ما فتئ ، أما الثالث فلا يتصرف أصلا : ليس ، ما دام.

ويلحق بهذه الأفعال : آض ، ارتد ، استحال ، انقلب ، تبدل ، تحول ، حار ، راح ، رجع ، عاد ، غدا.

ثانياً : كاد وأخواتها ثلاثة أقسام : يدل الأول على قرب وقوع الخبر : أوشك ، كرب ، كاد ، وهى أفعال المقاربة ، ويدل الثانى على رجاء وقوعه : أخلولق ، حرى ، عسى ، وهى أفعال الرجاء ، أما الثالث فيدل على الشروع فيه : ابتدأ ، أخذ ، أقبل ، انبرى ، انشأ ، جعل ، شرع ، طفق ، علق ، قام هب ، وهى أفعال الشروع.

أخوات كاد كلها جامدة لأنها مقصورة على الماضى إلا أوشك وكاد ، فإنه يشتق منها مضارع : يوشك ، يكاد ، اسم فاعل : موشك ، كائد.

والذى آراه أن كل ما يشتق من أفعال الشروع لا يعد من الأفعال الناقصة ، بل يكون تاما كباقى الأفعال اللازمة والمتعدية كقولنا : رأيت كاتبا ينشئ كلاما ويشرع فى عمله ، ومثلها تماما بتمام كان وأخواتها إذا اكتفت بمرفوعها تكون كسائر الأفعال اللازمة : كانت الأرض.

وإن اخلولق ، أوشك ، عسى ، إذا اسندت إلى المصدر المسبوك من أن والفعل : عسى أن يعود الرسول ، وأفعال الشروع إذا لم يأت بعدها مضارع : لم يأخذ التلميذ كتبه وإذا استعملت بصيغة المضارع

والأمر واسم الفاعل : رأيت سعيداً يشرع فى عمله ، وإذا جاءت فى غير معانى الابتداء : أخذ الولد كتابه.

فكل هذه الأفعال جاءت إما متعدية أو لازمة.

إذن فتعميم النحويين وعلى رأسهم سيبويه بعدم وصفها كلها – يعنى كان وأخواتها وكاد وأخواتها – أو بعضها – يعنى كاد وأخواتها – بتعد أو لزوم شئ يعوزه التفصيل والتوضيح وعدم إطلاق الحكم.

9-الفعل المبنى للمجهول :

أولاً: الفعل المبنى للمجهول بين التأصيل والتفريع

1- كما هو معروف أن حركة الفاء من الفعل الثلاثى متحركة بالفتح ولا تضم إلا فى صيغة المبنى للمجهول ، وأن الفاعل مع هذه الصيغة يحذف ، ويقام المفعول مقامه.

2- ونائب الفاعل كالفاعل فى الحكم من حيث إسناد الفعل إليه ، ولذلك يجوز تقديم المفعول عليه كتقدمه على الفاعل قال سيبويه : " وأعلم أن المفعول الذى لم يتعد إليه فعل الفاعل – يعنى الذى لم يسم فاعله وهو نائب الفاعل – فى التعدى والاقتصار بمنزلة إذا تعدى إليه فعل الفاعل – يريد المفعول الذى سمى فاعله – ، لأن معناه متعديا إليه فعل الفاعل وغير متعد إليه فعله سواء.

ألا ترى أنك تقول : ضربت زيدا ، فلا تجاوز هذا المفعول ، وتقول : ضُرِب زيدٌ ، فلا يتعداه فعله ، لأن المعنى واحد.

وتقول : كسوت زيدا ثوبا ، فتجاوز إلى مفعول آخر ، وتقول : كُسِى زيد ثوبا ، فلا تجاوز الثوب ، لأن الأول بمنزلة المنصوب ، لأن المعنى واحد وإن كان لفظه لفظ الفاعل ".

وإن شئت قدمت وأخرت فقلت : كُسِى الثوبَ زيدٌ ، وأُعطِى المالَ عبدُالله ، كما قلت : ضرب زيدا عبدُالله فأمره فى هذا كأمر الفاعل " [1].

وقال المبرد : " واعلم أن التقديم والتأخير ، والإظهار والإضمار فى هذا الباب ، مثله فى الفاعل يجوز فيه ما جاز فى ذلك تقول : أُعطِى زيد درهما ، وأُعطِى درهما زيد ، ودرهما أُعطِى زيد ، وزيد أُعطِى درهما. تجريه مجرى ذلك الباب "[2] ، يعنى بناء الفعل للفاعل.

وقال المبرد أيضا : " ولو قلت : ضُرِبت هندٌ ، وشُتِم جاريتُك لم يصح حتى تقول : ضُربتْ هند ، وشُتِمتْ جاريتك ، لأن هندا والجارية مؤمنثات على الحقيقة " [3]

3- هناك أفعال لم تأت إلا على صيغة المبنى للمجهول ، ولم تأت على صيغة المبنى للفاعل قال سيبويه : " هذا باب ما جاء (فُعِل) منه على غير (فعلته) وذلك نحو : جُنّ وسُلّ وزُكِم ووُرِد وذُهِب إلا أنه استغنى بالمبنى للمفعول عن المبنى للفاعل كما استغنى بترك عن ودع " [4].

وقد أدى ذلك إلى خلاف بين النحويين على مذهبين :

---

[1]) الكتاب 1 / 42 ، 43.
[2]) المقتضب 4 / 53.
[3]) السابق 4 / 59.
[4]) الكتاب 4 / 67 بتصرف.

الأول : منهم من ذهب إلى أنها أصلان ، وعزاه أبو حيان [1] ، والسيوطى [2] ، إلى الكوفيين والمبرد وابن الطراوة.

وقد سبق أن المبرد لم يتعرض للفعل المبنى للمجهول في أثناء تصنيفه للأفعال فى باب مخارج الأفعال واختلاف أحوالها " [3].

وقد رأيت المازنى يقول : " والأفعال نحو : ضَرَبَ ، وعَلِم ، وضُرِب وظَرُف " [4].

فنجد أن المازنى قد ذكر أربعة أمثلة لوزن الفعل الثلاثى المجرد منها (فُعِل) وهو المبنى للمفعول ولم يشر إلى فرعية هذا الباب.

ولكن ابن جنى حينما شرح ذلك صرح بتلك الفرعية حيث قال : " وأما الفعل المبنى للمفعول فعلى مثال واحد وهو (فُعِل) نحو : (ضُرب ، وقُتِل) وهذا أصله : (فَعَل أو فَعِل) ثم نُقِل فَجُعِل حديثا عن المفعول ، ألا ترى أن (ضُرِب) منقول من (ضَرَب) و (رُكِب) منقول من (رَكِب).....".[5]

وحجة القائلين بأن صيغة المبنى للمفعول صيغة قائمة برأسها أنهم وجدوا أنها تنفرد بمعنى غير معنى الأولى ، وأن بعض الأفعال جاء ملازما لهذه الصيغة كما سبق عن سيبويه[6].

---

1) ارتشاف الضرب 4 / 1340.
2) همع الهوامع 6 / 36.
3) البحث ص 35.
4) التصريف بشرح المنصف ص 45.
5) المنصف ص 52.
6) أبنية الفعل بين القدامى والمحدثين ص 112.

وأن كل واحد منهما مشتق من الحدث للإسناد إلى الإسم ، ثم فُرِّق بينهما ، فيما كان مسندا إلى الفاعل جُعل على بناء ، وما كان مسندا إلى المفعول جُعل على بناء آخر وعلى ذلك فليس قول من قال : إن الأصل بناء الفاعل ، وبناء المفعول ثان أولى ممن يقول العكس ، وهو أن بناء المفعول هو الأصل ، وبناء الفاعل ثان وهذا لا يقوله أحد ، فيجب أن يكون الصواب من المذهبين أن كل واحد أصل بنفسه ، وليس أحدهما أصلا لصاحبه[1].

الثانى : منهم من ذهب إلى أن صيغة المبنى للفاعل هى الأصل ، وصيغة المبنى للمفعول ثانية مغيرة عنه وعزاه ابن أبى الربيع إلى سيبويه وأكثر النحويين [2] ، وعزاه أبو حيان [3] ، والسيوطى [4] ، إلى جمهور البصريين وسيبويه ، وعزاه ابن الطراوة إلى سيبويه خاصة– فيما نقله عنه أبو حيان [5]

وما نسب إلى سيبويه فيه نظر ، لأنه بالرجوع إلى الكتاب لم أجد ما يفيد تصريح سيبويه بأصالة ما بنى للفاعل وفرعية ما بنى للمفعول.

ومهما يكن من أمر فقد استدل أصحاب هذا المذهب بأربعة أدلة:

الدليل الأول : أنهم يقولون : بويع ، وسوير بغير إعلال فى بعض صيغ المبنى للمفعول مع قيام موجب الإعلال ، إذ القياس أن تقلب الواو ياء ،

---

[1]) السابق 2 / 952.
[2]) البسيط فى شرح الجمل 2 / 951.
[3]) ارتشاف الضرب 3 / 1340.
[4]) همع الهوامع 6 / 36.
[5]) ارتشاف الضرب 3 / 1340.

وتدغم فى الياء ، لكنهم لم يفعلوا ذلك لأن الصيغة فرع عمّا لا إعلال فيه، وهو المبنى للفاعل : بايع وساير [1].

وصحح ابن عصفور كونه منقولا مستدلا أيضا بأنه فى (بويع) كان يجب إدغام الواو فى الياء وسبق إحدهما بالسكون إذا عد بناء أصليا غير مغير ، وعليه يجب القول بتغيره [2].

ونستطيع رد هذا الدليل بأن عدم إعلال (بويع وسوير) لا ينهض حجة للبصريين – فيما نسب إليهم – لأن عدم الإعلال فى هذين الفعلين إنما يرجع إلى فقد شرط من شروط قاعدة الإ بدال فيهما. فمن شروط تلك القاعدة أن يكون السابق من الواو والياء متأصلا ذاتا ، ونحن إذا تأملنا فى (بويع وسوير) لعلمنا أن الواو فيهما عارض لأنها بدل من الألف فى (بايع وساير) ولهذا منع الإبدال فيهما.

الدليل الثانى : أنه قد تقرر من كلامهم أنه إذا أدى قياس إلى أن يجمع فى أول كلمة واوان همزت الأولى منهما على اللزوم ، فتقول فى جمع واصل : أواصل ، وفى تصغيره : أو يصل ، والأصل :(وواصل ، وويصل)، ولكنه أبدل من الواو الأولى همزة على اللزوم هروبا من ثقل الواوين ، وهم مع ذلك يقولون : ووى فلايلتزمون الهمزة ، فدل ذلك على أن (ووى) مغير من (وارى) وأن اجتماع الواوين عارض ، إذ لو كان بناء أصلا غير مغير من شئ لكان اجتماع الواوين لازما ، فكان يلزم الهمز[3].

---

[1]) تصريف الأفعال ص 88 ، وينظر فى البسيط شرح الجمل 2 / 952.

[2]) شرح الجمل 1 / 540.

[3]) السابق 1 / 540 ، 541.

ويمكن الرد على هذا الدليل – بما رد به على سابقه – بأنه ليس على وجه ما استدلوا به بأن عدم الإبدال لا يدل على الفرعية – كما زعموا – بل لأنه قد فقد شرط من شروط الإبدال ، وهو وإن كانت الواو الثانية ساكنة إلا أنها غير متأصلة الواوية إذ هى منقلبة عن ألف – كما ذكروا – فليست كأواصل وأواقى التى أصلها : وواصل ، وواقى.

الدليل الثالث : أن العرب أتت بالمفعول فضلة فى بناء الفاعل ، ولم تأت بالفاعل فضلة فى بناء المفعول ، ومثال ذلك أن العرب تقول : ضرب زيد عمرا ، ترفع زيدا ، لأنه الذى أسند إليه الفعل ، وتنصب عمرا ، لأنه فضله جاء لبيان متعلق الضرب ، وليس الفعل طالبا لها ببنيته ، وإنما يطلبها الفعل بحروفه. أتوا به مرفوعا بإضمار فعل ، ولم يأتوا به فضلة منصوبا ، وإن كان طلب (ضُرب) المبنى للمفعول للفاعل كطلب (فعل) المبنى للفاعل ، فلو كانت البنيتان أصلين لوجب أن يستويا ، فتأتى بالفاعل فضلة فى بناء المفعول ، كما أتيت بالمفعول فضلة فى بناء الفاعل ، أو لا تأتى بالمفعول منصوبا بعد الفعل المبنى للفاعل ، كما لم تأتى بالفاعل منصوبا بعد الفعل المبنى للمفعول. وصححه ابن أبى الربيع وقال فتدبره [1].

الدليل الرابع : فقد ذكره ابن أبى الربيع ورده بقوله : ومن الناس من ذهب إلى أن الأصل بناء الفاعل ، وأن الأصل فى الرفع للفاعل ، وإنما سرى الرفع للمفعول من الفاعل لقيامه مقامه ، فادعى صاحب هذا القول أن (ضُرِب) ثان من (ضَرَب) ، ورفع المفعول بعد (ضُرِب) ثان عن رفع الفاعل.

---

[1]) البسيط فى شرح الجمل 2 / 953.

وهذا القول عندى ليس بالبين ، لأن الذى أوجب رفع الفاعل هو كون الفعل أخذ من الحدث ، وبنى للإسناد إليه ، وإذا غيرت (ضَرَبَ) إلى (ضُرِب) صار بلا شك طالبا ببنيته المفعول ، كما طلب ببنيته الفاعل ، فموجب رفع الفاعل موجود فى رفع المفعول الذى بنى له الفعل [1].

وذكر ابن أبى الربيع أن كل ما ذُكر يتلخص فى ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن البابين أصلان ، وأن الرفع للفاعل والمفعول الذى بنى له الفعل أصلان ، وليس أحدهما أصلا لصاحبه.

الثانى : أن بناء الفعل للفاعل أصل لبناء الفعل للمفعول ، والرفع فى الفاعل هو الأصل وأن الرفع فى المفعول سرى له من مقامه مقام الفاعل.

الثالث : أن بناء الفعل للفاعل أصل لبناء الفعل للمفعول ، وأن الرفع للفاعل من جهة واحدة.

وذكر ابن أبى الربيع أن هذا هو مذهب سيبويه ، ونعته بأنه أعدل المذاهب الثلاثة [2]

وممن قال بأن المبنى للفاعل أصل للمبنى للمفعول ابن جنى – كما سبق فى المنصف [3] ، وابن بابشاذ فى المقدمة المحسبة [4] ، وابن

---

[1]) السابق 2 / 953 ، 954.

[2]) البسيط في شرح الجمل 2 / 954.

[3]) ص 52.

[4]) ص 370.

السيد فى الحلل [1] ، وابن يعيش فى شرح المفصل [2] ، وابن عصفور فى شرح الجمل [3]

تعقيب

والذى أراه هو ما ذهب إليه الكوفيون والمبرد وابن الطراوة – فيما نسب إليهم – وقال به المازنى ، لأن لكل صيغة من معنى تؤديه وتقوم به ، ولم يقم إلى الآن دليل قاطع على أن بعض الصيغ أسبق وجودا على بعض ، لأن اللغة وضعت ليتمكن الأنسان بها من التعبير عما يجيش فى صدره ويدور فى عقله ، وهى اسم وفعل وحرف. ومن المعانى ما يقتضى بناء الفعل للفاعل ومنها ما يقتضى بناءه للمفعول ، والإنسان محتاج إلى كل هذا ، فمن يستطيع أن يستبين بأن احتياج الإنسان كان إلى المبنى للفاعل أولا ، ثم كان للمبنى للمفعول. وهذا مارآه استاذنا الدكتور / محمد يسرى – شفاه الله وعافاه – [4].

وقال ابن أبى الربيع : وهذا المذهب ظاهر ما لم تكن العرب فرقت بينهما ، أو جاء فى كلامها ما يدل على أنها نزَّلت بنية المفعول منزلة الفرع [5].

ثانياً : الأفعال التى وقع فيها خلاف فى بنائها للمجهول وهى قسمان

الأول : الأفعال اللازمة

---

[1] ص 212.

[2] ص 7 / 71.

[3] 1 / 540.

[4] الفعل بين القوامى والمحدثين ص 113.

[5] البسيط 2 / 952.

إن ما يتصل بقضية بناء الفعل للمفعول قد أثار جدلا بين العلماء ومهما يكن من أمر فإننا وجدنا علماء العربية من الدقة بمكان حينما قررا أن الفعل لا يبنى للمفعول إلا إذا كان متعديا ، أى ناصبا للمفعول دون ذكر حرف أو ظرف ومن ثم قرر هؤلاء العلماء أن الفعل اللازم نحو : (قعد ، جلس ، سلم ، قدم) ومثلها الفعل على وزن (فَعُل) – بفتح فضم – فإنه لا يكون إلا لازما لا يبنى أى من هذه للمفعول إلا مع الظرف ، وعن الأخير يقول ابن جنى : " ولا يكون (فُعِل) – بضم فكسر – منقولا من (فَعُل) – بفتح فضم – أبدا. لأن (فَعُل) – بفتح فضم – لا يتعدى ، والفعل لا ينقل إلى (فُعِل) – بضم فكسر – حتى يكون متعديا قبل النقل.

ألا ترى أن (ضَرَب) متعدٍ فلذلك جاز أن تبنيه للمفعول فتقول : (ضُرب). وكذلك : (رَكِب) ثم تقول : (رُكِب) و (فَعُل) – بفتح فضم – لا يتعدى أبدا فلا يجوز أن تبنيه للمفعول لانك إذا لم تذكر الفاعل ولم يكن ثمة مفعول يقوم مقامه فى أن يجعل الفعل حديثا عنه بقى الفعل حديثا من غير محدَّث عنه وهذا محال.

فإن أقمت الظرف مقام الفاعل جاز أن تبنى (فُعِل) – بضم فكسر – من (فَعُل) – بفتح فضم – نحو : ظرف فى هذا المكان[1].

وإذا جاز هذا فى (فَعُلَ) – بفتح فضم – فمن باب أولى أنه يجوز فى (فَعَل وفَعِل) – بفتح ففتح ، وفتح فكسر – اللازمين فنقول : جُلِس

[1]) التصريف ص 52.

فى المسجد من جلس محمد فى المسجد ، وسُلِم من المرض من سَلَمَ محمد من المرض.

وذكر الزجاجى أن الفعل اللازم لم يجز رده إلى ما لم يسم فاعله عند أكثر النحويين ، لأنه إذا حذف فاعله لم يبق ما يقوم مقامه ، وذلك قولك : خُرِج زيد ، وضُحِك عمرو ، وقُعِد بكر[1].

ونسب الزجاجى إلى سيبويه إجازته على إضمار المصدر [2] ، ومن تمثيل سيبويه يتضح صحة ما نسبه الزجاجى إليه [3] ، ومن الغريب أن يرد ابن السيد هذا بأنه غير مشهور عند سيبويه ، ويذكر أن أبا جعفر النحاس أنكره فى (المقنع) وقال هذا القول غلط على سيبويه[4].

وقال ابن أبى الربيع : " ومذهب سيبويه هذا لايثبت وذكر أن كلام سيبويه يقتضى بطلان ذلك ، لكن لسيبويه كلام يقتضيه بظاهره [5]، وبمثل قول ابن ابى الربيع ، قال ابن الفخار فى شرح الجمل – فيما نقله عنه محقق البسيط " ليس ذلك مذهب سيبويه ، وإنما يظهر ذلك منه بعض ظهور "[6].

---

[1]) الجمل ص 77.

[2]) السابق نفس الصفحة.

[3]) الكتاب 1 / 228.

[4]) الحلل ص 205.

[5]) البسيط فى شرح الجمل 2 / 967 ، 968.

[6]) هامش البسيط. رقم 2 / 968.

وقد أوضح ابن مالك رأى سيبويه فى ذلك راداً ما نسبه الزجاجى إليه بقوله : " لا يجيز أحد من النحويين رد الفعل إلى مالم يسم فاعله على إضمار المصدر المؤكد ، لا يجيز أحد (قُعِد ، وضُحِك) من غير شئ يكون بعد هذا الفعل ، ثم ادعاؤه – يعنى الزجاجى – أنه مذهب سيبويه فاسد ، لأن سيبويه لا يجيز إضمار المصدر المؤكد فى هذا الباب ، والذى أجاز سيبويه لا يمنعه بشر ، وهو إضمار المصدر المقصود مثل أن يقال لمتوقع القعود ، قد قُعِد ، ولمتوقع السفر : قد سوفر ، أى قد قُعِد القعود ، وقد سوفر السفر الذى ينتظر وقوعه ، والفعل لا يدل على هذا النوع من المصادر ، والدال عليه فعل آخر.

ونسب ابن مالك هذا الكلام أيضا لابن خروف وذكر أنه الصحيح[1].

وممن نص على جواز إضمار المصدر المبرد قائلا : " فمن ذلك أنك إذا قلت : سير بزيد فرسخا – أضمرت (السير) ، لأن (سير) تدل على السير ، فلم تحتج إلى ذكره معه " [2].

وذكر ابن السيد أن النحاس ذكر أن الفراء والكسائى وهشاما أجازوه ، وزعم الكسائى وهشام أن فى (جُلِس) مجهولا مضمرا. وفسر ثعلب قولهما بأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد مايعمل فيه مما هو سوى المفعول به ، يعنى المصدر أو الوقت أو المكان ، فلم يعلم أيها هو المقصود لأنه لم يظهر مع الفعل مرفوع به.

---

[1]) شرح التسهيل 2 / 127.

[2]) المقتضب 4 / 51.

وكان الفراء يزعم فى (جُلِس) أن الفعل فارغ لا شئ فيه. قال أبو جعفر النحاس فقيل له : وهل يخلو الفعل من الفاعل ؟ فقال : إذا شرطت إسقاط الفاعل وقلت لا تسمه ، وجب أن لا يكون فى الفعل ذكر إذ سقط فاعله. وكذلك يقول فى : ضُرِب ضربا إنه لا شئ مضمر فى (ضُرِب) وكذلك : قُعِد قعودا ، تعدى أو لم يتعد. وكان الكسائى يعتقد أن فى هذا كله ضميراً مجهولا.

وذكر أبو جعفر النحاس : أن الأشبه فى هذا لمن أجازه أن يضمر مصدر الفعل فيقيمه مقام الفاعل المحذوف ، لأن الفعل يدل على مصدره كما قال الزجاجى [1].

أما زعم الفراء فخطأ والحجة أن الفعل يدل على مصدره فلا فائدة فى إضماره ولا إظهاره ، ورد عليهم بأن النحويين أجازوا إقامة المصدر فى المتعدية إذا عدم المفعول به وكان المصدر منعوتا محدودا معرفا ، وعليه يجوز إقامة المصدر مع اللازمة فلا فرق بينهما ، يؤكد هذا أن الموجب لإقامته إنما هو عدم المفعول به ، وهذه العلة موجودة فى الأفعال اللازمة ، واحتجوا بأن معنى جلس زيد فعل جلوسا وأحدثه ، فلامانع إذن من القول (فُعِل الجلوسُ) كما أن : ضُرِب بزيد الضربُ معناه : فُعِل بزيد الضربُ ، وقالوا إن المفعول ليس يرتفع بأنه أوقع به فعل ؛ كما أن الفاعل في العربية ليس يرتفع بأنه أوقع شيئا أو أحدثه ، إنما يرتفع كل واحد منهما بالحديث عنه وإسناد الفعل إليه ، فيجب على هذا أن يرتفع كل ما أسند الفعل إليه أو حدث عنه من مصدر أو ظرف سواء

[1]) الحلل ص 208 ، وينظر الجمل ص 209 ، 77.

كان الفعل متعديا أو غير متعد ولا وجه للتفريق [1] ، لئلا يكون الفعل حديثا من غير محدث عنه ، وذلك نحو : قام زيد ، وقعد عمرو ، لا تقول : قيم ولا قُعِد ، لما ذكرت لك [2] ، إلا أن يتعدى الفعل بحرف الجر فإنه يجوز.

و قد فصل ابن أبى الربيع القول فى هذه القضية وذكر فيها ثلاثة مذاهب من خلال تفسيره لقول الزجاجى – السابق –: " وقد أجازه بعضهم على إضمار المصدر وهو مذهب سيبويه".

أحدها : أن ذلك لا يجوز ، لأن المؤكِّد يجوز اسقاطه ويستغنى عنه ويجد المتكلم بداً منه ، وما يجوز إسقاطه يقدر ساقطا ، فيبقى الفعل وحده ، ولايكون الكلام من فعل وحده ، ولا من اسم وحده.

وذكر ابن أبى الربيع أن هذا هو المذهب الصحيح.

المذهب الثانى : أنه لا يجوز إذا لم يكن هناك غيره ، فإن كان فى الكلام غيره جاز ، فتقول : سير بزيد سيرُ ، فتقيم (السير) لأنه قد أفاد بالمجرور ، ولا يستنكر أن تكون الفائدة بوجود الفضلة / ولو لم تأت بها لم يكن فيما بقى فائدة ، ألا ترى أنك لو قلت : أراد زيد الخير ، لم تكن فائدة إلا بالخير ، ولوقلت : أراد زيد ، وتسكت لم يكن فيه فائدة ، لأنه مفهوم أن زيدا لا يخلو عن إرادة ، وكذلك تقول : لمن سألك فقال : ماركبت ؟ تقول له : ركبت البغل ، فبلا شك أن الفائدة إنما وقعت بالبغل، وإلا فلم يسل هو بقوله : ماركبت ؟ حتى كان الركوب عنده معلوما ، وأنه

---

[1]) الحلل ص 209 ، 210.

[2]) المنصف ص 52 ، واللمع ص 24.

وقع منك ، وما جهل إلا بمن وقع ركوبك ، فلو قلت هنا : ركبت ، وتحذف البغل لم يكن مفيدا ، ولهذا نظائر كثيرة ، و من هنا كان قول سيبويه : " ما لا يستغنى أحدهما عن صاحبه ولا يجد المتكلم منه بدا"[1].

لأنك لو رمت أن تحذف الفاعل هنا وتأتى بالفضلة ، لأنها المطلوبة للإعلام بها لم تقدر لمكان بنية الفعل الطالبة به – يعنى الفاعل – ، ولا يمكن البناء للمفعول فتقول : أُريد الخير ، لأنك لو قلت ذلك لعلم سامعك أن زيدا هو الذى يريد الخير ، وكذلك إذا قال لك : ماركبت ؟ ثم قلت : رُكِب البغل ، لم يكن حد الكلام ، ولظن مخاطبك أنك تريد الإخبار عن الفعل ، ولم تتعرض لبيان ما استفهمت عنه.

واعترض ابن أبى الربيع تمثيله بالأمثلة السابقة متبعا فى ذلك أسلوب الالتفات باستعمال ضمير الغائب و المخاطب بقوله : الجواب : أن هذا الذى ذكره ليس بمنزلة قولك : سير بزيد سيرٌ، لأنك قادر هنا أن تبنى هذا الفعل وتسنده للمصدر ، وأنت إذا قلت : أردت الخير لا تستطيع أن تزيل الفعل ولا الفاعل ، ولا تسند الفعل إلى المفعول به ، لما ذكرته.

وأمر آخر : أنك إذا قلت : سير بزيد سيرٌ ، فيتصور لك أن تحذف المصدر ، لأنه مفهوم من الفعل ، فيكف يصح أن يبنى الفعل له !! وأنت إذا قلت : أراد زيد الخير ، لا يمكنك أن تحذف الفاعل ، لأنك لو حذفته لم يكن فى الكلام ما يقتضيه ويدل عليه ، ولابد من ذكره ، لأن مريدى الخير كثير ، وأنت إنما تريد أن تخبر عن زيد بإرادة الخير ،

---

[1]) الكتاب 1 / 23.

وكذلك إذا قيل لك : ماركبت ؟ لابد من ذكر الفاعل ، لأنك لو أزلته لم يكن فى الكلام ما يقتضيه ، ويدل عليه ، ولا بد من ذكره. فإذا قلت : سير عندك سيرٌ ، ضعف من وجه واحد من الوجهين المذكورين ، وهو أنك تقدر على طرح (سيرٌ) ويكون مستفادا من الفعل.

المذهب الثالث : أن الفعل بنى للمصدر على كل حال ، فتقول : سيرسرُ ، وهذا أضعف المذاهب الثلاثة ، لما تقدم ذكره من أن المسند والمسند إليه لابد أن يفيد أحدهما ما لم يفده الآخر ، لأنه إذا أفاد ما أفاده الآخر فمجيئه مؤكد ، وما كان كذلك كأنه غير موجود ، فيأتى الكلام غير مركب ، والكلام لا يكون إلا مركبا.

فإذا تقرر ذلك فنعود إلى مسألة أبى القاسم وهى قوله : " فتقول: قُعِد " وضُحِك ، كأنه قال : قُعِد القعودُ ، وضُحِك الضحكُ لأن الفعل يدل على مصدره " [1].

فهذا لا يجوز على المذهبين الأولين ، ويجوز على المذهب الثالث.... وقد تقدم أن المذهب الأول هو الصحيح [2].

الثانى : كان وأخوتها

أما (كان) فقد أجاز سيبويه ذلك معها حيث إنه قد مثل لها بمجيئها على (كائن ومكون) [3] ، فالكائن اسم الفاعل من (كان) وأما (مكون) فهو لما لم يسم فاعله ، لما هو معلوم أن اسم المفعول فرع عن

---

[1]) الجمل ص 77.

[2]) ينظر البسيط فى شرح الجمل 2 / 962 : 965.

[3]) الكتاب 1 / 46.

الفعل المبنى للمجهول فسيبويه كما هو واضح قد اقتصر على التمثيل بكائن ومكون كضارب ومضروب وقد أخذ النحويون يفسرون مراد سيبويه بعد ذلك فقال السيرافى : " وأما مكون فهو لما لم يسم فاعله ، غير أن (كان) لايجوز نقلها إلى ما لم يسم فاعله بأن يقام الخبر مقام الإسم لأنك لو حذفت الإسم لبقى الخبر منفردا ، وهذا لا يجوز ، لأنهما بمنزلة الابتداء والخبر جميعا ، وتصوغ (كان) لمصدرها فينوب ذلك المصدر مناب الاسم والخبر ويكون الاسم والخبر تفسيرا له فتقول : كين الكونُ زيد منطلق ، فالكون اسم لما لم يسم فاعله (لكين) والجملة تفسر الكون ، فتقول على هذا : كين زيد منطلق ، فتضمر الكون فى كين لدلالتها عليه إذا كان مصدرا ، وكون زيد منطلقا على هذا التفسير [1] ، ورد الأعلم تفسير السيرافى بقوله : " إن الجملة التى هى تفسير الأمر المضمر فى (كان) خبر عنه فى الحقيقة على حد قولك : كان الأمر هذا، وكان الكون هذا.

فإذا كان تقدير الجملة تقدير الخبر المنصوب المفرد بطل أن يقوم لكان مقام الفاعل كما يبطل أن يقوم الخبر المفرد مقامه " [2].

وذهب الأعلم إلى أن الذى يصح عليه (مكون) أن يكون منقولا من (كان) التامة التى يكتفى بفاعلها فى قولك : كان الأمر ، أى : حدث ووقع ، ثم تحذف الأمر ويقام المصدر الذى فى قولك : كان الأمر كونا مقامه ، فيقول : كين فهو مكون ، أى : كين الكون فهو مكون ،

---

[1]) شرح السيرافى 1 / 301 ، وينظر النكت فى تفسير الكتاب 1 / 268.

[2]) النكت 1 / 269.

فتضمر الكون فى كين لدلالته عليه ، كما تقول : قُعِد وضُحِك ، أى قُعِدَ القعودُ ، وضُحِكَ الضحكُ.

فإن قلت : (كان) تلك ليست هى الداخلة على المبتدأ والخبر ، فكيف جاز لسيبويه أن يحتج لشئ بما ليس فيه ؟

فالجواب أن تلك أصل هذه لأن أصل (كان) أن تكون عبارة عن الزمان المحصل ثم تُعلَّق على ضربين :

أحدهما : تعليق الفعل الصحيح بفاعله.

الثانى : على التشبيه به ، فجاز له أن يحتج لهذه الناقصة بتلك التامة[1].

ورد ابن عصفور ماذهب إليه السيرافى بأن (كان) الناقصة لا مصدر لها ، وذكر أن الفارسى منع من بنائها لمّا رأى من فساد ماذهب إليه السيرافى [2]

وصحح ابن عصفور مذهب سيبويه لكن بشرط أن يكون فى الكلام ظرف أو مجرور يقام مقام المحذوف فتقول : كين فى الدار ، فالأصل : كان زيد قائما فى الدار ، على أن يكون (فى الدار) متعلقا بـ (كان) ، حذف المرفوع لشبهه بالفاعل وحذف بحذفه الخبر ، إذ لا يجوز بقاء الخبر دون مخبر عنه ثم أقيم المجرور مقام المحذوف " [3].

---

[1]) السابق 1 / 269.

[2]) شرح الجمل 1 / 535.

[3]) السابق نفس الصفحة.

ونسب السيرافى إلى الفراء أنه يجيز : كين أخوك ، فى : كان زيد أخاك ، ويزعم أنه ليس من كلام العرب ، ولكن على القياس. وحكم السيرافى بفساده [1].

ونسبه ابن السراج لقوم من غير تعيين [2].

وحكم ابن مالك على هذا الرأى بفساده لعدم الفائدة ولاستلزام وجود خبر عن غير مذكور ولا مقدر [3].

وكان ابن السراج يمنع بناءها للمجهول – من قبل الفارسى – فيما نسب إليه – حيث قال : " هذا عندى لا يجوز من قِبَل أن (كان) فعل غير حقيقى ، وإنما يدخل على المبتدأ والخبر ، فالفاعل فيه غير فاعل فى الحقيقة ، والمفعول غير مفعول على الصحة ، فليس فيه مفعول يقام مقام الفاعل ، لأنهما غير متغايرين إذ كانا إلى شئ واحد ، لأن الثانى هو الأول فى المعنى " [4].

هذا وقد قسم ابن عصفور الأفعال بالنسبة للبناء للمفعول إلى ثلاثة أقسام :

1- قسم اتفق على أنه لا يجوز بناؤه للمفعول وهو الجامد نحو : نعم ، بئس ، عسى ، فعل التعجب ، وليس [5].

---

[1]) شرح السيرافى 1 / 302.
[2]) الأصول فى النحو 1 / 81.
[3]) شرح التسهيل 2 / 130 ، وشرح الكافية الشافية 1 / 137.
[4]) الأصول فى النحو 1 / 81.
[5]) شرح الجمل 1 / 535.

أما فعل التعجب فكما هو معروف ألا يتصرف فى صيغته لأنه كالأمثال تورد على ما وردت عليه بدون تغيير أو تبديل ، أما الأفعال الجامدة فظاهر.

2- قسم مختلف فيه وهو كان وأخواتها ، وقد نص سيبويه على عدم صياغته من (ليس) " فأماليس فإنه لا يكون فيها ذلك ، لأنها وضعت موضعا واحداً ، ومن ثم لم تصرف تصرف الفعل الآخر"[1].

3- قسم اتفق النحويون على جواز بنائه للمفعول وهو ما بقى من الأفعال المتصرفة [2].

ثالثاً : ماينوب عن الفاعل وما أولاها بالنيابة عند التعدد

1- المفعولات التى تقام مقام الفاعل هى المفعول به والمصدر وظرف الزمان والمكان ، وكذلك المجرور.

وقد ذكر ابن أبى الربيع أن إنابة غير المفعول به مشروط بشروط فذكر أن المصدر يبنى له الفعل بثلاثة شروط :

أولها : أن يكون منصوبا نصب المفعول به.

الثانى : ألا يكون فى الكلام مفعول به.

---

[1]) الكتاب 1 / 46.

[2]) شرح الجمل 1 / 535.

الثالث : وهو أن يكون المصدر مفيدا ، فلا يقال : سير بزيد سيرٌ ، لأن (سيرا) لم يفد إلا ما أفاد الفعل ، وحق المسند والمسند إليه أن يفيد أحدهما غيرما أفاد الآخر ، إذ لو كان هو هو للزم أن يكون الكلام غير مركب [1].

وذكر كذلك أن ظرف الزمان لايبنى له الفعل إلا بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون منصوبا.

الثانى : أن يكون قد نصب نصب المفعول به.

الثالث : ألا يحضر المفعول به حقيقة ، لأنه إذا ظهر المفعول به حقيقة فهو أولى أن يقام مقام الفاعل ، ويبنى له الفعل ، وأمر آخر : أن الظرف أصله أن يكون بحرف الجر ، وإذا كان للفعل مفعولان يصل إليهما بنفسه إلا أن أصل أحدهما أن يكون بحرف الجر ، فإقامة الذى ليس أصله بحرف الجر أولى ، وذلك نحو : أمرت زيدا الخير ، فزيد ليس أصله أن يكون بحرف الجر ، والخير أصله أن يكون بحرف الجر ، فإذا قيل لك رده إلى ما لم يسم فاعله ، فتقول : أمر زيد الخير ، برفع زيد ولاترفع الخير ، فيجب لما ذكرته إذا قلت : ضربت زيدا يوم الجمعة ، وقيل لك : رده إلى المفعول فلابد أن تقول : ضُرب زيد يوم الجمعة ، وترفع زيدا ، وتنصب يوم الجمعة ، ولايجوز العكس [2].

وبنفس ما قال فى ظرف الزمان قال فى ظرف المكان وذكر أن العلة فى هذا كله كالعلة فى ظرف الزمان.

---

[1]) البسيط فى شرح الجمل 2 / 960 ، وينظر الأصول فى النحو 1 / 80.

[2]) البسيط في شرح الجمل 2 / 960 ، 961.

وذكر أن المجرور بنى له الفعل لأنه مفعول به ، وإنما منع ظهور عمل الفعل وهو النصب حرف الجر [1].

أما المفعولات فهى سواء فى صحة بناء الفعل لها إلا المفعول الثانى فى باب (علمت) والثالث فى باب (أعلمت) والمفعول له ، والمفعول معه [2] ، والحال والتمييز وعلل ابن السراج على عدم صحة إقامتها مقام الفاعل أنها لا تكون إلا نكرة ، والفعل وماقام مقامه يضمر كما يظهر ، والمضمر لا يكون إلا معرفة.

وذكر كذلك أن علة منع المفعول لأجله فى نحو : جئتك ابتغاء الخير ، أن المعنى : لابتغاء الخير ، ومن أجل ابتغاء الخير ، فإن أقيم مقام الفاعل زال ذلك المعنى [3]. وعلى ذلك أولى المفعولات بالنيابة إذا اجتمعت هو المفعول به ، وهو ما يفهم من تمثيل سيبويه بـ (كُسِىَ عبدُ الله الثوبَ) وأُعطِى عبدُ الله المالَ ، وتعليقه على المثالين بقوله : رفعت عبدالله ههنا كما رفعته فى (ضرب) حين قلت : ضرب عبدالله ، وشغلت به كُسِى وأُعطِى كما شغلت به (ضُرِب) وانتصب الثوب والمال لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل وإن شئت قدمت وأخرت فقلت : كُسِى الثوبَ زيدٌ ، وأُعطِى المالَ عبدُ الله – برفع زيد وعبدالله –.

---

[1]) السابق 2 / 961.

[2]) المفصل ص 309.

[3]) الأصول 1 / 81.

وذكر سيبويه أن الأول – يعنى (زيد و عبدالله) مقدما كان أو مؤخرا – بمنزلة المنصوب – يعنى المفعول به على الحقيقة – ، لأن المعنى واحد وإن كان لفظه لفظ الفاعل [1].

فإذا كان سيبويه لم ينب المفعول الثانى مع وجود المفعول الأول فمن باب أولى ألا ينيب المفعولات الأخرى مع وجود المفعول به.

وبمثل قول سيبويه قال السيرافى [2] ، لذلك لم يجز المبرد إقامة المصدر مقام الفاعل إذا كان معه مفعول على الحقيقة [3].

وقال ابن جنى : " فإن كان معك مفعول صحيح مع أحد هذه الأشياء لم يجز أن ترفع غير الصحيح " [4] ، وقال بذلك الزمخشرى [5] ، وابن يعيش [6] ، وأبو على الشلوبى [7].

وقال ابن عصفور : " وإذا اجتمعت هذه المفعولات للفعل لم يقم منها إلا المفعول به المسرح ويترك ما عداه " [8] ، هذا وقد سبق قول ابن أبى الربيع فى ذلك.

---

[1]) الكتاب 1 / 42 ، 43.
[2]) شرح السيرافى 1 / 290.
[3]) المقتضب 4 / 51.
[4]) اللمع ص 84 ، وشرح اللمع ص 38.
[5]) المفصل ص 310.
[6]) شرح المفصل 7 / 74.
[7]) التوطئة ص 259.
[8]) شرح الجمل 1 / 536.

أما الكوفيون فقد أجازوا نيابة غير المفعول به مع وجوده مطلقا مستدلين على صحة مذهبهم بقراءة أبى جعفر " ليجزى قوما بما كانوا يكسبون " [1] ، فأسند (ليجزى) بالبناء للمجهول إلى الجار والمجرور ونصب قوما وهو مفعول به.

وجعل الكوفيون مثل هذه القراءة :

1- ولو ولدت فقيرة جرو كلب *** لسُبّ بذلك الجرو الكلابا

فأقام الجار والمجرور مقام الفاعل ، ونصب الكلاب وهو مفعول به.

2- أيتح لى من العدى نذيراً *** به وقيت والشر مستطيرا

3- وإنما يرضى المنيب ربه *** مادام معنيا بذكرٍ قلبَــه

4- لم يعن بالعلياء إلا سيدا *** ولاشفى ذا الغى إلا ذوهدى

وقد أجيب عن الآية الكريمة أن (قوما) ليس بمعمول لـ (ليجزى) بل لفعل مضمر يدل عليه (يجزى) كأنه قال : جزى الله قوما ، ويكون مفعول (يجزى) ضمير المصدر المفهوم منه كأنه قال : ليجزى هو أو ليجزى الجزاء ، ونظير ذلك قوله :

لبيك يزيد ضارع لخصومه *** ومختبط مما تطيح الطوائح

تقديره : يبكيه ضارع [2]

---

[1]) ينظر النشر 2 / 382 ، والبحر المحيط 9 / 417 ، وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع المخزومى من القراء العشرة ، توفى سنة 130هـ.

[2]) شرح الجمل 1 / 537.

وخرج البيت الأول على أنه ضرورة فلا يلتفت إليها ، أو على أن يكون الكلاب منصوبا بولدت فلا يكون لـ (لسبت) ما يقوم مقام الفاعل إلا المجرور ، ويكون (جرو كلب) منادى محذوفا منه حرف النداء كأنه قال: ولو ولدت فقيرة الكلاب ياجرو كلب لسب بذلك الجرو [1].

ورد ابن خروف هذا التخريج لما يترتب عليه من فساد اللفظ والمعنى[2].

أما البيتان الثالث والرابع فقد خرجا على الضرورة [3].

ورأى الكوفيين هذا نسبه إليهم كل من ابن مالك [4] ، وابن هشام [5] ، وابن عقيل [6] ، والأشمونى [7].

وبالرجوع إلى معانى القرآن للفراء فقد وجدت صحة هذه النسبة فقد قال تعليقا على قوله تعالى : [وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ] [8] ، القراء يقرءونها بنونين ، وكتابها بنون واحدة ، وذلك أن النون الأولى متحركة والثانية ساكنة ، فلا تظهر الساكنة على اللسان فلما خفيت حذفت.

وقد قرأ عاصم (نجى) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن ولا نعلم لها جهة إلا تلك لأن مالم يسم فاعله إذا خلا باسم

---

[1]) السابق 1 / 537 ، 538.
[2]) شرح التسهيل 2 / 129.
[3]) حاشية الصبان على الأشمونى 2 / 104 ، 105.
[4]) شرح التسهيل 2 / 128 ، وشرح الكافية الشافية 1 / 137.
[5]) قطر الندى سبل الصدى ص 263 ، وشرح التصريح على التوضيح 1 / 290.
[6]) شرح ابن عقيل 1 / 462.
[7]) شرح الأشمونى 2 / 104.
[8]) سورة الأنبياء من الآية رقم 88.

رفعه إلا أن يكون أضمر المصدر فى (نجى) فنوى به الرفع ونصب (المؤمنين) فيكون كقولك : ضُرِبَ الضَربُ زيداً ، ثم تكنى عن الضرب فتقول : ضُرِب زيدا. وكذلك : نجى النجاءُ المؤمنين [1].

فنلاحظ أن الفراء قد أناب المصدر ثم كنى عنه مع وجود المفعول به.

ورده ابن جنى على أنه ليس على إقامة المصدر مقام الفاعل ونصب المفعول الصريح ، لأنه على حذف إحدى نونى (ننجى) كما حذف ما بعد حرف المضارعة فى قوله سبحانه (تذكرون) أى تتذكرون ، ويشهد أيضا لذلك سكون لام (نجى) ولو كان ما ضيا لانفتحت اللام [2].

وذكر ابن يعيش كلام ابن جنى من غير عزو [3].

أما الأخفش فقد نسب إليه ابن جنى أنه أجاز نيابة المصدر مع وجود المفعول به حيث قال : وأجاز أبو الحسن : ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيدا ودُفِعَ الدفعُ الذى تعرفُ إلى محمد دينارا ، وقُتِلَ القتلُ يوم الجمعة أخاك ، ثم قال هو جائز فى القياس ، وإن لم يرد به الاستعمال [4].

ونسب ابن مالك إلى الأخفش جواز إنابه غير المفعول به مطلقا من غير تحديد لنوعه مع وجود المفعول به كالكوفيين[5].

---

[1]) معانى القرآن 2 / 210.
[2]) الخصائص 1 / 291.
[3]) شرح المفصل 7 / 75.
[4]) الخصائص 1 / 391.
[5]) شرح التسهيل 2 / 128 ، وشرح الكافية الشافية 1 / 137.

أما ابن هشام فقد اضطرب فى نسبة الجواز إليه على وجه الدقة فنسب له الجواز مطلقا كالكوفيين فى شرح قطر الندى، من غير تقييد ، ونسب له في التوضيح جواز إنابتها مع وجود المفعول به بشرط تقدم النائب على المفعول به فإن لم يتقدم عليه لم يجز [1].

وممن قال بمثل نسبة ابن هشام الثانية ابن عقيل [2] ، والأشمونى [3].

والذى أراه أن الأخفش قد سلك مسلكا وسطا من البصريين والكوفيين فلم يمنع مطلقا كالبصريين ولم يجوّز مطلقا كالكوفيين بل قيد الجواز فى حال ما إذا كان النائب مقدما على المفعول به الحقيقى والذى يدل على ذلك أن ابن جنى عندما نسب إلى الأخفش إنابة المصدر وقد مثّل له نجد أن المصدر كان هو المقدم فى الأمثلة التى ذكرها ونسبها إليه.

كما أن ابن مالك قد قال : وقال الأخفش فى " المسائل " تقول : ضُرِب الضربُ الشديدُ زيدا ، وضُرِب اليومان زيدا ، وضُرِب مكانك زيدا ، ووضع موضعك المتاع [4] – بفتح العين –.

فلم نجد ابن مالك فيما نسبه للأخفش من أمثلة قد مثل بنائب غير مفعول إلا وهو متقدم عليه ، وهذا يبرهن على صحة ما رأيناه.

---

[1]) التوصيح بشرح التصريح 1 / 291.
[2]) شرح ابن عقيل 1 / 462.
[3]) شرح الأشمونى 2 / 105.
[4]) شرح التسهيل 2 / 129.

وإن كان للفعل أكثر من مفعول مسرح – أى مباشر بلاحرف – فإن كانا متغايرين جاز الإسناد إلى أى منهما.

قال المبرد : " فإن أظهرت زيدا غير مجرور قلت : أُعطِى زيدٌ درهما ، وكُسِى زيدٌ ثوبا ، فهذا الكلام الجيد. وقد يجوز أن تقول أُعطِى زيدا درهمٌ ، وكَسِى زيدا ثوبٌ ، لما كان الدرهم والثوب مفعولين كزيد جاز أن تقيمهما مقام الفاعل ، وتنصب زيدا لأنه مفعول. فهذا مجاز والأول الوجه " [1].

وبمثل قول المبرد قال ابن السراج : " وإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين ، نحو : أعطيت زيدا درهما فرددته إلى ما لم يسم فاعله قلت : أُعطِى زيد درهما ، فقام أحد المفعولين مقام الفاعل ، وبقى منصوبٌ واحدٌ فى الكلام " [2].

وقد سبق أن ظاهر كلام سيبويه يوجب إنابة الأول قدم أو أخر.

وأقره السيرافى على ذلك بقوله : فوجب فى قولك : كُسِى عبدُالله الثوبَ ، وأُعطِى عبدُالله المالَ ، نصب الثوب والمال ، لأن عبدالله ارتفع بالفعلين وصيغا له ، وتعلق الثوب والمال بالفعلين جميعا فوجب نصبهما[3] ، ورأى ابن جنى مارآه سيبويه أيضا [4].

وقال ابن أبى الربيع : " إنما رفعت الأول ، لأن الفعل قد بنى له، ونصبت الثانى لأنه لم يبن له ، فإنما جئ به فضلة بعد تمام المسند

---

1) المقتضب 4 / 51.
2) الأصول 1 / 77.
3) شرح السيرافى 1 / 288.
4) اللمع ص 82.

والمسند إليه ، فحاله مع هذا الفعل كحاله مع الفعل للفاعل ، فكما انتصب هناك انتصب هنا " [1].

أما الزجاجى فقد ذكر كلام سيبويه نصا ولكن انتهى إلى ما انتهى إليه المبرد من جعل المفعول الأول نائبا عن الفاعل هو الأجود ، وجعل المفعول الثانى نائباً مجازاً [2].

والظاهر من كلام المبرد وابن السراج والزجاجى أن القضية اختيارية. والواقع أن القضية متعلقة بالمعنى والدلالة التى يراد إيصالها ، فإسناد الفعل إلى أحد المفعولين الهدف منه الإخبار عن اتصافه بالفعل ، ولذلك يسند إلى ما يراد اتصافه بذلك دون الآخر ، وربما تقتضى الدلالة الإسناد إلى أحدهما على نحو إجبارى [3].

وذلك فى نحو : أُعطِى زيدٌ عمرا ، وكان زيد هو الآخذ لم يجز أن تقول : أُعطِى عمرو زيدا ، لأن هذا يلبس ، إذا كان كل واحد منهما آخذا لصاحبه ، وهو لا يلبس فى الدرهم وما أشبهه [4].

وقال الرضى : " يجب حفظ المراتب فى باب أعطيت إذا التبست مخالفته نحو : أعطيت زيدا أخاك ، فإن لم تلبس لقرينه جاز العدول..."[5].

---

1) البسيط فى شرح الجمل 2 / 971.
2) الجمل ص 78.
3) قضايا التعدى وللزوم ص 152.
4) الأصول 1 / 79.
5) شرح الكافية 1 / 75 ، وينظر شرح ابن يعيش 7 / 76 ، 77.

أما إقامة المنصوب على نزع الخافض (المفعول غير المباشر) مع وجود المفعول المباشر فقد قال المبرد " ومن قال هذا قال أُدخِل القبرُ زيدا " [1]، وعلى الرغم من ذلك فإن بعض النحويين يوجبون الإسناد إلى ما هو فاعل فى المعنى أو مفعول مباشر صرح بذلك الزمخشرى بقوله : " وللمفعول به المتعدى إليه بغير حرف من الفضل على سائر ما بنى له أنه متى ظُفِر به فى الكلام فممتنع أن يسند إلى غيره " [2] ، وتابعه فى ذلك أبو على الشلوبينى [3] ، وذكر ابن عصفور إنه إن كان أحد المفعولين مسرحا لفظا وتقديرا والآخر مسرحا لفظا – أى منصوبا على نزع الخافض – فإنه لا يجوز إنابة سوى المسرح لفظا وتقديراً ، فلا تقول فى : أمرت زيدا الخير : أُمِر زيداً الخيرُ [4].

وذكر ابن أبى الربيع أن الأفعال المتعدية إلى مفعولين على ثلاثة أقسام وذكر أن منها ما يكون من باب (أمرت) وهو الذى يتعدى إلى مفعولين أصل أحدهما أن يكون بحرف الجر ، لأن الأصل : أمرت زيداً بالخير ، ثم حذف حرف الجر فقيل : أمرت زيدا الخير ، وكذلك : استغفرت الله الذنب ، فإذا بنيت هذين للمفعولين وما جرى مجراهما فيجب أن تقيم الأول وتترك الثانى منصوبا على حاله.

وذكر أنه لا يجوز أن يقام الذى أصله بحرف الجر ، لأنه إذا اجتمع ما يصل إليه الفعل بنفسه ، ومايصل الفعل إليه بحرف الجر ،

---

[1]) المقتضب 4 / 51 ، 59.
[2]) المفصل ص 310.
[3]) التوطئه ص 260.
[4]) شرح الجمل 1 / 538.

فالعرب تلتزم إقامة ما يصل إليه بنفسه ، ولا تقيم ما يصل إليه الفعل بحرف الجر بحضره ذلك.

وذكر كذلك أنه إذا اجتمع ما ينصبه الفعل ، وإن كان الأصل حرف الجر ، وما لا يحذف منه حرف الجر ، فإقامة ما ينصب وإن كان أصله حرف الجر أولى [1].

أما المفعولان من باب (ظن وعلم) فمنع نيابة الثانى الزمخشرى[2]، وتابعة ابن يعيش معللا المنع بأن المفعول الثانى قد يكون جملة من حيث كان فى الأصل خبر المبتدأ ، الفاعل لا يكون جملة كذلك ما يقع موقعه ، ولأنه قد يتغير المعنى بإقامة الثانى ، ألا ترى أنك إذا قلت : ظننت زيدا أخاك ، فالشك واقع فى الأخوة لا فى زيد ، فلو قدمت الأخ وأخرت زيدا لصارت الأخوة معلومة والشك واقع فى التسمية فلذلك لا يقوم الثانى مقام الفاعل لتغيير المعنى [3].

وعلل ابن أبى الربيع المنع بأنه لم يقم هنا إلا المبتدأ ، لأنه الذى جئ به أولا ، والثانى سيق للإخبار عنه ، فيجب أن يكون المفعول الأول يبنى له الفعل ، ويكون الخبر منصوبا ، ولو فعل غير هذا لجعل ما قياسه أن يكون أولا آخرا ، وما قياسه أن يكون آخرا أولا [4].

---

1) البسيط فى شرح الجمل 2 / 969 ، 977.
2) المفصل 310 ، 311.
3) شرح ابن يعيش 7 / 77.
4) البسيط فى شرح الجمل 2 / 968.

وقال الرضى : " والمتقدمون منعوا من قيام ثانى مفعولى (علمت) مطلقا..... " [1].

وذهب ابن درستويه – فيما نسبه إليه ابن يعيش إلى جواز إقامة الثانى من مفعولى (ظننت) مقام الفاعل إذا كان مفردا وذلك لزوال الإشكال [2].

وأجاز ابن عصفور نيابة أى منهما وأختار الأول [3].

وأجازه ابن مالك بشرط أمن اللبس وألا يكون ثاني المفعولين جملة [4].

وأما ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فذهب ابن يعيش إلي وجوب إنابة الأول لأنه فاعل فى المعنى معللا ذلك بأنك إذا قلت : علم زيد عمرا خيرالناس ، وأن (زيدا) هو العالم بحال عمرو ، ثم قلت : أعلم الله زيدا عمرا خير الناس ، فيصير (زيد) مفعولا ، فإذا لم يسم الفاعل ، وجب أن يقام ما هو فاعل فى المعنى مقام الفاعل وهو المفعول الأول ، ولو أقمت الثانى لتغير ولم يعلم أنه الفاعل فى الأصل أو المفعول ، فلذلك لم تكن بالخيار ، ولا يجوز إقامة المفعول الثالث مقام الفاعل لما تقدم ذكره من أنه قد يكون جملة [5] ، وتابع ابنَ يعيش ابنُ أبى الربيع [6] ، أما ابن

---

1) شرح الكافية 1 / 74 ، 75.
2) شرح المفصل 7 / 77.
3) شرح الجمل 1 / 538.
4) شرح التسهيل 2 / 129.
5) شرح المفصل 7 / 77.
6) البسيط فى شرح الجمل 2 / 973.

عصفور فبعد أن صرح بوجوب إنابة الأول ولا يجوز خلاف ذلك لأن الأول مفعول صحيح ، والاثنان الباقيان ليسا كذلك بل أصلهما المبتدأ والخبر ، فلما اجتمع المفعول الصحيح مع غيره لم يقم إلا المفعول الصحيح ،و ذكر أن من الناس من أجاز إقامة كل واحد من المفعولات الثلاث ، ورده بأن الذى ورد به السماع ويقتضيه القياس إنما هو إقامة الأول..... [1].

وابن مالك أجاز نيابة الثانى فى : أعلمت زيدا كبشك سمينا ، لأن زيدا والكبش مستويان فى المفعولية ، ومباينة الفاعلية ، فتساويا فى قبول النيابة عن الفاعل على وجه لايخل بفهم ولا يوقع فى وهم [2] ، فنلاحظ أن ابن مالك راعى وضوح الدلالة فى حالة ما إذا أناب الثانى.

رابعاً : أولى المفعولات بالنيابة عند عدم وجود المفعول الصريح:

ذهب جمهور النحويين إلى أن سائر المفاعيل مستوية الأقدام لاتفاضل بينها إذا اجتمعت فى الكلام من غير المفعول به ، من الجار والمجرور والمصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان ، فكلها متساوية فى جواز إقامة أيها شئنا مقام الفاعل إذا بنى الفعل لما لم يسم

---

[1]) شرح الجمل 1 / 539.

[2]) شرح التسهيل 2 / 129.

فاعله ، فهذا ما لاخلاف فيه لأن فيه فائدة ، إنما الخلاف فى الأولى منها [1].

فالمبرد يرى أن الأولى بالنيابة المجرور ولذلك لايجيز إنابة المصدر أو الظرف إلا إذا كان هناك ما يمنع إنابة المجرور وذلك نحو : سير بزيد سيرٌ شديد ، وضرب بزيد عشرون سوطا. المعنى : بسبب زيد ومن أجله.

بل يذهب إلى جواز إسناد الفعل إلى المصدر المفهوم من لفظه فتقول مثلا : سير بزيد فرسخا على إضمار (السير) لدلالة (سير) عليه[2].

وذكر أن الجار لا يمنع المجرور من الإنابة بقوله : " وجائز أن تقيم المجرور مع المصدر والظرف مقام الفاعل فتقول : سير بزيد فرسخا ، فلا يمنعه حرف الجر من أن يكون فاعلا كما قال : ما من أحد"[3].

وذكر أنه يعدل عن المجرور إذا جعل المصدر أو الظروف مفعولات على السعة والسبب انشغال المجرور بحرف الجر [4].

---

[1]) ينظر الأصول فى النحو 1 / 79 ، وشرح كتاب سيبويه 1 / 289 ، واللمع ص 83 ، وشرح اللمع للواسطى ص 38 ، والمفصل ص 310 ، وشرح المفصل 7 / 76 ، وشرح الجمل 1 / 539 ، والبسيط فى شرح الجمل 2 / 975.

[2]) المقتضب 4 / 51.

[3]) السابق 4 / 52.

[4]) السابق نفس الصفحة.

وذكر أن المصدر يكون كذلك إذا كان مختصا بقوله : " فإن وصفته قلت : سيرا شديدا أو هينا ، فالوجه الرفع لأنك لما نعته قربته من الأسماء ، وحدث به فائدة لم تكن فى(سير) ، بخلاف المصدر غير المختص فالوجه معه النصب ، لأنك لم تفد بقولك (سيرا) شيئا لم يكن فى (سير) أكثر من التوكيد " [1].

وجعل مثل المصدر المختص الظروف قائلا : " والظروف بهذه المنزلة. لو قلت : سير بزيد مكانا أو يوما – لكان الوجه النصب. فإن قلت : يوم كذا أو يوما طيبا أو مكانا بعيدا – اختير الرفع لما ذكرت لك"[2].

وإذا كان المبرد – كما هو واضح من تمثيله – يمنع إنابه المجرور إذا جامع المصدر الموصوف فإن السيرافى أجاز المنع وعدمه بقوله : " وذلك قولك سير بزيد السير الشديد – بنصب السير وصفته – فرسخين يومين ، وتقيم الباء مقام الفاعل وإن شئت قلت : سير بزيد السير الشديد – برفع السير ونعته – فرسخين يومين ، تقيم السير مقام الفاعل.

وذهب إلى أبعد من هذا وهو جواز إقامة أى من الظرفين[3].

---

[1]) السابق 4 / 53.

[2]) المقتضب 53/4.

[3]) شرح كتاب سيبويه 1 / 289.

ورأى ابن السراج ما رآه المبرد ذاكرا قوله من غير أن ينسبه [1]، وممن فضل إنابة المجرور الواسطى فى شرحه للّمع ، لأنه لو لم يكن حرف جر لم يرتفع غيره [2].

وممن ذهب مذهب السيرافى فى التسوية مطلقا ابن جنى [3] ، والزمخشرى [4].

أما ابن أبى الربيع فقد اضطربت أقواله فى ذلك فذكر أن بناء الفعل للمصدر أقوى ، لأن نصبه أقوى ، والاتساع فيه أقوى ، لأن نصب المفعول به اتساع لم يكن فيها كلها إلا بعد صحة النصب على غير المفعول به [5].

وذكر فى موضع آخر أنه إذا اجتمع الظرف والمجرور جاز إقامة أحدهما وذكر أن الاختيار إقامة الظرف.

وذكر أن نصب ظرف الزمان أقوى من نصب ظرف المكان. وذهب إلى أبعد من ذلك أن إقامة (الفرسخين) أقوى من إقامة المجرور.

وذكر أنه على هذا أخذ أبو القاسم الزجاجى المسألة ، لأنه ذكر أولا رفع (اليومين) فقال : سير بزيد يومان فرسخين ، وجعل (بزيد) فى

---

1) الأصول 1 / 80.
2) شرح اللمع ص 38.
3) اللمع ص 83.
4) المفصل ص 310.
5) البسيط فى شرح الجمل 2 / 975.

موضع نصب ، ولو كان عنده إقامة المجرور ، وهذا مما يقوى : سير بزيد فرسخ [1].

أما ابن عصفور فقد اختصر ذلك بقوله : إن المصدر المختص أولى بالنيابة ، لأن الفعل يتعدى إلى المصدر بنفسه ، وإلى المجرور بحرف ، وإلى الظرف بتقدير (فى) [2].

وقد ذكر ابن يعيش عله اختيار من أختار الجار بقوله : إنه فى مذهب المفعول به.

وذكر أن علة اختيار الظرف لظهور علة الإعراب فيه ، فإن قيل: فالإعراب أيضا يظهر فى المصدر كما يظهر فى الظرف ، قيل ذلك صحيح إلا أن الظرف فيه زيادة فائدة ، لأن الفعل دال على المصدر ، وليس بدال على الظرف [3]

هذا وقد سبق عله اختيار ابن أبى الربيع للمصدر فى أحد قوليه: أن بناء الفعل للمصدر أقوى ، لأن نصبه أقوى ، والاتساع فيه أقوى.

---

[1]) البسيط في شرح الجمل 2 / 979.

[2]) شرح الجمل 1 / 539.

[3]) شرح المفصل 7 / 76.

خامساً : القول فى ناصب المفعول الثانى عند بناء الفعل لما لم يسم فاعله :

فى ناصب المفعول الثانى عند بناء الفعل للمفعول ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب سيبويه : أن العامل فيه فعل المفعول الذى لم يسم فاعله.

حيث قال فى باب المفعول الذى تعداه فعله إلى مفعول : وذلك قولك : كُسِى عبدُ الله الثوبَ ، وأُعطِى عبدُالله المالَ. رفعت عبدالله ههنا كما رفعته فى (ضُرِب) وانتصب الثوب والمال ، لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول هو. بمنزلة الفاعل [1].

الثانى : ونسبه ابن السيد البطليوسى وابن عصفور إلى قوم من غير تعيين وهو أن العامل فيه فعل الفاعل المحذوف ، وحجتهم : أن نائب الفاعل لاحظ له من الفعل ، إنما الفعل لغيره ، فكيف يصح أن يعدى فعله إلى المفعول الثانى وهو لم يفعل شيئا [2].

الثالث : قول أبى القاسم الزجاجى: وتقريبه على المتعلم أن تقول : نصبته لأنه خبر ما لم يسم فاعله ، وليس هذا من ألفاظ البصريين ، ولكنه تقريب على المبتدئ [3].

---

[1]) الكتاب 1 / 41 ، 42 ، الجمل ص 78 ، وينظر شرح السيرافى 1 / 288.

[2]) الحلل فى إصلاح الخلل فى كتاب الجمل ص 210 ، وشرح الجمل لابن عصفور 1 / 545.

[3]) الجمل ص 78.

وأيد ابن السيد مذهب سيبويه وخطّأ المذهب الثانى مستدلا بالحجج الآتية :

1- لاخلاف فى إنزال المفعول منزلة الفاعل فى الحديث عنه ، فكما شبه بالحديث عنه وبإعرابه شبه فى تعدية فعله إلى المفعول.

2- صياغة بعض الأفعال للمفعول دون الفاعل ، فدل على أنه باب مخصوص ، وهو إن يكن منقولا فقد حدث له حكم جديد.

3- العامل فى قول سيبويه موجود فى المسألة ، وغير موجود فيها على قول مخالفه.

4- من المحال ذهاب العامل وبقاء عمله ، وحكمه قد ارتفع وصار لغيره [1].

واحتج مخالفوا سيبويه بأن قالوا : هذا الباب منقول من باب الفعل المتعدى [2].

وإن العامل إذا ذهب لفظا وتقديراً لم يجز إبقاء عمله ، وفعل الفاعل قد زال فى اللفظ والتقدير ، ألا ترى أن المعنى ليس إلا على إسناد الفعل للمفعول [3].

ورد ابن السيد احتجاجهم بقوله : هل يوجب النقل تغير الحكم. إذا كان يوجب ما الذى أوجب تغير الأول ولم يوجب تغير الثانى ، وإن كان لايوجب لزمهم عدم تغيير المبتدأ والخبر بعد دخول كان عليهما.

---

[1]) الحلل ص 210 : 211 بتصريف سير.

[2]) السابق ص 212.

[3]) شرح الجمل 1 / 544.

وفى (أعطيت زيدا درهما) الدرهم معمول لزيد لأنه الآخذ. ولذا قال الفارسى عنه مفعول مفعول ، فإذا كان يعمل مع وجود الفاعل ألا يعمل مع عدمه.

ومما يبين استحالة قولهم إنهم لو زعموا فى (ظُن زيد منطلقا) أن العامل فعل الفاعل المحذوف فقد عدوا الظن إلى مفعول واحد ، وصار فعل الفاعل عاملا فى الإسم الواحد وفعل المفعول عاملا فى الاسم الثانى وكل منهما مفتقر إلى الثانى ، وإذا كان فعل المفعول هو العامل فيهما معا كان الظن متعديا إلى مفعولين على باب المعلوم [1] .

أما المذهب الثالث : وهو مذهب أبى القاسم فقد ذكر ابن عصفور حجته أنه رأى النحويين يسمون المنصوب إذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبرا نحو : ما زيد قائما ، فقائما منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل وهو زيد ، فكذلك : أُعطِى زيد درهما ، ودرهم منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل فسماه لذلك خبرا وسمى المرفوع قبله : اسم ما لم يسم فاعله.

وحكم ابن عصفور بفساد هذا المذهب ، لأنا إذا قلنا فى قائم من قولك : ما زيد قائما ، خبرا فإنما نعنى به الخبر الذى عملت فيه (ما) وسمى خبرا لأنه فى الأصل خبر المبتدأ ، ولايتصور مثل ذلك فى درهم من قولك (أُعطِى زيد درهما) لأنه لم يكن خبرا قط [2].

---

[1]) ينظر الحلل ص 212 : 214 بتصرف يسير ، وينظر قضايا التعدى واللزوم ص 157

[2]) شرح الجمل 1 / 544.

أما ابن السيد فقد قال قول أبى إسحاق : إن تقريبه على المتعلم [1] ، أن تقول نصبته لأنه خبر ما لم يسم فاعله ثم خشى أن يتعقب عليه كلامه فقال : وليس هذا من ألفاظ البصريين ، ولكن تقريب على المتعلم [2].

ورد هذا ابن السيد ذاهبا إلى أنه ليس فى هذا تقريب على المتعلم ، لأنه إذا كان خبرا فالعامل فيه (أُعطِى) وهو مذهب سيبويه ، والأقرب إلى فهم المتعلم القول بأنه مفعول ثان فيكون قد انتظم المذهبان ، مع أن ذكر الخبر هنا مشكل لأن الغالب فى عادة النحويين أن لايستعملوه إلا فيما كان داخلا على مبتدأ ، ولو كانت المسألة (ظُن زيد منطلقا) لكان أشبه ويلزم عد خبرين فى (أُعلِم زيد عمرا خارجا) وهذا تكلف لاحاجة له [3].

وذكر ابن أبى الربيع أيضا أن فى كلام الزجاجى بعداً ، لأن الخبر لا يستغنى عنه ، وهذا يستغنى عنه ، ألا ترى أنك إذا قلت : كُسِى زيد وسكت ، لكان كلاما.

وذكر ابن أبى الربيع أمراً آخر وهو أن الخبر شرطه أن يكون الثانى هو الأول ، والأول هو الثانى ، وليس المفعول الأول هنا هو الثانى ، ولا الثانى هو الأول.

وقال ايضاً : إنه يمكن أن يكون هذا تقريبا فى مثل قولك : (ظُن زيد عالما) لأنه بمنزلة قولك : (كان زيد عالما) لأن عالما خبر عن زيد ،

---

[1]) وهو ما سبق أن نص عليه الزجاجى بالمبتدئ.

[2]) الحلل ص 213.

[3]) السابق نفس الصفحة.

ودخل الفعل على المبتدأ والخبر فعمل فيه ، ونسخ حكم الابتداء ، فكما يقال عالم من قولك : كان زيد عالما : خبر عن كان ، يصح أن يقال فى (عالم) من قولك : (ظُن زيد عالما) خبر ، ولعله إنما أراد هذا ، ويكون (كُسى زيد ثوبا) إنما يسمى خبرا بالشبه بـ (ظُن زيد عالما).

ثم ذكر ابن أبى الربيع أن كل ما ذكره لا يعتبر أمرا متعارفا عليه عند النحويين وذكر أن ما جرت عليه العادة أن يعرب هذا مفعولا لما لم يسم له الفاعل أى لم يبن له الفعل [1].

وبذلك يكون ابن أبى الربيع قد انتهى إلى مذهب سيبويه.

ومهما يكن من أمر فلا يخفى ما فى كلام ابن عصفور وابن أبى الربيع من استفادة من ابن السيد.

هذا وقد تمخض عن الخلاف فى ناصب المفعول الثانى عند بناء الفعل للمجهول قضية أخرى ، وهو الخلاف فى المعنى بعد إنابه المفعول الثانى عن الفاعل فى نحو : (أُعطِى درهم زيدا) فأنيب المفعول الذى ليس فاعلا فى الأصل ، وفيه قولان :

الأول : أن المعنى على ما كان عليه وقت إقامتك الأول من أن زيدا هو الذى أخذ الدرهم إلا أنك أقمت الثانى.

الثانى : أن المعنى ينعكس ، كأنك قلت : أخذ الدرهمُ زيدا [2].

ورد ابن عصفور هذا القول الأخير ونعته بالبطلان ، لأنه لم يدع إلى ذلك داع. وذكر ابن عصفور أن الذى حمل صاحب هذا المذهب

---

[1]) البسيط فى شرح الجمل ص 973 بتصريف يسير.

[2]) شرح الجمل 1 / 545.

على ما ذكرته عنه أن سيبويه حكى قول العرب : (أُدخل فوه الحجر) [1]، على القلب.... فلما رأى سيبويه قد أدعى القلب فى هذه المسألة عند إقامة الثانى وهو الفم حمل كل مسألة يقام فيها الثانى على القلب.

وذكر ابن عصفور أن ذلك لاحجة فيه ، لأن سيبويه الذى حمله على ادعاء القلب فى المسألة أمر ضرورى ، لأن قولك : أدخلت فاه الحجر ، إذا لم يكن مقلوبا كان الحجر مفعولا مسرحا لفظا وتقديراً ، والفم مسرح فى اللفظ مقيد فى التقدير ، فلا يجوز إذا لم يرد القلب إلا إقامة الحجر ، لأنه أولى ، فلما رأى العرب تقيم الفم وتترك الحجر علم أن المسألة مقلوبة ، وأن الأصل : أُدخلت فاه الحجرُ ، تريد : فى الحجر ، حتى يكون الذى أقيم المسرح لفظا وتقديرا ، وبقى المقيد.

سادساً : السر فى حذف الفاعل :

من الدواعى ما يقتضى حذف الفاعل دون فعله. ويترتب على حذفه أمران محتومان ، أحدهما : تغيير يطرأ على فعله.

والآخر : إقامة نائب يحل محله ، ويجرى عليه كثير من أحكامه التى أسلفناها.

والذى يحتاج لنائب فاعل يرفعه شيئان : الفعل المبنى للمجهول ، والآخر : اسم المفعول – ولكن الذى يعنينا الأول –.

---

[1]) ينظر الكتاب 1 / 181.

ويرجع السر فى بناء الفعل للمجهول وحذف الفاعل ، وإقامة النائب مقامه إلى أمور بعضها لفظى والآخر معنوى :

أما الأول : فنحو : الرغبة فى الاختصار فى مثل : لمّا فاز السبّاق كُوفئ. أى : كافأت الحكومة السابق ، مثلا... وكالمماثلة بين حركات الحروف الأخيرة فى السجع ، نحو : من حسن عمله عُرف فضله. فلو قيل : عرف الناس فضله ، لتغيرت حركة اللام الثانية ولم تكن مماثلة للأولى ، وكالضرورة الشعرية...

أما الآخر فنحو : الجهل بالفعل ، وكالخوف منه أو عليه – ومما يصلح لكل واحد من الثلاثة قولنا : قُتِل فلان ، من غير ذكر اسم القاتل – وكإبهامه ، أو تعظيمه بعدم ذكر اسمه على الألسنة صيانة له ، أو تحقيره بإبهامه ، وكعدم تعلق الغرض بذكره ، حين يكون الغرض المهم هو الفعل ، وكشيوعه ومعرفته فى مثل : جبلت النفوس على حب من أحسن إليها.... أى : جبلها الله وخلقها.... [1].

وقد بلغت الأسباب عند ابن بابشاذ خمسة : للمخافة من ذكر الفاعل ، ولجلالته ، ولخساسته ، وللجهالة به ، وللاختصار والإيجاز[2].

وبلغت عند ابن عصفور ثمانية أسباب ، فذكر أن الفاعل يحذف للعلم به نحو : أُنزِل المطرُ ، لأنه عُلِم أن منزِله الله تعالى. وإما للجهالة به نحو : ضُرِب زيد ، إذا كنت لا تعلم الضارب ، وإما للتعظيم نحو قولك: ضُرِبَ اللصُ ، تريد ضرب القاضى اللص ، إلا أنك لم تذكر القاضى

---

[1]) النحو الوافى 2 / 97.

[2]) المقدمة المحسبة ص 370.

إجلالاله عن أن يذكر مع اللص فى كلام واحد. وإما للتحقير نحو : طُعن عمر ، ولانذكر العلج الطاعن له إجلالا لعمر رضى الله عنه عن أن يكون اسمه مع اسم العلج فى كلام واحد ، أو للإبهام نحو : ضُرب زيد ، وأنت عالم بالضارب إلا أنك قصدت الإبهام على السامع ، وإما للخوف منه أو عليه نحو : قُتِل الأمير ، ولاتذكر قاتله خوفا من أن يقتص منه ، وإما لإقامة الوزن أو اتفاق القوافى نحو قول ذى الرمة :

وأدرك المتبقى من ثميلتيه *** ومن ثمائلها واستنشئ الغربُ

ألا ترى أنه لو ظهر لا نكسر البيت ولنصب الغرب فتختلف القوافى.

وإما لتقارب الأسجاع نحو قوله : ونبذت الصنائع وجهل قدر المعروف ، ألا ترى أنه لو ظهر الفاعل فقال : ونبذ الناس الصنائع ، لطال السجع فلم تكن مقاربة للسجع ، والذى بعده مثلها إذ حُذِف الفاعل [1].

أما ابن مالك فقد ذكر ثلاثة مما كان غرض الحذف منه راجعا إلى اللفظ ، وستة مما كان الغرض منه راجعا إلى المعنى. فمن الأول : قصد الايجاز ، وجعل منه قوله تعالى : [وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ] [2] ، وكذلك موافقة المسبوق السابق ، وجعل منه قول الفصحاء : من طابت سريرته حُفظت سيرته وإصلاح النظم وجعل منه قول الأعشى :

عُلّقتُها عَرَضا وعُلِّقَتْ رجلا *** غيرى وعُلِّق أخرى غَيرها الرجلُ

---

[1]) شرح الجمل 1 / 534 ، 535.

[2]) سورة الحج من الآية رقم 60.

ومن الثانى جعل منه قوله تعالى : [وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا][1] ، وقوله تعالى : [ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ] [2]، وذكر أن ترك الفاعل هنا راجع إلى كونه معلوما وجعل من ذلك أيضا قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – " نصرت بالرعب مسيرة شهر ، ونصرت بالصبا و أهلكت عاد بالدابور ".

وذكر من النيابة عنه لغرض معنوى أيضا قول الرجل : نبئت بكذا إذا لم يعرف من نبأه ، وجعل منه أيضا : روى عن النبى – صلى الله عليه وسلم – : كيت وكيت.

وذكر من الأغراض المعنوية كذلك ألا يتعلق مراد المتكلم بتعيين فاعل كقوله تعالى : [فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ] [3] ، وقوله تعالى : [وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا] [4] ، وقوله تعالى : [إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا] [5] ، وجعل منه قول الشاعر :

وإذا مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن *** بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل

وكذلك جعل من أغراض الحذف تعظيم الفاعل بصون اسمه من مقارنة اسم المفعول لقول النبى – صلى الله عليه وسلم – " من بُلى منكم بهذه القاذورة فليستتر ".

---

[1]) سورة النساء من الآية رقم 28.
[2]) سورة الحج من الآية رقم 73.
[3]) سورة البقرة من الآية رقم 196.
[4]) سورة النساء من الآية رقم 86.
[5]) سورة المجادلة من الآية رقم 11.

وذكر من الأغراض أيضا : تعظيم المفعول بصون اسمه من مقارنة الفاعل كقولك : أوذى فلان ، إذا عظمته واحتفرت من آذاه.

ومنها الستر على الفاعل خوفا منه أو خوفا عليه [1].

أما ابن أبى الربيع فقد أجملها فى ستة أغراض :

جهل المتكلم به ، علم المخاطب به تعظيم المتكلم له ، تحقيره ، الإبهام ، أن يكون مخاطبك لايريد منك الإخبار عن الفاعل ، وإنما همه واعتباره بالمفعول [2].

وأوصلها أبو حيان إلى عشرة أغراض :

لعلم وجهل ، وخوف منه أو عليه ، وتعظيم ، وتحقير ، وإيثار ، ووزن ، وتوافق ، وتقارب [3].

أما ابن هشام فقد اقتصر على ذكر أربعة فقط – مما ذُكر سابقا – معللا ذلك بأنه تطفل على صناعة البيان ، وبذلك فلم يجر على عادتهم [4] – يقصد النحويين فى ذكر هذه المعانى ، لأن مرجعها علم البلاغة لا علم النحو.

---

[1]) شرح التسهيل 2 / 125 ، 126 ، وينظر شرح الكافية الشافية 1 / 135.

[2]) البسيط فى شرح الجمل 2 / 962.

[3]) تقريب المقرب فى النحو ص 141.

[4]) المغنى 2 / 438.

الزهراء

القسم الثانى

الفعل المتعدى واللازم فى قصيدة بانت سعاد واشتمل على نوع الفعل فى القصيدة مسبوقاً بتمهيد فيه :

أولا : كعب بن زهير – حياته ونشأته ، واشتمل على :

1- **نسبه.**
2- **ميلاده.**
3- **شاعريته.**
4- **تصنيف كعب فى الشعر.**
5- **اعتراف الحطيئة بشاعريته.**
6- **كعب وارث ومورث للشعر.**
7- **إسلام كعب.**
8- **وفاة كعب.**

ثانيا : قصيدة (بانت سعاد) واشتملت على :

1- **مناسبتها.**
2- **قيمتها.**
3- **بانت سعاد فى الميزان النقدى.**
4- **بانت سعاد فى الاستشهاد النحوى.**

أولاً : كعب بن زهير : حياته ونشأته :

1-نسبه :

هو الصحابى الجليل والشاعر المخضرم المشهور أبو عقبة كعب بن زهير بن أبى سُلمى ، واسم أبى سُلمى ربيعة بن رباح بن قرض بن الحارث بن مازن بن ثعلبة بن ثور بن هذمة بن لاطم بن عثمان بن عمرو بن أُدّ [1].

وقد جاء فى اللسان : وليس فى العرب سُلمى بالضم غيره [2] ، وهو شاعر عالى الطبقة من أهل نجد [3] ، وكانت محلتهم فى بلاد غطفان ، فيظن الناس أنهم من غطفان ، يعنى زهيرا وبنيه ، وقال ابن قتيبة إن الناس ينسبونه إلى مزينة [4] ، وليس لهم بيت شعر ينتمون فيه إلى مزينة إلا بيت كعب فى قوله :

هم الأصل منى حيث كنت وإننى من المزنيِّين المصفّين بالكرم [5]

أما والدته فهى أمرأة عن بنى عبدالله بن غطفان يقال لها : كبشة بنت عمّار بن عدىّ بن سحيم ، وهى أم سائر أولاد زهير [6] ، وكان زهير قد تزوجها فوق أمرأته الأولى (أم أوفى) التى ذكرها فى مطلع معلقته ، لأنها

---

1) الأغانى 15 / 146 ، وطبقات الشعراء ص 48.
2) لسان العرب (سلم).
3) الإعلام 5 / 622.
4) الشعر والشعراء ص 69.
5) السابق نفس الصفحة.
6) الأغانى 15 / 147.

ولدت منه أولاداً ماتوا جميعهم ، وكان زهير يريد لنفسه الولد ، فتزوج كبشة تلك [1].

2-ميلاده :

لم تذكر المراجع العلمية التى ترجمت لكعب شيئاً عن سنة ولادته ، وكل الذى ذكرته أنه عاش مع والده فى ديار بنى غطفان بعد أن رحل عن مزينة ، وأقام فى الحاجر من ديار نجد ، واستمر (أى زهير) فيه وبنوه بعد الإسلام [2].

3- شاعريته :

يبدو أن شاعرية كعب قد ظهرت فى وقت مبكر ، ولاغرو فى ذلك فهو ينتمى إلى بيت من بيوتات الشعر التى تألقت فى الجاهلية ، وقد نشأ كعب فى ذلك البيت ، وتلقى علومه الأولية فيه ، فترعرع على حب الشعر ، والاستماع إليه ، وكان له من والده خير معلم ومثقف ، وتذكر الروايات رعاية والده له ، ومراقبة فطرته الشعرية التى تكفلها زهير بالعناية حتى استحكمت ، وصلب عودها وترسخ قدمها فسمح لها أن تنظم الشعر فتنفى عنه كل ما يسئ إليه. ومما يدل على رسوخ قدم كعب فى الشعر ما ترويه المصادر الأدبية بأساليب متباينة ووقائع مختلفة ، فتنسبها حينا إلى النابغة الذبيانى ، وحينا إلى زهير ، ولكنها فى النهاية تدل على شاعرية كعب ، وفطرته الأصيلة ، وبديهته المتوقدة ، أن النابغة الذبيانى أنشد النعمان بن المنذر :

---

[1]) ديوان كعب بن زهير ص م ، ط الدار القومية للطباعة والنشر ، وديوان كعب بتحقيق د / مفيد محمد قميحة ص 9.

[2]) فهرس الأعلام 3 / 52.

تراك الأرض أما متّ خفّاً *** وتحيا ما حييت بها ثقيلا

فقال له النعمان : هذا البيت إن لم تأت بعده ببيت يوضح معناه ، وإلا كان إلى الهجاء أقرب ، فتعسَّر على النابغة النظم ، فقال له النعمان : قد أجلتك ثلاثا ، فإن قلت فلك مائة من الأبل العصافير ، وإلا فضربة بالسيف بالغة مابلغت ، فخرج النابغة وهو وجل ، فلقى زهير بن أبى سلمى ، فذكر له ذلك فقال : أخرج بنا إلى البرية فتبعهما كعب فرده زهير ، فقال له النابغة : دع ابن أخى يخرج معنا وأردفه ، فلم يحضرهما شئ ، فقال كعب للنابغة : ياعم ، مايمنعك أن تقول :

وذلك إن فللت الغىّ عنها *** فتمنع جانبيها أن تميلا

فأعجب النابغة وغدا على النعمان فأنشده ، فأعطاه المائة ، فوهبها لكعب فأبى أن يقبلها [1].

فهذه واحدة من كثير تشهد لكعب بطول باعه فى الشعر ، ويكفيه فخرا أنه صاحب قصيدة (بانت سعاد) فى مدح سيد المرسلين – صلى الله عليه وسلم –.

4- تصنيف كعب فى الشعر :

كعب بن زهير من فحول الشعراء المخضرمين الذين نشأوا فى الجاهلية وأدركوا الإسلام ، وقد عده ابن سلام فى كتابه : (طبقات فحول الشعراء) من الطبقة الثانية من شعراء الجاهلية [2].

---

[1]) ديوان كعب بن زهير بتحقيق د / مفيد محمد قميحة ص 14.

[2]) توثيق قصيدة (بانت سعاد) فى المتن والاسناد ص 8.

5- اعتراف الحطيئة بشاعرية كعب :

يشير الحطيئة صراحة إلى مزايا بيت كعب وأبيه زهير ، وعراقته فى الشعر ونظمه وتنقيحه ، فينقل الرواة عنه أنه أتى كعبا وطلب منه أن يذكره فى شعره حتى يتحقق له الفضل والشرف على غيره من الشعراء ، فعن أبى عبيدة قال : أتى الحطيئة كعب بن زهير ، وكان الحطيئة راوية زهير وآل زهير ، فقال له : ياكعب قد علمت روايتى لكم أهل البيت وانقطاعى إليكم ، وقد ذهب الفحول غيرى وغيرك ، فلو قلت شعراً تذكر فيه نفسك وتضعنى موضعا بعدك ، فإن الناس لأشعاركم أروى ، وإليها أسرع فقال كعب :

فمن للقوافى شأنها من يحوكها *** إذا ما ثوى كعبُ وفوّز جرولُ

كفيتك لاتلقى من الناس واحدا *** تنخّل منها مثل ما أتنخّلُ [1]

فهذه الحادثة تدل على مكانة كعب الشعرية ، وهى مكانة بإمكانها أن ترفع وتضع ، وأن تُشهر وتُخمل.

6-كعب وارث ومورث للشعر :

يتفق الرواه بشكل تام على أن الشعر لم يتصل فى ولد أحد من فحول الجاهلية اتصاله فى زهير وولده. فالشعر عند كعب موروث ومورث معا ، فأبوه زهير بن أبى سلمى صاحب المعلقة من فحول الشعراء الجاهليين ، وجده : ربيعة ، المكنى بأبى سلمى شاعر ، وعمته سلمى ، شاعرة ، وخال أبيه (بشامة بن الغدير) شاعر ، وأخوه بجير الذى أسلم قبله شاعر ،

[1]) الأغانى 15 / 147 ، وطبقات الشعراء ص 47 ، والشعر والشعراء ص 81 ، 82.

وابنه عقبة بن كعب الملقب بـ (المضرب) شاعر أيضا ، وحفيده (العوام بن عقبة) شاعر ، ولكعب ابن آخر من ولده الحجاج بن ذى الرقيبة بن عبد الرحمن بن عقبة بن كعب شاعر ، وهو الذى روى عنه التبريزى قصيدة (بانت سعاد) سندا [1].

فمما تقدم نستدل على أن كعبا كان سليل بيت شعرى أصيل ، له قدم وسبق فى نظم الشعر وترسيخ قوافيه ، وأثر قوى فى صناعته وتهذيبه وصقله ، وورث كل ذلك بعده أبناؤه وأحفاده.

7- إسلام كعب :

تشهد حياة كعب بن زهير بعد اكتمال عوده منعطفاً أساسياً فقد قدر لهذا الشاعر أن يشهد بزوغ فجر الإسلام ، ويتشرف بلقاء الرسول – صلى الله عليه وسلم – والاستماع إليه ، والإيمان بدعوته المباركة التى نقلت العرب من الجاهلية العمياء إلى نور الحق والإيمان والهداية وتربط بعض المصادر إسلام كعب بخروجه هو وأخيه بجير إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حتى بلغا أبرق العزاف – ماء لبنى أسد بن خزيمة – وهو طريق القاصد إلى المدينة من البصرة. قالوا : وإنما سمى العزاف لأنهم يسمعون فيه عزيف الجن – فقال كعب لبجير : ألحق الرجل وأنا مقيم هاهنا ، فانظر مايقول لك ؟ فقدم بجير على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فسمع منه وأسلم ، وبلغ ذلك كعبا فقال :

من مبلغ عنى جبيراً رسالة *** فهل لك فيما قلت بالخيف هل لكا

---

[1]) خزانة الآدب 4 / 11 ، وينظر مقدمة ديوان كعب ص م – الدار القومية ، وديوان كعب بتحقيق د / مفيد محمد قميحة ص 10 ، وتوثيق قصيدة (بانت سعاد) ص 8.

شربت مع المأمون كأساً روية *** فـأنهـلك المأمـونُ بهـا وعلكا

وخالفت أسباب الهدى واتبعته *** علـى أى شيئ ويب غيـرك دلّكا

على خلق لم تلف أمـا ولا أبـا *** عليـه ولـم تـدرك عليه أخاً لكا

فإن أنت لم تفعل فلستُ بأسفٍ *** ولاقـائـل أمـا عثـرت لـعاً لكا

وبعث بها إلى بجير ، فكره أن يكتمها رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فأنشده إياها ، ثم قال بجير لكعب :

مـن مُبْلِغٌ ُ كعباً فهل لك فـى التى *** تلـوم عليها باطـلا وهـى أضرِمُ

إلى الله لا العزى ولا اللاّتَ وحده *** فتنجـو إذا كـان النجـاةُ وتسلمُ

لـدى يـوم لاينجـو وليس بمفلت *** من الناس إلا طاهر القلب مسلمُ

فـديـن زهيـر وهـو لاشئ دينه *** وديـن أبـى سلمى علىّ محرَّمُ

فلما بلغ كعباً الكتاب ضاقت بـه الأرض ، وأشفق على نفسه ، وأرجف بـه من كان حاضره من عدوه ، فقالوا : هو مقتول. فلما لم يجد من شئ بداً قال قصيدته التى يمدح فيها الرسول – صلى الله عليه وسلم – ثم خرج حتى قدم المدينة ، فنزل على رجل من جهينة ، فغدا بـه إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – حين صلى الصبح ، فصلى معه ، ثم أشار لـه إلى رسـول الله – صـلى الله عليـه وسـلم – فقـال : هـذا رسـول الله ، قـم إليـه واستأمنه.

فقام حتى جلس إليه فوضع يده على يده ، وكان رسول الله لايعرفه ، فقال يا رسول الله إن كعباً بن زهير قد جاء ليستأمنك تائباً مسلماً ، فهل أنت

قابل منه إن أنا جئتك به ؟ فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : نعم ! فقال : أنا يا رسول الله ، كعب بن زهير ، ثم أنشده القصيدة [1].

8- وفاة كعب :

تلك هى السيرة التاريخية لكعب كما استخلصناها من المصادر الأدبية ، وقد أغفلت جميعها أى تفاصيل أخرى عن حياته بعد إسلامه ، رغم أن عمره يمتد فى بعض الروايات ليبلغ أيام معاوية بن أبى سفيان ، كما لم تشر تلك المصادر إلى أوان وفاته والذى يظهر أن الغموض قد لفه لأسباب نجهلها رغم شهرته العريضة وموقعه المؤثر ، ولكن بعض الدراسات المعاصرة حاولت أن تحدد تاريخاً لوفاته فذكرت أنه سنة أربع وعشرين للهجرة [2] ، كما ذكرت أنه سنة ست وعشرين للهجرة [3] ، بينما آثر بعضهم سنة أثنتين وأربعين مستندا إلى حادثة البردة ، ورغبة معاوية فى شرائها [4]

ثانياً : قصيدة (بانت سعاد) :

1- مناسبتها :

بجانب ما سبق ذكره – فى إسلام كعب – تذكر الروايات أن كعبا بعد أن غلب الإسلام على قومه مزينة راح يهجوهم هجاء مراً ، فعلم بذلك رسوالله – صلى الله عليه وسلم – فأهدر دمه [5] ، وقيل إن سبب إهدار الرسول

---

[1]) المدائح النبوية فى الأدب العربى ص 20 ، 21.

[2]) تاريخ أداب اللغة العربية 1 / 102.

[3]) الأعلام 5 / 226.

[4]) ديوان كعب بتحقيق د / مفيد محمد قميحة ص 20.

[5]) تاريخ الآدب العربى ص 94.

لدمه مناصبته العداء للمسلمين كما فعل بنو غطفان ، وقيل : إنما أمر الرسول – صلى الله عليه وسلم – بقتله وقطع لسانه بعد سماعه من جبير الابيات – التى سبق ذكرها فى إسلامه – أو لأنه تشبب بأم هانئ بنت أبى طالب ، وخاف بجير على أخيه من القتل فكتب إليه بعد قدوم الرسول – صلى الله عليه وسلم – من منصرفه عن الطائف الأبيات – التى سبق ذكرها فى إسلامه – وقال له : إن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قتل رجالا بمكة ممن كان يهجوه ويؤذيه ، وإن من بقى من شعراء قريش : ابن الزعبرى ، وهبيرة بن أبى وهب قد هربوا من كل وجه ، فإن كانت لك فى نفسك حاجة فطر إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فإنه لا يقتل أحداً تائباً ، وإن لم تفعل فانج إلى نجائك من الأرض.

قال ابن أبى اسحاق : فلما بلغ كعباً الكتاب ضاقت به الأرض ، وأشفق على نفسه ، وأرجف به من كان بحاضره من عدوه ، فقالوا : هو مقتول فلما لم يجد من شئ بداً قال قصيدته التى يمدح فيها رسول الله – صلى الله عليه وسلم –[1].

2-قيمتها :

يبدو أن شرف صحبة كعب لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – قد زاد من هالة هذه القصيدة وتألقها ، وخاصة بعد إلقائه لها بين يديه – صلى الله عليه وسلم – فقد ارتبطت سيرة كعب الأدبية بهذه القصيدة التى احتلت مكانها اللائق فى عالم الشعر حتى غدت منهجا سلكه أكثر الشعراء وطريقا اقتفوا آثاره فى مدح النبى عليه أفضل الصلاة والسلام ، فالمراجع

[1]) ديوان كعب بتحقيق د / مفيد محمد قميحة ص 18.

لكتب الأدب يلحظ كيف تحولت البردة إلى قصيدة فريدة أكتسبت بمرور الزمن جدة وصارت موضع تبرك واستشفاع وتقرب من الله فى المناسبات التى تتطلب تضرعاً وابتهالاً ، وعدوها من أجل ما قيل فى مدح الرسول – صلى الله عليه وسلم – وعنى بها الشعراء فشطروها وخمسوها وعارضوها، وأولع بشرحها فريق من كبار الرجال [1].

وتوارث المسلمون احترام هذه القصيدة حتى قال أبو جعفر الألبرى : (حدثنى بعض أشياخنا بالأسكندرية بإسناده أن بعض العلماء كان لايستفتح مجلسه إلا بقصيدة كعب ، فقيل له فى ذلك ، فقال : رأيت رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقلت : يا رسول الله قصيدة كعب أنشدها بين يديك ؟ فقال : نعم ، وأنا أحبها وأحب من أحبها. قال : فعاهدت الله أننى لا أخلو من قراءتها كل يوم.

قال أبو جعفر : ولم تزل الشعراء من ذلك الوقت إلى الآن ينسجون على منوالها ويقتدون بأقوالها ، تبركا بمن انُشدت بين يديه ، ونُسب مدحها إليه [2].

واهتم بها المستشرقون فترجمها رنيه باسيه إلى الفرنسية ، وكذلك شغلت الشراح والناسخين والطابعين فى الشرق والغرب.

ومما يدل على قيمة هذه القصيدة فى الدراسة الأدبية واللغوية والفوائد الدينية أن أحد المحدثين قام بتوثيق مدتها من خلال خمسة عشر عالما ،

---

[1]) المدائح النبوية فى الآدب العربى ص 24 ، وديوان كعب ص 20.

[2]) نفح الطيب ص 932.

واصلا إليهم جميعا بتوثيق الإسناد الذى بلغ رجاله حوالى واحد وثمانين عالماً [1].

3-بانت سعاد فى الميزان النقدى :

تقع قصيدة كعب فى سبعة وخمسين بيتا – على رواية ابن هشام – وذلك لأنها فى الرويات الأخرى ما بين تسعة وثلاثين إلى خمسة وخمسين بيتا ، فاعتمدت أكثرها أبياتا فى الدراسة وهى رواية ابن هشام – كما سبق أن ذكرنا –.

والقصيدة من الشعر المحكم الرصين ، وإن خلت من قوة الروح وإنها تجرى على التقاليد الأدبية لشعراء الجاهلية ، فيبدؤها الشاعر بهذا النسيب ، ثم ينتقل فيصف الناقة مفصلا ومطولا ، ويُذَّكر بدالية طرفة بن العبد ، فهو بذلك يتابع ما كان معروفا لذلك العهد من التقاليد الشعرية إلى أن يصل إلى مدح الرسول – صلى الله عليه وسلم – وقد وقفت أمام هذه القصيدة طويلا فلم أجد كعبا قد قالها وهو مأخوذ بعاطفة دينية قوية تسمو به إلى روح التصوف ، إنما هى قصيدة يقولها المادح حين يرجو أو يخاف ، ولا غرابة فى ذلك فإنه لم يمدح الرسول إلا لينجو من الموت ، ومن كان فى مثل حاله لاينتظر منه صدق الثناء ، وإن كانت القصيدة جاهلية يغلب عليها قوة السبك ، ولولا ما فى ألفاظها من الوعورة لشاعت فى البيئات الصوفية ، وأصبحت من جملة الأوراد ، وكان لها ما صار للبردة – للإمام البوصيرى – من الصيرورة بين العوام والخواص.

---

[1]) توثيق بانت سعاد فى المتن والإسناد ص 13 : 44.

ومن أسباب وقوفها عند الدوائر الأدبية واللغوية ما جاء فيها من الوصف المطول للناقة ، فإنه من العانى المحلية التى لايتذوقها غير الأعراب.

4- بانت سعاد فى الاستشهاد النحوى :

ولأهمية قصيدة (بانت سعاد) فى الدرس اللغوى فقد استشهد النحويون بسبعة أبيات منها وهى على الترتيب كالأتى :

1- قوله فى البيت الثانى من القصيدة :

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا *** إلا أغنُّ غضيض الطرف مكحولُ

ورد البيت منسوباً فى شرح شواهد الإيضاح ص 139 ، وشرح شواهد المغنى 2 / 525 ، والدرر اللوامع رقم (1515) 2 / 347 ، والشعر والشعراء 1 / 160 ، ولسان العرب (غنن) ، وهمع الهوامع 2 / 108 ، وورد بدون نسبه فى مغنى اللبيب رقم (683) 2 / 106.

والشاهد فيه :

أن الظرف وهو قوله : (غداة) يتعلق بالحرف من غير نيابته عن الفعل كما فى حرف النداء. والمعنى على هذا التقدير : أن محبوبته تشبه غداة بانت ظبياً من صفته كذا وكذا.

2- قوله فى البيت الرابع :

شجت بذى شبم من ماء محنيةٍ *** صافٍ بأبطح أضحى وهو مشمولُ

ورد البيت منسوباً فى مغنى اللبيب رقم (651) 2 / 64 ، ولسان العرب (شمل ، شبم ، حنا).

الشاهد فيه :

مجئ (أضحى) فعلا تاما ، والجملة : (وهو مشمول) فى محل نصب حال.

3-قوله فى البيت السادس :

أكرم بها خلةً لو أنها صدقت * موعودها أوْ لو أن النصح مقبولُ**

ورد البيت منسوبا فى خزانة الأدب رقم (930) 11 / 330 ، ولسان العرب (خلل).

الشاهد فيه :

استشهد النحاة به على وقوع خبر (أن) الواقعة بعد (لو) – فى الشطر الثانى للبيت – وصفا مشتقا لا فعلاً ، وذلك بخلاف (أن) الأولى بعد (لو) فإن خبرها فعل ماضٍ مع فاعله ، وفى هذا لايتعين أن يكون (لو) شرطية، بل يجوز أن تكون فى الموضعين للتمنى ، فلا جواب لها ، ويجوز أن تكون فيهما شرطية ، والجواب محذوف يدل عليه أول الكلام ، والتقدير : لو صدقت أو قبلت النصح لكرُمت ، أو نحو ذلك.

4-قوله فى البيت الثانى عشر :

أرجو وآمل أن تدنو مودّتُها * وما إخال لدينا منك تنويلُ**

البيت ورد منسوبا فى شرح عمدة الحافظ ص 248 ، والمقاصد النحوية 412/2 ، وخزانة الأدب رقم (714) 9 / 145 ، وشرح التصريح 1 / 258 ، وأوضح المسالك رقم (190) 2 / 61 ، وشرح ابن عقيل رقم (129) 1 / 397 ، وهمع الهوامع 1 / 53 ، 153 ، شرح الأشمونى رقم (251) 2 / 44.

الشاهد فيه :

فى البيت شاهدان : أولهما قوله : (أن تدنو) حيث لم تظهر الفتحة على الواو ضرورة ، وثانيها قوله : (وما إخال لدينا منك تنويل) حيث ألغى عمل الفعل القلبى ، وهو قوله : (إخال) مع تقدمه على معموليه ، فرفع (تنويل) على الابتداء ، وخبره المجرور قبله ، والقياس فى (إخال) فتح الهمزة.

5-وقوله فى البيت الثامن والعشرين :

كأن أوب ذراعيها وقد عَرِقتْ *** وقد تلفَّع بالقور العساقيلُ

جاء البيت منسوبا فى أمالى المرتضى 1 / 558 ، ومغنى اللبيب رقم (942) 2 / 513 ، ولسان العرب (أوب ، قور ، لفع) ، وبلانسبة فى شرح شواهد المغنى رقم (872)2 / 971 ، وجهرة اللغة ص 546.

الشاهد فيه :

استشهد به على القلب فى قوله : (وقد تلفّح بالقور العساقيل) يريد : وقد تلفعت العساقيل بالقور ، لأن العساقيل اسم لأوائل السَّراب ، ولا واحد له ، والقور جمع القارة وهو الجبل الصغير.

6-قوله فى البيت الحادى والأربعين :

لقد أقوم مقاماً لو يقوم به *** أرى وأسمع ما لو يسمع الفيلُ

وقد ورد البيت منسوباً فى مغنى اللبيب رقم (420) 1 / 501.

والشاهد فيه :

قوله : (لو يقوم به) ، وقوله : (لو يسمع الفيل) حيث جاءت (لو) بغير معنى (إنْ) ، وذلك لأن خاصية (لو) فرض ما ليس بواقع واقعا ، ومن ثم انتفى شرطها فى الماضى والحالى لماّ ثبت من كون متعلقها غير واقع ، وخاصية (إن) تعليق أمر بأمر مستقبل محتمل ، ولا دلالة لها على حكم شرطها فى الماضى والحال.

7- قوله فى البيت الرابع والأربعين :

لذاك أهيب عندى إذ أكلمه *** وقيل إنك منسوب ومسؤولُ

على رواية البيت : فلهو أخوف عندى..... إلى آخر البيت وبهذه الرواية ورد البيت منسوباً فى المقرب 1 / 71 ، والدرر اللوامع رقم (1763) 2 / 536 ، وغير منسوب فى رصف المبانى ص 231 ، وهمع الهوامع 2 / 166.

الشاهد فيه :

بناء أفعل التفضيل (أخوف) من الفعل المبنى للمجهول (خيف) وذلك جائز عند أمن اللبس.

الزهراء

نوع الفعل فى القصيدة

(أ خ ذ)

(أخذ) : الأخذ : خلاف العطاء ، وهو أيضا التناول [1].

قال الراغب : الأخذ : حوز الشئ وتحصيله ، وذلك تارة بالتناول ، وتارة بالقهر [2]

وأَخَذَهُ يأْخُذه أَخْذا – وهو كنصر – والإخذُ – بالكسر – : الاسم ، وإذا أمرت قلت : (خُذ) ، أصله : (أُؤْخُذ) إلا أنهم استثقلوا الهمزتين فحذفوهما تخفيفا [3] ، وهو يتعدى إلى واحد.

وجاء فى قول كعب بصيغة المضارع المجزوم محلا بـ (لا) الناهية لاتصاله بنون التوكيد ، وعُدَّى لو احد : (ياء المتكلم).

40 – لاتأخذنِّى بأقوال الوشاة ولم * أذنب ولو كثرت فىّ الأقاويل**

الغريب : لاتأخذنى : لاتعاقبنى. الأقاويل : الأراء والمتعقدات الفاسدة. الوشاة : نقلة السوء.

المعنى : يتلطف كعب فى خطابه للرسول – صلى الله عليه وسلم – قائلا : لاتستبح دمى. بمجرد نقل الوشاة الساعين بينى وبينك بالإفساد.

---

[1]) اللسان (أخذ).
[2]) الفردات ص 22.
[3]) اللسان (أخذ).

(أ ذ ن ب)

الذنب : الإثم ، وجمعه ذنوب [1] ، و (أذنب) : ارتكب ذنبا [2].

قال الراغب : والذنب فى الأصل الأخذ بذنب الشئ ، يقال : ذنبتُه أصبت ذنبه ، ويستعمل فى كل فعل يستوخم عقباه اعتبارا بذنب الشئ ، ولهذا يسمى (الذنب) تَبِعة اعتبارا لما يحصل من عاقبته [3] ، و(أذنب) فعِل لازم، فالهمزة فيه لسيت للتعدية ، وجاءت كذلك فى بيت كعب :

40 – لاتأخذنّى بأقوال الوشاة ولم * أذنب وإن كثرت فىَّ الأقاويلُ**

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [4].

(أ ر ع د)

رعد : الرعد : الصوت الذى يسمع من السحاب ، ورَعَدَت السماءُ : بَرَقَتْ ، وبابه (نصر) و (أَرْعَدَتْ) السماءُ وأبرقت أيضا ، وأنكر الأصمعى الرباعى فيهما ، والارتعاد : الاضطراب ، تقول : أرعده فارتعد ، والاسم : الرعدة – بالكسر – و (أُرْعِد) الرجل ، على ما لم يسم فاعله : أخذته الرِعدة ، و (أُرْعِدت) أيضا فرائصه عند الفزع [5].

فنلاحظ أن المجرد منه لم يستعمل إلا لازما أما المزيد بالهمزة فقد جاء متعديا ولازما.

---

[1]) القاموس (ذنب).
[2]) المعجم الوسيط (ذنب).
[3]) المفردات ص 186.
[4]) البحث مادة (أخذ).
[5]) مختار الصحاح (رعد).

وقد جاء المزيد بالهمزة بصيغة المضارع مبنيا لما لم يسم فاعله فى قول كعب :

42 – لظل يُرْعَدُ أن يكون له *** من الرسول بإذن الله تنويل

ونائب الفاعل محذوف راجع على الفيل الوارد فى البيت السابق لهذا البيت.

الغريب : التنويل : التأمين والوعد بالخير

المعنى : لو وقف الفيل أمام الرسول كما وقفتُ لصار يضطرب ويتحرك خوفا وفزعا مع ضخامته وكبره وقوة تحمله.

(أ ز ل ق)

زَلِق يزْلَقُ زَلَقاً ، زلَّ ، وأَزْلَقَهُ وزلَّقَهُ. وأرض مَزْلَقَة ومُزْلِقة : لايثبت فيها قدم ، وصعيد زَلَقٌ : لانبات فيه وأَزْلَقَهُ ببصره : أحدّ النظر إليه ، وكذلك : زَلَقَهُ زَلَقاً وزلّقَهُ (عن الزجاجى) ويقال : زَلَقَهُ وأزْلَقَهُ إذا نحاه.

و(ليُزْلِقونك) من (أَزْلَقْتُ) ، وبفتح الياء من (زَلَقْتُ). والعرب تقول للذى يحلق رأسه : قد زَلَقَهُ وأَزْلَقَهُ [1].

فكما هو واضح أن الفعل من هذه المادة سواء أكان مجردا أم مزيدا فهو متعد والفعل الذى جاء فى بيت كعب مضارع الفعل (أزلق) متصلابضميره المفعول :

21– يمشى القراد عليها ثم يُزْلِقُهُ *** منها لبانٌ وأقرابٌ زهاليلُ

الغريب : القراد : دويبة صغيرة تتعلق بالبعير تمتص الدم.

---

[1]) اللسان (زلق).

يزلقه : من الإزلاق أى يسقطه. واللبان : بفتح اللام موضع اللبب وهو الصدر أو وسطه. الأقراب : الخواصر. الزهاليل : الملساء.

المعنى : لا يستقر القراد على جلدها ، بل يزلق من المواضع الملتوية منه كموضع اللبب من الصدر ، والخاصرة ، وذلك لنظافتها وحسن قوامها.

(ا س ت ض و أ)

ضوء : الضوء ما انتشر فى الأجسام النيرة [1] ، ويقال : ضاءت النارُ ، وضاء الشئُ يضوء ضَوْءاً ، وضُوءا ، وضاءت وأضاءت بمعنى استنارت ، وصارت مضيئة ، وأضأته : يتعدى ولا يتعدى.

و (استضأت به) ، وفى حديث على كرم الله وجهه : (لم يستضيئوا بنور العلم ، ولم يلجؤوا إلى ركن وثيق). وفى الحديث : (لاتستضيئوا بنار المشركين) أى لاتستشيروهم ، ولاتأخذوا آراءهم) [2].

فكما هو واضح أن المجرد من هذه المادة لازم ، والمزيد بالألف متعد وغير متعد ، أما المزيد بالألف والسين والتاء فهو لازم ، وهو ما ورد فى بيت كعب بصيغة المضارع المبنى لما لم يسم فاعله :

50-إن الرسول لسيف يستضاء به *** مُهنَّدُ من سيوف الله مسلولُ

والنائب عن الفاعل هو الجار والمجرور (به) ، فكأن التقدير قبل بناء الفعل للمجهول : يستنير الناس به.

---

[1]) المفردات ص 303 (ضوء).

[2]) اللسان (ضوء) وينظر الصحاح ، والبيان فى غريب القرآن 1 / 60 ، ومختار الصحاح ، والمصباح المنير ، والقاموس ، والتاج (ضوء).

الغريب : يستضاء : يهتدى بهديه ، المهند : السيف. المسلول : المخرج من غمده. وكانت عادة العرب إذا أرادوا استدعاء من حولهم من القوم أشهروا السيف الصقيل فيبرق ويلمع فيأتون إليه.

المعنى : يقول إن الرسول – صلى الله عليه وسلم – دينه واضح بيّن للعيان فيما يدعو إليه ، كما أن السيف الصقيل إذا أخرج من غمده يلمع فى وضح النهار.

(أ س ل م)

(أسلم) : الإسلام والإستسلام : الانقياد ، والإسلام فى الشريعة : إظهار الخضوع والتزام ما أتى به النبى – صلى الله عليه وسلم – وبذلك يحقن الدم ويستدفع المكروه ، والإسلام باللسان ، والإيمان بالقلب [1].

قال الراغب : الإسلام فى الشرع على ضربين :

الأول : دون الإيمان ، وهو الاعتراف باللسان ، وبه يحقن الدم ، حصل معه الاعتقاد أم لم يحصل.

والثانى : فوق الإيمان ، وهو أن يكون مع الاعتراف اعتقاد بالقلب ، ووفاء بالفعل ، واستسلام لله فى جميع ما قضى وقدَّر [2].

والمسلم : هو المستسلم لأمر الله المخلص لله العبادة.

---

[1]) اللسان (سلم).

[2]) المفردات ص 246.

وجاء الفعل (أسلم) لازما ومتعديا فمن الأول قوله تعالى:[وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ][1] ، ومن الثانى قوله تعالى : [بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ] [2] ، وجاء الفعل من النوع الأول فى بيت كعب :

51 – فى فتية من قريش قال قائلهم *** ببطن مكة لمَّا أسلموا زولوا

ويحتمل أن يكون الفعل متعديا على تقدير مفعول ، أى أسلموا أنفسهم أوْ وجوههم لله ، فلما كثر حذفه نُزّل منزلة اللازم.

الغريب : الفتية : جمع فتى ، وهم الأسخيا والكرام. زولوا : أى انتقلوا وتحولوا من مكة إلى المدينة مهاجرين.

المعنى : يمدح المهاجرين من قريش لما امتثلوا أمر الرسول – صلى الله عليه وسلم – بالهجرة إلى المدينة فتركوا أموالهم وديارهم.

(أ ض ح ى)

تأتى (أضحى) تامة بمعنى : دخل فى وقت الضحى ، وعليه إذا وليها جملة تكون حالا ، وتأتى ناقصة بمعنى : ثبوت الخبر للمخبر عنه فى ذلك الوقت ، وعليه فالجملة بعدها تكون خبراً

وجاءت محتملة الوجهيين فى قول كعب :

4– شُجتْ بذى شبم من ماء محنية *** صاف بأبطحَ أضحى وهو مشمولُ

---

[1]) سورة الـ عمران من الآية رقم 83.

[2]) سورة البقرة من الآية رقم 112.

وعلى جعلها تامة فالواو الداخلة على الجملة الاسمية واو الابتداء ، وعلى جعلها ناقصة فالواو زائدة ، ووجه دخولها تشبيه الجملة الخبرية بالجملة الحالية.

وعلى جعل (أضحى) فعلا تاما فهو لازم ، وعلى جعله فعلا ناقصاً فقد سبق أن اختلف النحويون فيه على قولين : أحدهما : عدم وصفه بتعد ولا لزوم. والآخر جعله متعديا [1].

الغريب : شجت : فرجت. ذو شبم : ماء شديد البرودة. المحنية منعطف الوادى وماؤه عادة صاف وبارد. الأبطح : مجرى الماء مفروش بحصى نظيفة وصغيرة ، وهذا مما يزيد صفاء الماء.

أضحى : من وقت الضحى قبل اشتداد حرارة الشمس. المشمول : ماضربته ريح الشمال فصار باردا.

المعنى : أن الشاعر يصف ريق ولعاب حبيبته بالخمر الممزوجة بهذا الماء الصافى المنعوت بهذه الصفات.

(أ ع ط ى)

(أعطى) : عطى الشئ وإليه ، كدعا عطوا تناوله [2].

ويتعدى بالهمزة إلى اثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو باب (أعطى)، وأول مفعوليه فاعل فى المعنى ، يقال : أعطاه إياه. وقد يحذف المفعولان اقتصارا أو اخصارا – كما سبق – [3].

---

[1]) ينظر البحث ص 106 ، 107.
[2]) اللسان (عطو).
[3]) البحث ص 47.

وقد جاء الفعل (أعطى) فى قول كعب متعديا لاثنين :

39- مهلا هداك الذى أعطاك نافلة *** القرآن فيها مواعيظٌ وتفصيلُ

على اعتبار أن (الكاف المفعول الأول ، والمفعول الثانى (نافلة) ، والقرآن بدل منه ، وليس على الإضافة ، وحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وإما المفعول الثانى (القرآن) و (نافلة) حال مقدم على صاحبها.

الغريب : النافلة : الزيادة ، وسمى القرآن نافلة بحق الرسول لأنه زيادة على النبوة.

المعنى : تمهل يا محمد فقد زادك الله هدى حين أعطاك القرآن فيه مواعظ وتفصيل لأحكام الناس فى دينهم ودنياهم.

(أ ف ر ط)

فَرَطَ فى الأمر : قَصرّ فيه وضيّعه حتى فات ، وفرط : إذا تقدم تقدما بالقصد ، ومنه الفارط إلى الماء المتقدم [1] ، فهو من الأفعال التى تدل على التضاد.

أما (أفرط) فيستعمل على وجهين :

الأول : متعدى بـ (فى) ، ومعناه : الزيادة فى الشئ ، ومجاوزة الحد فيه.

الثانى : متعدى بنفسه ، وله ثلاثة معان : أحدهما : ترك الشئ ونسيانه.

---

[1]) المفردات فى غريب القرآن ص 378 ، ومختار الصحاح (فرط).

والثانى : تقديمه وتعجيله.

والثالث : ملؤه – بفتح الميم.

وقوله تعالى : [وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ] [1] ، يُقرأ بسكون الفاء مع كسر الراء ، على أنه من المتعدى بـ (فى) ، أى : فى المعاصى. ومع فتحها على أنه من المتعدى بنفسه ، ومعناه : إما متروكون فى النار ، أو منسيّون ، أو مقدمون إليها معجلون.

وقول العرب : غدير مُفْرَط – بسكون الفاء وفتح الراء – من الثالث أى مملوء.

ويقال من هذه المادة : فَرَطْتُ القومَ أفرُطُهم بالضم ، فأنا فَرطَهم وفارطهم بمعنى : سبقتهم إلى الماء ، وفى الحديث (أنا فرطكم إلى الحوض) [2].

فنجد أن المادة الثلاثية جاءت متعدية ولازمة وكذلك المادة المزيدة بالهمزة فقد جاءت بالوجهين أما فى بيت كعب فقد جاءت متعدية فى قوله :

5- تنفى الرياح القذى عنه وأفرطه *** من صوب سارية بيض يعاليل

ونقل ابن هشام عن التبريزى أن يكون (افرطه) فى البيت بمعنى : تركه ، أى : ترك ماء المطر فى هذا الأبطح سحائب بيض.... [3].

الغريب : القذى : ما يحمله الماء ويشوبه من أقذار.

وأفرطه : سبق إليه وملأه. الصوب : والصيب هو المطر.

---

[1]) سورة النحل من الآية رقم 62.

[2]) ينظر الأفعال لابن القوطية ص 142 ، والقاموس ، واللسان (فرط).

[3]) شرح قصيدة كعب ص 109.

والسارية : السحابة التى تمطر فى الليل أو آخر النهار. واليعاليل : الحباب والفقاقيع التى تعلو الماء.

المعنى : إن الرياح تزيل القذى والأوساخ عن الماء حتى لم يبق فيه ما يكدره ، وهذا الماء الصافى البارد هو ما مزجت به الخمر.

(أ ك ر م) صيغة تعجب

قوله : (أكرم بها) معناه ما أكرمها ، ومثله : [أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا] [1] ، أى : ما أسمعهم ، وما أبصرهم فى ذلك اليوم وقد اختلف فى ذلك ونحوه على ثلاثة مذاهب :

الأول : أن (أفعل) فعل صورته الأمر ، ومعناه التعجب ، وأصله الأول فعل ثلاثى ، ثم حول إلى فعل ماض مزيد فيه وهو أفعل بمعنى : صار كذا كأغدّ البعيرُ ، وأبقل المكان ، أى : صارا ذوى غدة وبقل ، ثم حول هذا إلى صيغة الطلب مع بقاء المعنى الخبرى ، وضُمّن معنى التعجب ، فيقبح حينئذ رفعه للظاهر ، لكونه على صورة فعل الأمر ، فزيد فى فاعله الباء ، كما زيدت فى فاعل (كفى) نحو قوله تعالى : [وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا] [2] ، إلا أن زيادة الباء فى فاعل (كفى) غالبة لا لازمة بدليل قول سحيم من الطويل :

عميرة ودع إن تجهّزتَ غاديا *** كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

---

[1]) سورة مريم من الآية رقم 38.

[2]) سورة النساء من الآية رقم 79.

وزيادة الباء فى فاعل (أفعل) هذا لازمة لإصلاح اللفظ ، إذ صار بسببها على صورة قولك فى الأمر الحقيقى : أمرر بزيد ، وهذا قول جمهور البصريين [1].

المذهب الثانى : أنه أمر باعتبار الصيغة والمعنى جميعا ، وأن المأمور المخاطب ، وأن الفعل محتمل لضميره ، وأن ذلك الضمير ألتزم استتاره فى الإفراد والتذكير وفروعهما ، لأنه كلام جرى مجرى المثل ، وأن المتكلم ب (ما أفعله) متعجب ، والمتكلم ب (أفعل) أمر غيره بالتعجب قاله الفراء من الكوفيين [2] ، والزجاج من البصرين وابن خروف [3] ، والزمخشرى من المتأخرين [4].

المذهب الثالث : أنه أمر كما قال هؤلاء ، ولكن المأمور المصدر الذى دل عليه الفعل ، فمعنى : أحسن بزيد : أحسن ياحسن بزيد ، أى : دم به والزمه ، وعلى هذا فلايحتاج إلى الاعتذار من التزام الإفراد والتذكير لأن المأمور واحد فى جميع الصور ، وهذا قول ابن كيسان. فيما نقله عنه أبو حيان وابن هشام وتبعه ابن الطراوة – فيما نقلاه عنه أيضا [5]. ونقله أبوعبدالله الفارسى عن الزجاج. ونقل القول الذى قبله عن الكوفيين ذكر ذلك ابن هشام [6].

---

[1]) ارتشاف الضرب 4 / 2066 ، وشرح قصيدة كعب ص 110.

[2]) معانى القرآن 2 / 139.

[3]) ارتشاف الضرب 4 / 2067 ، وشرح قصيدة كعب ص 111.

[4]) المفصل ص 276.

[5]) ارتشاف الضرب 4 / 2067 ، وشرح قصيدة كعب ص 111.

[6]) شرح قصيدة كعب ص 111.

وعلى المذهبين : فالباء باء التعدية ، وهى متعلقة بالفعل قبلها ، والاسم بعدها فى موضع رفع.

ومهما يكن من أمر فإن صيغة التعجب فى (أكرم بها) صيغة الفعل اللازم (فَعُل) ، وعليه فهى لازمة باعتبار الأصل.

وقد وردت هذه الصيغة فى قول كعب :

6- أكرم بها خُلةً لو أنها صدقت *** موعودها أو لو أن النصح مقبولُ

الغريب : الخلة : الصداقة تطلق على المذكر والمؤنث والمفرد والجمع والمثنى.

المعنى : يقول الشاعر متعجباً من حبيبته. إنها لصديقة كريمة لوصدقت فى وعدها وقبلت النصح منى ، لكانت على أتم الصفات وأكمل الأحوال.

(أ ل ح م)

(لَحُمَ) الرجلُ من باب (ظَرُف) فهو لحيم ، إذا صار كثير اللحم فى بدنه ، و (لَحِمَ) من باب (طَرِبَ) : اشتهى اللحم ، فهو لَحِمُ . و (لَحَمَ) القومَ من باب (قطع) : أطعمهم اللحم فهو لا حمُ . ولا تقل : (ألحمهم) ، والأصمعى يقوله [1].

فقد تعددت استعمالات هذا الفعل تبعا لتعدد أبوابه :

فأتى (لحُم) – بضم العين – وهو لا يكون إلا لازما لأنه لايكون فى الكلام (فَعُلْتُهُ).

---

[1]) مختار الصحاح (لحم).

وأتى (لحِم) – بكسر عينه – أى : ضرى باللحم [1] ، فهو كطرب ، نقول : طربت بكذا ، فهو لازم أيضا.

وأتى (لحَم) – بفتح عينه – وهو متعد : (لَحَمَ) القوم ، كقطع.

وجاء هذا الفعل بصيغة المضارع الذى ماضيه (لحم) – بفتح الحاء ، أو (ألحم) متعديا فى قول كعب :

46- يغدو فيلحم ضرغامين عيشُها *** لحمُ من القوم معفورُ خراذيلُ

قال ابن هشام : ويجوز فى ياء (يلحم) الفتح راجحا ، والضم مرجوحا ، حكى الجماعة : لحمته ، أى : أطعمته لحما ، وحكاه الأصمعى : ألحمته ، والحاء مضمومة إذا فتحت الياء ، مكسورة إذا ضممتها [2].

وعلى قول ابن هشام يكون الفعل (لَحَمَ) من باب (فَعَلَ) (يَفْعُل) كنصر ينصر. وقوله : الضم مرجوحا : على أن فعله (ألحم) فالهمزة للتعدية.

الغريب : يلحم : يطعم اللحم. الضرغام : شبل الأسد. معفور : ملقى فى التراب. والخراديل – بالدال المعجمة والمهملة – : القطع الصغار.

المعنى : يصف الأسد بأنه يخرج من خدره فى الصباح ، فيطعم شبليه من لحم البشر ، ويتركها قطعا متناثرة فى التراب لكثرتها بعد شعبهما.

---

[1]) المفردات (لحم).

[2]) شرح قصيدة كعب ص 26.

(أ ل هـ و)

(أَلْهى) : اللَّهْوُ : صرف النفس عن الجد إلى الهزل ، يقال منه : لَهْوتُ بالشئ أَلْهُو به لَهوا.

ولهىَ عن كذا يَلهَى : صرف نفسه عنه ، والمادة واحدة ، انقَلبت الواو ياء لكسر ما قبلها ، نحو : شقى ورضى [1].

وألْهاه عن الشئ يُلْهِيه ، شغله وصرفه عنه ، والهمزة للتعدية كقوله تعالى: [أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ] [2] ، فالمجرد منه لازم ، والمزيد بالهمزة متعديا ، وجاء الثانى بصيغة المضارع فى قول كعب :

35 – وقال كل خليل كنت آمله * لا أُلهينّك إنى عنك مشغول**

وهذا الفعل إذا دخل عليه همزة التعدية فإنه يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر ، كأن التقدير : لا ألهينك عما أنت فيه ، أو بأن أسليك وهو ما يقتضيه سياق المعنى.

الغريب : آمله : آمل خيره ونفعه لى عند الشدائد. لا ألهينك : لا أشغلنك بأن أسليك وأهون عليك ، فإنى مشغول عنك ، ولن تجد عندى نفعا.

المعنى : إن صديقه تخلى عنه ، وهو أحوج ما يكون إليه.

---

[1]) البحر 4 / 85.

[2]) سورة التكاثر آية رقم 1.

(أ م ر ر)

(مرّ) : المرور : المضى والاجتياز بالشئ [1] ، مرّ عليه ، وبه ، ومرَّه : جاز عليه [2] ، وهذا يجوز أن يكون مما يتعدى بحرف وبغير حرف ، ويجوز أن يكون مما حذف منه الحرف فأوصل الفعل... ، وأما ابن الأعرابى فقال : مرَّ زيداً ، مَرَّ به لاعلى الحذف ، ولكن على التعدى الصحيح [3].

ومن التعدى بالحرف قول الشريف الرضى من الكامل :

ولقد مررت على ديارهم * وطلوعها بيد البلى نَهْبُ**

ومن المتعدى بنفسه قول الشاعر من الوافر :

تمرون الديار ولم تعوجوا * كلامكم على إذن حرام [4]**

وأَمَرَّه على الجسر : سلكه فيه ، قال اللحيانى : أمررت فلانا على الجسر أُمِرُّه إمرارا إذا سلكت به عليه [5].

وقد جاء الفعل مضارعا منقولا بالهمزة من (مرَّ) فى قول كعب :

24 – تُمَرُّ مثل عسيب النخل ذا خُصَل * فى غارز لم تُخوِّنه الأحاليلُ**

ففاعل (تُمر) ضمير الناقة ، ومثل : صفة لمفعول محذوف ، أى : ذنبا مثل عسيب النخل.

---

[1]) المفردات ص 468.
[2]) الصحاح ، ومختار الصحاح ، واللسان ، والمصباح ، والتاج (مرر).
[3]) اللسان والتاج (مرر).
[4]) اللسان (مرر).
[5]) السابق (مرر).

الغريب : عسيب النخل : جريده إذا لم يكن عليه خوص. ذا خُصَل لفائف من الشعر ، والمراد به ذيل الناقة. فى غارز : وهو الضرع. الأحاليل : جمع إحليل وهو مخارج اللبن.

المعنى : إن شعر ذنب الناقة مثل جريد النخل فى كثرته وطوله وغلظه ، يسترضرعا لم تنقصه مرات الحلب مع كثرتها.

(أ م س ك)

(أمسك) : أمسك الشئَ وبه : حبسه ، أو قبضه باليد. ويقال : أمسك عن الكلام : سكت ، وأمسك زوجته : أبقاها فى عصمته ، وأمسك مطلقته : راجعها فى العدة.

وأمسك الرجل : بخل. وهو لازم [1].

فكما هو واضح أن الفعل (أمسك) استعمل متعديا ولازما ، وكذا مضارعه جاء متعديا ولازما فمن الأول قوله تعالى : [وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ] [2] ، ومن الثانى قوله تعالى : [وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ][3].

وقد جاء المضارع متعديا فى الشطر الثانى من قول كعب :

9 – ولا تَمَّسك بالعهد الذى زعمتْ *** إلا كما يُمْسِكُ الماءَ الغرابيلُ

الغريب : زعمت : إما بمعنى : تكلفت ، ومصدره الزعم. والغرابيل : جمع غربال وهو المنخل.

---

[1]) القاموس ، واللسان ، والمعجم الوسيط (مسك).
[2]) سورة الحج من الآية رقم 65.
[3]) سورة الممتحنة من الآية رقم 10.

المعنى : يقول عن محبوبته أنها لا تتمسك بالمواعيد التى تعد بها إلا إذا أمكن للغربال أن يمسك الماء ، وهذا منه مبالغة فى نقضها العهود وإخلافها الوعد. **(أ م س ى)**

(أمسى) : المساء : نقيض الصباح ، وأمسى الرجل : دخل فى المساء ، وأمسى بهذا المعنى فعل تام لازم ، وأما التى من أخوات (كان) فهى التى تفيد مع معموليها اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافا يتحقق مساء فى زمن يناسب دلالة الصيغة.

وقد جاء محتمل الوجهين فى قول كعب :

13 – أمست سعاد بأرض لا يُبَلِّغها * إلا العتاق الناجيبات المراسيلُ**

فعلى جعله فعلا تاما يكون التقييد ثبوت الخبر للاسم بزمن المساء ، والمعنى : أنها ارتحلت ، وأمست بأرض بعيدة.

وعلى جعله فعلاً ناقصا يكون بمعنى (صارت) والباء فى (بأرض) ظرفية مثلها فى قوله تعالى : [وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ] [1].

الغريب : العتاق : الكرام. الناجيبات : جمع نجيبة ، وهى الناقة القوية الخفيفة المراسيل : جمع مرسال ، وهى الناقة السريعة من قولهم : ناقة راسلة إذا كانت سريعة رفع اليدين فى السير.

المعنى : إن محبوبته نأت بأرض بعيدة لايبلغه إليها إلا الإبل الكرام الأصول القوية السريعة.

---

[1]) سورة القصص من الآية رقم 44.

(أ م ل)

الأمل : الرجاء ، وأكثر استعماله فيما يستبعد حصوله ، وجمعه : آمال.

يقال : أَمَلَه أمْلاً ، وإمْلاً : رجاه وترقبه [1] ، وهو فعل تام متعد ، والدليل على ذلك قوله :

*** وقال كل خليل كنت آمله ***

فكما قيل : أَمَّلتُه بالتشديد فهو مؤمَّل ، كذلك : أَمَلتهُ بالتخفيف فهو مأمول.

وقد جاء الفعل (أمل) بصيغة المضارع فى قول كعب :

12- أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وما إخالُ لدينا منك تنويلُ**

فقوله : (أن تدنو) قد تنازعاه الفعلان : (أرجو ، وآمل) مفعولالهما فأعمل الثانى ، وحذف مفعول الأول ، ولا يحسن أن يقال : أعمل الأول ، وحذف مفعول الثانى على حد قوله فى مجزوء الكامل :

بعكاظ يغشى الناظرين * إذا هم لمحوا شعاعه**

الأصل لمحوه ، لأن ذلك ضرورة ، فلا يخرج عليه ما وجدت عنه مندوحة [2]

الغريب : المودة : العطاء بالقلب. التنويل : العطاء بالوصل.

وعلى ذلك فهما شيئان لاشئ واحد ، فلا يمتنع أن توده بقلبها وتمنعه من نوالها.

---

[1]) اللسان (أمل).

[2]) شرح قصيدة كعب ص 154 ، 155 ، 156.

المعنى : أن ما فيها من الجفاء وإخلاف الوعد ، وعدم الوفاء بالعهد ، كل هذا لايحملنى على اليأس وقطع الأمل من مودتها ، بل إنى لأرجو وصلها وإن كانت عادتها المماطلة والتسويف.

ومثل بيت كعب السابق قوله أيضا :

35- وقال كل خليل كنت آمله * لا ألهينَّك إنى عنك مشغول**

فجاء الفعل (آمله) بصيغة المضارع ناصبا مفعوله الضمير.

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [1].

(أ ن ب أ)

(أنْبَأَ) : النَّبأُ : خبر ذو فائدة عظيمة ، يحصل به علم أو غلبة ظن ، ولايقال للخبر فى الأصل نبأ حتى يتضمن هذه الأشياء الثلاثة ، ولتضمن النبأ معنى الخبر يقال : أنبأته بكذا ، كقولك : أخبرته بكذا ، ولتضمنه معنى العلم قيل : أنبأته كذا ، كقولك : أعلمته كذا [2]

ويتعدى إلى اثنين بنفسه ، ويتعدى إلى واحد بنفسه ، وإلى الثانى بالباء.

وقد جاء فى بيت كعب على صيغة الماضى المبنى لما لم يسم فاعله :

38 – أُنْبِئْتُ أن رسول الله أوعدنى * والعفو عند رسول الله مأمول**

فالتاء : نائب الفاعل ، وأنّ ومعمولاها فى محل نصب سادة مسد معموليها.

---

[1]) البحث مادة (ألهو).

[2]) المفردات ص 482.

الغريب : أَنْبِئت : أخبرت. مأمول : مرجو النفع. أوعدنى : أهدر دمى بالقتل.

المعنى : أخبرت أن رسول الله أهدر دمى بالقتل ، ولكنى آمل العفو منه وهو أهله.

(أ و ع د)

(أوعد) : قال الأزهرى : كلام العرب : وعدت الرجل خيرا ، ووعدته شرا ، وأوعدته خيرا ، وأوعدته شرا. قال : وإذا أدخلوا الباء ، لم يكن إلا فى الشر ، كقولك : أوعدته بالضرب.

وقال ابن الأعرابى : أوعدته خيرا ، وهو نادر [1].

وقال ابن هشام : الوعد فى الخير ، والإيعاد فى الشر ، ولهذا قال بعض فصحاء العرب فى دعائه : يامن إذا وعد وفى ، وإذا أوعد عفا ، واستدل بقول الشاعر من (الطويل) :

وإنى وإن أوعدته أو وعدته *** لمخلف إيعادى ومنجز موعدى [2]

وكما لايخفى أن (الإيعاد) مصدر ل (أوعد).

---

[1]) البحر 1 / 195.

[2]) شرح وقصيدة كعب ص 348 ، 249.

وجاء الفعل فى قول كعب :

38- أنبئت أن رسول الله أوعدنى *** والعفو عند رسول الله مأمولُ

ولم يذكر المفعول الثانى (الموعد به) لتذهب النفس فيه كل مذهب من الشر ، لأن (أوعد) – كما قيل – لا يكون إلا فى الشر ، وإذا ذكر تعدى إليه بالباء.

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [1].

(أ ىّ س)

آس أيْساً : لان وذلّ ، وأيَّسه : لينه. وأيَّس الرجلَ وأيَّس به : قصر به واحتقره ، وتأيَّس الشئُ : تصاغر ، وما أيَّس منه شيئا أى : ما استخرج ، والتأييس : التذليل والتأثير فى الشئ [2].

فنلاحظ أن الفعل عدى بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى ، وأما : (تأيَّس الشئُ) برفع (الشئ) فذكر أنه مطاوع (أيَّسته) ، و (تأيَّس) بمعنى : لان وذل [3] ، وعليه لايكون فعلا لازما مكتفيا بمرفوعه إلا فى حالة المطاوعة ، لما هو معلوم أن المطاوعة تجعل المتعدى لواحد لازما ، والمتعدى لاثنين متعديا لواحد ، والمتعدى لثلاثة متعديا لاثنين.

وجاء الفعل فى قول كعب متعديا بنفسه :

19 – وجِلدُها من أُطومٍ ما يؤيَّسه *** طلْحُ بضاحية المتنين مهزولُ

---

1) البحث مادة (أنبأ).
2) لسان العرب وينظر القاموس (أيس).
3) المعجم الوسيط (أيس).

الغريب : الأطوم : سلحفاة بحرية غليظة الجلد ، وقيل سمكة غليظة الجلد فى البحر ، يؤيّسه : يذلله ويؤثر فيه – كما سبق –. طلح : القراد. ضاحية : اسم فاعل من ضحيت – بالكسر – تضحى – بالفتح – : إذا برزت للشمس. المتنين : يريد متنى ظهرها ، وما اكتنف صلبها من عصب ولحم. مهزول : صفة للقراد.

المعنى : يقول إن ناقته جلدها من جلد كجلد أطوم ، ما يؤثر فيه القراد (مايشبه القمل) لصفاقته ونعومة ملمسه ، مما أدى إلى هزال هذا القراد.

(ب لّ غ)

(بَلَغَ) : بلغ الشئُ – كنصر – بلوغا : وصل وانتهى ، وأبلغ الطفل : احتلم وأدرك.

وبلغ المكان بلوغا : وصل إليه ، وكذلك شارف عليه [1].

فجاء الفعل الثلاثى المجرد لازما ومتعديا ، وصرح بالمفعول فى مواطن كثيرة منها على سبيل المثال : بلغت الغرض أو الهدف.

أما (بَلَّغَ) – بتضعيف اللام – : بلغته الخبر ، وأبلغته إياه : أو صلته ، فالتضعيف والهمزة للتعدية لاثنين.

وجاء الفعل بصيغة المضارع مضعفا فعدى إلى اثنين فى قول كعب :

13 – أمست سعاد بأرض لا يُبَلِّغها *** إلا العتاقُ الناجياتُ المراسيلُ

والأصل : (يُبَلِّغُنيها) ثم حذف المفعول الأول ، فهذا الفعل كعرّفته المسألةَ. والضمير المتصل بيبلغ عائد إلى الأرض لأنها مؤنثة.

---

[1]) اللسان ، والقاموس (بلغ).

ويجوز أن يكون بمعنى : (يبلغها) فيكون متعديا إلى واحد ، وقد جاء (فَعّلَ ، وفَعَلَ) بمعنى واحد نحو : زلتُه وزيَّلتُه بمعنى : فرقته [1].

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [2].

ومثل الوجهين السابقين فى (يُبَلِّغها) ، وضميرها فى رجوعه إلى الأرض لا إلى سعاد ، لأن (يبلغها) هذه معطوفة على تلك ، فهى مثلها فى أنها صفة للأرض ، فلابد من تحملها ضميرها قول كعب :

14 – ولن يُبَلِّغها إلا عُذا فرةٌ *** فيها على الأين إرقالٌ وتبغيلُ

الغريب : العذا فرة : جمع عذ فرة ، وهى الناقة القوية العظيمة.

والأين : الإعياء والتعب. والإرقال والتبغيل : نوعان من أنواع السير السريع.

المعنى : لن يُبَلِّغه إلى أرض محبوبته إلا الإبل القوية العظيمة السريعة.

(ب ى ن)

بين : البَيْن فى كلام العرب جاء على وجهين : يكون البين الفرقة ، ويكون الوصل ، بان يبين بينا وبينونة وهو من الأضداد والفعل من باب (باع) [3] ، وبان الأمر : اتضح ، وبنته : أوضحته [4].

---

1) شرح قصيدة كعب ص 169 بتصرف.
2) البحث مادة (أمس).
3) لسان العرب (ب ى ن).
4) انظر القاموس المحيط وتاج العروس (بين).

واللازم منه معروف مشهور كقولك : بانت الحقيقة. أى : ظهرت واتضحت أما المتعدى منه فهو ماحكاه الفارسى عن أبى زيد : بان وبانه ، وأنشد الرجز :

كأن عينىّ وقد بانونى *** غربانُ فوق جدول مجنون [1]

وورد الماضى فى قول كعب بمعنى (فارق) :

1 – بانت سعاد فقلبى اليوم متبولُ *** متيم إثرها لم يُفْدَ مكبولُ

كأن التقدير : بانتنا سعادُ بمعنى : فارقتنا.

الغريب : بانت : فارقت وبعدت. متبول : أسقمه الحب فأضناه. متيم : ذله الهوى وأعبده لمحبوبه. مكبول : مكبل بقيد لا يبرح حبيبه.

المعنى : أن محبوبته فارقته فقيده حبها فأصابه السقم والذل والأسر فلا يستطيع الفكاك من قيده ولا الفرار من سجنه.

(ت خ وّ ن)

الخَوْنُ : أن يؤتمن الإنسان فلا ينصح ، خانه يخونه خوْنا وخيانة : إذا لم يف [2] ، وهو يتعدى بنفسه [3].

قال الراغب : الخيانه تقال اعتباراً بالعهد ، والأمانة والنفاق يقال اعتبارا بالدين ثم يتداخلان [4].

---

[1]) تاج العروس ، ولسان العرب (بين).

[2]) اللسان (خون).

[3]) المصباح المنير (خون).

[4]) المفردات ص 167.

ومعنى الخون : النقص ، كما أن معنى الوفاء : التمام ، ومنه : تَخَوَّنه إذا تنقصه ، ثم استعمل فى ضد الأمانة والوفاء ، لأنك إذا خنت الرجل فى شئ فقد أدخلت عليه النقصان فيه [1]

وقد جاء فى قول كعب الفعل (تُخَوِّنه) الذى أصله : تتخَوَّنه ،أى تنتقصه متعدياً :

24 – تُمَرُّ مثل عسيب النخل ذا خُصَل *** فى غارز لم تُخوِّنه الأحاليلُ

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [2].

(ت ر ك)

(ترك) : الترك : وذْعُك الشئَ ، تركه يتركه تركا ، وتركت الشئَ تركا : خليته[3] ، وبابه (نصر) [4].

وقال الراغب : ترك الشئ : رفضه قصدا واختيارا ، أو قهرا واضطرارا ، وضرب لذلك أمثلة من القرآن [5].

وفى تضمينه معنى التصيير وتعديته إلى اثنين خلاف ، والأصح خلاف ذلك [6].

وجاء الفعل (ترك) بصيغة المضارع ومتعديا لاثنين فى قول كعب :

---

1) الكشاف 2 / 153.
2) البحث مادة (أمرر).
3) اللسان (ترك).
4) البحر 1 / 75.
5) المفردات ص 81.
6) البحر 1 / 75.

27 – سمر العُجايات يتركن الحصى زِيَماً*** لم يقهنَّ رؤوس الأكم تنعيلُ

الغريب : العجايات : الأعصاب المتصلة بالحوافر ، أو هى اللحم المتصل بالعصب المنحدر من ركبة البعير إلى الفرسن ، أى أن أعصابها ولحم قوادمها قوية صلبة كالرماح السمر. والزيم : المجموعة من الحجارة بعد رميها. الأكم : جمع أكمة وهى الأرض المرتفعة. التنعيل : وضع النعل فى قوائم الدابة ليقيها من الحجارة.

المعنى : يصف أعصاب قوائم الناقة بأنها شديدة كالرماح السمر ، ولسرعة سيرها وقوتها تجعل الحصى خلفها أوزاعا متفرقة وخفافها ، صلبة لاتحتاج إلى تنعل ، عندما ترقى رؤوس الآكام

وجاء الفعل (ترك) بصيغة المضارع أيضا ومتعدياً لواحد فى قول كعب :

47 – إذا يساور قِرنا لايحلُّ له *** أن يترك القِرنَ إلا وهو مجدولُ

فـ (القرن) مفعول الفعل (يترك) ، وفيه تكرار الظاهر.

الغريب : يساوره : يواثبه. والقرن – بكسر القاف – المماثل لك فى الشجاعة. والمجدول : الملقى بالجدالة وهى الأرض ، وقيل : مفلول : منكسر مهزوم.

المعنى : إن هذا الأسد القوى لايقارع وينازل إلا مثله ، ومع هذا يهزمه ويغلبه.

(ت ل فّ ع)

(لفع) : الالتفاع والتلّفُّعُ : الالتحاف بالثوب ، وهو أن يشتمل حتى يُجلِّل جسده ، ولَفَعَ الشيبُ رأسه يلفعه لفعاً ، ولفَّعه فَتلفّع : شمله ، ولفّع رأسه تلفيعاً أى غطاه ، وتلفّع الرجل بالثوب ، والشجر بالورق ، إذا اشتمل به ، وتغطّى به [1].

فقد جاء المجرد من الزيادة متعديا ، ومضعف العين جاء متعديا كذلك ، أما مضعفها وزائد التاء فى أولها – وهو محل الشاهد – فقد جاء لازما ، وذلك لكونه على صورة المطاوعة.

قال كعب :

28- كأن أوب ذراعيها إذا عَرِقت * وقد تَلَفَّع بالقور العساقيلُ**

الغريب : الأوب : سعرعة التقلب. تلفّع : اشتمل والتحف. القور : جمع قارة ، وهو الجبل الصغير. العساقيل : السراب الخادع.

المعنى : إن الناقة وإن أصابها العرق لحر الشمس لا لضعفها فإنها تسير مسرعة فى وقت التحفت الأرض وجبالها بالسراب والصواب تقديم هذا البيت على ما قبله فى القصيدة لاشتماله على المشبه به.

---

[1]) اللسان ، والقاموس ، والمعجم الوسيط (لفع).

(ت و قّ د)

الوَقْدُ : نفس النار ، ووقَدَتِ النارُ تَقِدُ وقْدا وقِدة ووَقَدانا ووُقُودا ، وقد وقَدَت النارُ وتوقَّدتْ ، وتوقّد الشئُ : تلألأ ووقّدها واستوقدها [1] ، وبابه : وعد [2].

وقد أتى الفعلان – يعنى : المجرد والمزيد بالألف والسين والتاء متعديين.

فعدى ابن سيدة الأول بقوله : وقدت النارُ ووقدتها [3] ، واقتصر صاحب المصباح ، وصاحب القاموس على تعدى الثانى :

وعدى الاثنين صاحب التاج

وقد ورد الفعل (توقَّد) لازما – وهو مزيد بالتاء والتضعيف – لأنه على صورة المطاوعة ، وجاء كذلك فى قول كعب :

16– ترمى الغيوب بعينى مفردٍ لهِقٍ * إذا توقّدتْ الحزَّازُ الميلُ**

فـ (الحزازُ) – كما هو واضح – فاعل للفعل (توقد).

الغريب : الغيوب : كل ما غاب عن البصر. الحزَّاز : وهو جمع (حزيز) : المكان الغليظ الصلب. مفرد : الثور الوحشى الذى انقطع من اللحاق بالقطيع فهو يقلب عينيه يمينا وشمالا ، ويسرع المشى ليدرك القيطع. اللهق : البياض الشديد. الميل : جمع ميلاء ، وهى كل عقدة ضخمة من الرمل،أو الميل المسافة من البصر.

---

[1]) اللسان (وقد).

[2]) مختار الصحاح القاموس (وقد).

[3]) المخصص 15 / 55.

المعنى : إن الناقة حادة البصر ، فتبصر بعينها الشبيهتين بعينى الثور الوحشى الأبيض مع خفة مشيه. فتبصر ما غاب من آثار الطريق وانطمس منه وقت شدة الحر فى الأرض الغليظة والرمال العظيمة.

(ج ا و ب)

(جاوب) : جاوبه مجاوبة ، وجوابا : رد كل منهما على الآخر ، وتجاوبوا : جاوب بعضُهم بعضا [1] ، وجاب الشئ يجوبه جوبا : خرقه وقطعه ، وكل مجوف قطعت وسطه فقد جُبته.

وأجاب : الإجابة : رديد الكلام أو رجعه ، أجابه عن سؤاله إجابة وجوابا ، وأجاب الله دعاءه. واستجاب الله دعاءه ، واستجاب له. ويتعدى استجاب ويلزم [2] ، والذى يعنينا الفعل (جاوب) ولم يستعمل إلا متعديا وكذلك جاء فى قول كعب :

31 – شدَّ النهارِ ذراعا عيطل نَصَفٍ قامت فجاوبها نُكدُ مثاكيلُ

الغريب : شد النهار : أى وقت ارتفاع النهار ، كناية عن شدة الحر.

والعيطل : المرأة الطويل الجميلة. والنصف : المرأة بين الشابة والعجوز ،لبلوغ أشدها فهى أسرع على الحركة وأقدر من غيرها. النكد : جمع نكداء وهى المرأة التى لا يعيش لها ولد. المثاكيل : كثيرة الثكل.

المعنى : يشبه الشاعر سرعة حركة يد ناقته بسرعة حركة يدى المرأة لما تطلم وجهها لفقدها ولدها ، ويجاوبها على فعلها نسوة ثكالى.

---

[1]) القاموس والمعجم الوسيط (جوب).

[2]) اللسان (جوب) والبحر 3 / 143.

(ج ع ل)

(جعل) : جعل – كفتح – جعْلا فهو جاعل ، والجعْل يأتى لمعان.

قال الراغب : جعل لفظ عام فى الأفعال كلها ، وهو أعم من : فعل ، وصنع ، وسائر أخواتها [1].

ولاختلاف هذه المعانى تختلف التعدية واللزوم

فذكر الراغب أنها تأتى على خمسة أوجه :

الأول : يجرى مجرى (أوجد) فيعَدى إلى مفعول واحد نحو قوله تعالى : [وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ] [2].

الثانى : فى إيجاده شئ من شئ وتكوينه منه نحو : [جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا] [3].

الثالث : فى تصيير الشئ على حالة دون حالة نحو قوله عز وجل : [جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا] [4].

الرابع : الحكم بالشئ على الشئ حقا كان أو باطلا ، فأما الحق فنحو: قوله تعالى : [إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ] [5] ، وأما الباطل فنحو قوله عز وجل :

---

[1]) المفردات ص 101.

[2]) سورة الأنعام من الآية رقم 1.

[3]) سورة الشورى من الآية رقم 11.

[4]) سورة البقرة من الآية رقم 22.

[5]) سورة القصص من الآية رقم 7.

[الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ] [1].

الخامس : يجرى مجرى (صار وطفق) فلا يتعدى نحو : جعل زيد يقول كذا [2].

فالأوجه الأربعة الأول جاء الفعل متعديا ، أما الوجه الخامس فأتى الفعل فيه غير متعد على اعتبار أن أفعال المقاربة لا توصف بتعد ولا لزوم.

وعلى هذا المعنى جاء الفعل فى قول كعب :

30 – وقال للقوم حاديهم وقد جعلتْ *وُرْقُ الجنادب يركضن الحصا قيلوا

فجملة (يركضن الحصا) خبر لـ (جعل) ومعناه : (شرع) و (ورقُ الجنادب) اسمها. قال ذلك ابن هشام [7].

ومن الغريب أن يقول أبو حيان : ولم يذكر النحويون فى معانى (جعل) : شرع [8].

غريب البيت : الحادى : السائق للإبل. والورق : جمع ورقاء ، وهو اللون الأخضر القريب من السواد يشبه الرماد. الجنادب : صغار الجراد. وقيلوا : من القيلولة ، وهو النوم فى نصف النهار يركضن : يحركن ويرمين.

---

1) سورة الحجر الآية رقم 91.

2) المفردات ص 101.

7) شرح قصيدة كعب ص228.

8) البحر 33/4.

المعنى : فى هذا وفى الصحراء القاحلة يقول الحادى : قيلوا ، لشدة الحر ، حتى إن الجنادب لم تستطع الطيران من شدة الحر ، فتنزل فى الأرض تتفحص الحصا لتتزود وتستظل تحته.

(ج ل و)

تجلو أى : تكشف ، ومنه : جلوت الخبر أى : أوضحته وكشفته ، وجلا الخبر نفسه ، أى اتضح ، وانكشف ، وهو يتعدى ، ولايتعدى ومصدرهما (الجلاء) بالفتح والمد ، ولهذا سمى الإقرار بالشئ جلاء ، لأنه يكشف الحق ويوضحه [1] ، وجلا القوم الموضع : تفرقوا ، وجلاهم الجدْب : فرقهم [2].

قال ابن الأعرابى : جلاه عن وطنه فجلا ، أى : طرده فذهب [3].

وقد جاء الفعل (جلا) بلفظ المضارع متعدياً فى قول كعب :

3- تجلو عوارض ذى ظَلَم إذا ابتسمت *** كأنه مَنْهَلٌ بالرَّاح مَعْلُولُ

الغريب : تجلو : تصقل : العوارض : الأسنان التى فى عرض الفم ، وهى أول ما يبدو عند الضحك. الظلم : بريق الأسنان ، أو اللعاب الذى يسيل عليها. منهل : اسم مفعول من النهل وهو الشرب أول مرة. الراح : الخمر. معلول : من العلل وهو الشرب مرتين.

---

[1]) شرح قصيدة كعب لابن هشام ص 74 ، وينظر المصباح المنير (جلو).

[2]) اللسان ، وتاج العروس ، والصحاح ، ومختار الصحاح ، والمصباح المنير مادة (جلو) والمزهر 2 / 273.

[3]) اللسان ، والتاج (جلو).

المعنى : إن سعاد إذا ابتسمت كشفت للناظر عن أسنان ذات بياض ورقة ، وكأن ثغرها لطيب رائحته قد سقى الخمر مرة بعد أخرى.

(ح ل ل)

(حل) : الحِلُّ – بالكسر – : الحلال ، وهو ضد الحرام ، وضد المُحَرّم ، يقال : شئ حلال أى : سائغ الانتفاع به ، وشئ حرام : ممنوع منه قيل : وسمّى حلالا لا نحلال عقْد المنع منه ، قال الراغب : ومن حَلِّ العقدة استعير : حلَّ الشئُ حِلاّ [1].

والفعل منه (حَلَّ) حِلاِّ ، على قياس الفعل المضاعف اللازم ويقال : هذا حِلُّ أى : حلال ، ويقال : هو حِلُّ وبِلُّ على سبيل التوكيد وحل المحرم من إحرامه حِلاّ ، : إذا خرج من حِرْمِه. ومنه قوله تعالى : [وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا] [2] ، وقرئ (أحللتم) ، وهى لغة فى (حلَّ) يقال : حَلّ من إحرامه وأحل [3] ، أما حلَّ المكان وبه – كنصر – حلولا : نزل به [4].

قال الراغب : أصله من حلَّ الأحمال عند النزول ، ثم جُرِّد استعماله للنزول فقيل : حل حلولا [5].

وجاء فى اللسان والتاج : حلَّ بالقوم وحلهم.... فإما أن يكونا لغتين كلتاهما وُضع ، وإما يكون الأصل : حلَّ بهم ، ثم حذفت الباء ، وأوصل الفعل إلى ما بعده فقيل : (حلّه).

---

[1]) المفردات ص 135.

[2]) سورة المائدة من الآية رقم 2.

[3]) الكشاف 1 / 592 ، البحر 3 / 421.

[4]) المصباح المنير ، واللسان ، والتاج ، والقاموس (حلل).

[5]) المفردات ص 135.

فكما هو واضح إذا كان (حلَّ) بمعنى : نزل ، فإنه يتعدى بنفسه وبالحرف. أما إذا كان بمعنى : وقع ووجب فإنه لايكون إلا لازما كـ : حل أمرُ الله عليه – كضرب – حلولا : وجَب. ومنه قوله تعالى : [فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى] [1].

وقد جاء الفعل (حل) – الذى هو ضد (حَرُم) – بلفظ المضارع فى قول كعب وهو لازم :

47– إذا يساورُ قِرنا لايحلُّ له *** أن يترك القِرن إلا وهو مجدولُ

فـ (أن) وما دخلت عليه فى تأويل مصدر فاعل (يَحلُّ)

أما غريب ومعنى البيت فقد سبق [2].

(خ ذ و)

(خذا) : خذا الشئ يخذو خذواً : استرخى ، وخَذِى – بالكسر – مثله ، وخذيت الأذنُ خذا ، وخذت خَذْواَ : استرخت من أصلها على الخدين ، وقيل انكسرت [3] ، ويقال : خذى الرجلُ : ضعف وذل ، وأخذاه : أخضعه وأذله[4].

يتبين من ذلك أن مادة هذا الفعل لازمة إلا إذا عديت بالهمزة وجاءت فى بيت كعب مجردة :

26 – تَخذِى على يسراتٍ وهى لاحقةُ *** ذوابل مَسُّهُنَّ الأرض تحليلُ

---

[1]) سورة طه من الآية رقم 81.
[2]) البحث ص مادة (ترك).
[3]) اللسان (خذو).
[4]) المعجم الوسيط (خذو).

الغريب : اليسرات : القوائم الخفاف. وهى لاحقة : الضامرة التى تلحق بالنوق السابقة لها من قبل ، أو إلى الديار البعيدة أو لأنها ضامرة تلاحقت قوائمها. والذوابل : الرماح الصلبة القاسية وتحليل : أى قليل.

المعنى : الناقة سريعة ترفع قوائمها عن الأرض سريعا أثناء سيرها ، وكأنها تلاحق الرماح ، ولاتمسُّ الأرض بقوائمها إلا قليلا.

(خ لّ ى)

خَلَّى : خَلَّى الأمرَ تخْليةً : تركه. والتضعيف للتعدية ومنه : وخَلّى سبيله : تركه وأرسله ، وخَلَّى بينهما : تركهما مجتمعين ومنه قوله تعالى : [فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ][1] ، والفعل المجرد من هذه المادة لا يتعدى إلا بحرف الجر.

وعلى رسل الآية الكريمة جاء قول كعب :

36 – فقلت : خلُّوا سبيلى لا أباكم *** فكلُّ ما قدّر الرحمنُ مفعولُ

الغريب : خلوا سبيلى : لا تعترضوا طريقى. لا أبا لكم : ذم لهم لكونهم لم يدافعوا عنه ، أو صيغة مدح على سبيل التهكم.

المعنى : لماّ يئس من نصرة أخلائه ، أمرهم أن يخلّوا طريقه ، ولا يحبسوه عن المثول بين يدى النبى – صلى الله عليه وسلم – ليمضى فيه حكمه ، فإن نفسه قد أيقنت أن كل شئ قدرّه الله تعالى واقع لا محالة.

(خ ى ل)

(خيل) : خال الشئَ يخال خَيْلا ، وخِيلة ، وخَيْلة ، وخالاً ، خِيَلاً ، وخَيَلانا ، ومَخالة ، ومَخِيلة ، وخيلولة : ظنه ، وهو من باب (ظننت) وأخواتها

[1]) سورة التوبة من الآية رقم 5.

التى تدخل على الابتداء والخبر ، فإن ابتدأت بها أعملت ، وإن وسَّطتها أو أخرت فأنت بالخيار بين الإعمال والإلغاء. وتقول فى مستقبله : (إخال) – بكسر الألف ، وهو الأفصح ، وبنو أسد يقولون : (أخال) – بالفتح – وهو القياس ، والكسر أكثر استعمالا. و (يخل) من قولهم : (من يسمع يخل) مشتق من (التخيل) [1].

وقد جاء الفعل (خال) فى قول كعب بصيغة المضارع للواحد المتكلم بكسر الألف على اللغة الفصيحة ، وإن كان شاذا قياسا :

12- أرجو وآملُ أن تدنو مودتها *** وما إخالُ لدينا منك تنويلُ

وفى رفع (تنويل) قولان :

الأول : أن يكون فاعلا إما بالظرف الأول أو الثانى ، أما على قول الأخفش والكوفيين إنه لايشترط فى إعمال الظرف الاعتماد فلا إشكال ، وأما على قول الجمهور إن ذلك شرط فعلى أن يكون (إخال) معترضة بين النافى والظرفين ، فإن قلت : هل يجوز أن يكون الظرفان قد تنازعاه ، فإن أعملت الأول أضمرت فى الثانى اتفاقاً ، وإن أعملت الثانى أضمرت فى الأول عند البصرين ، وحذفت معموله عند الكسائى ، وأعملت فى الاثنين عند الفراء ، كما تقول فى : قام وقعد زيد ؟

قلت : شرط صحة التنازع أن يكون بين العاملين ارتباط ، فلا يجوز نحو : قام قعد زيد بغير عطف ، وهذا بمنزلته.

فإن قلت : فما الدليل على مازعمته مع صحة الاعتراض بين النافى والمنفى ؟

---

[1]) تهذيب اللغة ، واللسان ، والقاموس (خ ى ل).

قلت : قول الشاعر من المنسرح :

ولا أراها تزال ظالمة *** تحدثُ لى قرحة وتنكؤُها

وقد ثبت الاعتراض بين الحرف ومصحوبه فى كلمتى : خلت وإخال أنفسهما فالأول قول الشاعر من المنسرح :

ماخِلتُنى زلتُ بعدكم ضمنا *** أشكو إليكم حُمَوَّة الألم

والثانى قول زهير من الوافر :

وما أدرى وسوف أخال أدرى *** أقوم آل حِصْنٍ أم نساءُ

القول الثانى : أن يكون مبتدأ مخبرا عنه بالظرف الأول ، أو الثانى ، أو كليهما ، وساغ الابتداء به لتقدم النفى ولتقدم خبره ظرفا ، وإذا قدر الظرفان خبرين ، وقدر لكل منهما متعلق يخصه.

فإن قلت : أخبرنى عن (إخال) فى البيت ، أمعملةٌ ، أم ملغاة أم معلقة ؟

قلت : كل ذلك جائز.

أما الإلغاء : فعلى أن النافى لما تقدمها أزال عنها الصدر المحض فسهل إلغاؤها ، كما سهّل إلغاء (ظننت) تقدم (متى وأنى) أو على تقدير النافى داخلا على الجملة الاسمية ، وتقدير (إخال) معترضة بينهما – كما تقدم.

وأما التعليق : فعلى أن الأصل لـ (لدينا) فعلق الفعل باللام ، ثم حذفت ، وبقى التعليق.

وأما الإعمال : فجزم به ابن مالك بدر الدين ، وليس كذلك ، ووجهه أن يكون مفعولها الأول ضمير الشأن للحديث : (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون) ، وحكاية الخليل : إن بك زيد مأخوذ ، أى : أنه

، كذا قالوا ، وليس بمتعين فى حكاية الخليل ، بل يجوز أن يكون التقدير : إنك ، وهو أولى ، لأن ضمير الشأن خارج عن القياس لعوده على المتأخر ، ولتفسيره بالجملة ، فلا ينبغى الحمل عليه مع إمكان غيره ، ولهذا كان الأولى فى الضمير المنصوب (بأن) من قوله تعالى : [إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ] [1] ، أن يقدر عائدا على الشيطان ، لاضمير الشأن.

ومما يؤيد ذلك قراءة بعضهم (وقبيله) بالنصب ، وضمير الشأن لايتبع بتابع.

وجملة (لدينا منك تنويل) لا محل لها إن قدرت (إخال) ملغاة ، لانها حينئذ مستأنفة ، ومحلها النصب إن قدرت معملة أو معلقة ، لأنها مفعول ثان على الأول ، وفى موضع المفعولين على الثانى [2].

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [3].

(د ن و)

(دنا) منه ، وإليه ، وله ، دُنُوًّا ، ودناوة : قرب ، فهو دانٍ ، والجمع : دُناة ، والحامل : دنا نتاجُها أو وضعُها.

وادْنُهْ : هو أمر بالدنو والقرب ، والهاء فيه للسكت ، وجئ بها لبيان الحركة [4] ،

وعليه فالفعل (دنا) لازم ، وقد جاء بلفظ المضارع فى قول كعب :

---

1) سورة الأعراف من الآية رقم 27.
2) شرح قصيدة كعب ص 161 : 166 بتصرف.
3) البحث مادة (أمل).
4) القاموس واللسان ، ومختار الصحاح ، والمعجم الوسيط (دنو).

12- أرجو وآمل أن تدنو مودَّتُها * وما إخال لدينا منك تنويلُ**

فـ (مودتها) فاعل لـ (تدنو) ، واكتفى به.

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [1].

(د و م)

دام الماء يدوم : سكن ، وكل شئ سكن فقد دام ، ومنه دام الشئ إذا طال زمانه ، وظل دَوْمُ ، وما دوم : دائم [2].

ودام يدوم ، كقال يقول ، وبابه (نصر) ، وهو قياس فى الأجوف الواوى. قال الفراء : هذه لغة الحجاز ، وتميم تقول : دِمْتُ تدوم. وقال الزجاج : دِمْتُ تدام ، مثل : نمت تنام.

وعلى قول الفراء يكون وزَن (دام) فَعِل – بكسر العين – يفْعَل – بفتحَها – وبابه (علم وخاف) [3].

وقد ورد الفعل (دام) فى قول كعب بصيغة المضارع :

8 – فما تدومُ على حالٍ تكونُ بها * كما تلوَّن أثوابها الغولُ**

وكما هو واضح فى البيت أن (تدوم) تامة لا ناقصة ، لأن (ما) المتقدمة عليها نافية لا ظرفية ، ولأنها بلفظ المضارع ، والناقصة جامدة على لفظ

---

[1]) البحث مادة (أمل).

[2]) القاموس ، واللسان (دوم).

[3]) البحر المحيط 2 / 498.

المضى على الصحيح ، وعلى ذلك فالفعل (يدوم) بمعنى : يستمر إلا أنه منفى ، وعليه فهو لازم.

الغريب : الغول : سحرة الجن تتلون بألوان شتى فى البرارى ، من الحيوان ، والإنسان ، وتأخذ جانبى الطريق فى الفلاة يتبعها السائر فيضل الطريق فيهلك.

المعنى : أن محبوبته لا تدوم على حال فى محبتها فتتلون بأحوالها معه كما يتقلب الغول بصور شتى.

(ر أ ى)

(رأى) الرؤية : إدراك المرئ ، ورأى الشئ رؤية ، أبصره بحاسة البصر ، وبابه (فتح) ، وتحذف الهمزة من مضارعه فيقال : رأى يرى ، وترى ، ونرى ، وأصله : رأى يَرْأى ، وأكثر لغات العرب فيه تخفيف همزته ، وإلقاء حركتها على الراء قبلها ، ويتعدى إلى واحد ، لأنه من أفعال الحواس.

وورد كذلك فى قول كعب :

41 – لقد أقومُ مقاما لو يقوم به *** أرى وأسمع ما لو يسمع الفيلُ

ومفعول (أرى) محذوف أى : أرى مالو رآه الفيل لظل يرعد ، وحذف لدلالة مفعول (أسمع) عليه.

الغريب : لقد أقوم بمعنى الماضى أى : لقد قمت. المقام : مجلس النبى – صلى الله عليه وسلم –.

المعنى : إنى قمت مقاما بحضرة الرسول – صلى الله عليه وسلم – أرى وأسمع فيه ما لو رآه الفيل أو سمعه لظل يرعد منه مع ضخامته وعظمه.

(ر ج و)

(رجا) : الرجاء من الأمل ، وهو نقيض اليأس ، ممدود. رجاه يرجوه رجوا ورجاء ورجاوة [1].

قال الراغب : الرجاء : ظن يقتضى حصول ما فيه مسرة ، وقد يكون الرجاء بمعنى الخوف ، ووجه ذلك أن الرجاء والخوف متلازمان [2] ، والفعل (رجا) من الأفعال المتعدية ، وقد جاء بصيغة المضارع فى قول كعب :

12 – أرجو وآملُ أن تدنو مَودَّتُها *** وما إخالُ لدينا منك تنويل

فقوله : (أن تدنو) تنازعاه الفعلان : (أرجو ، وآمل) مفعولا لهما ، فأعمل الثانى ، وحذف مفعول الأول – كما سبق –[3].

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [4].

(ر ح ل)

رحل عن المكان رَحْلا ، ورحيلا ، وتَرْحالا ، ورِحْلةً : سار ومضى. ورحل البعيرَ يرحله رحْلا فهو مرحول ورحيل ، وارتحله : جعل عليه الرحّل ،

---

[1]) القاموس ، واللسان (رجا).
[2]) المفردات ص 194.
[3]) البحث ص 163.
[4]) البحث مادة (أمل).

ورحله رحلة : شد عليه أداته. ويقال : رحلتُ البعيرَ أرحله رحْلا إذا علوته. ويقال : رُحِل فلان بمكروه ، ورحله بسيفه : علاه به ، وفى الحديث : (لتكفَّنَّ عن شتمه أو لأرْحَلَنَّك بسيفى).

وارتحل بمعنى : رَحَل البعيرَ : جعل عليه الرحل وركبه ، وفى الحديث أن النبى – صلى الله عليه وسلم – سجد فركبه الحسن فأبطأ فى سجوده ، فلما فرغ سئل عنه فقال : إن ابنى ارتحلنى فكرهت أن أعجله [1] ، وارتحل البعيرُ : سار ومضى والقوم عن المكان : انتقلوا كترحَّلوا [2].

فنلاحظ أن (رحل) أتى بمعنيين : الأول : إذا كان بمعنى : سار ومضى فهو لازم ، والثانى : إذا كان بمعنى : الاعتلاء والإمتطاء فهو متعد وقد جاء على المعنى الأول فى قول كعب :

2 – وما سعاد غداة البين إذ رحلوا *** إلا أغن غضيض الطرف مكحول

الغريب : البين : البعد والفراق. الأغن : الظبى الصغير الذى فى صوته غنة وهو صوت يخرج من اللسان والأنف. غضيض الطرف : فاتر العين مكحول : الكحل سواد يعلو جفون العين من غير اكتحال.

المعنى : شبه الشاعر محبوبته (سعاد) وقت فراغها له بالظبى الصغير، الموصوف بغنة الصوت وغض الطرف والكحل فى أجفاف العيون.

---

[1]) ينظر اللسان ، والقاموس المحيط ، وتاج العروس (رحل) ، والأفعال لابن القوطية ص 255 ، وكتاب الأفعال للسرقطى 2 / 31.

[2]) القاموس المحيط (رحل).

(ر ك ض)

(ركض) : رَكَضَ الدابة يرْكُضُها رَكْضاً : ضرب جنبيها برجله ، وركضتِ الدابةُ نفسُها [1].

قال الراغب : الرَكْضُ : الضرب بالرجل ، فمتى نسب إلى الراكب فهو إعداء مركوب نحو : ركضت الفرس ، ومتى نسب إلى الماشى فوطء الأرض [2] وفعله متعد بمعنى الاستحثاث ، استحثاثه للعدو ، ولازم بمعنى العدو.

قال صاحب المصباح : يتعدى بنفسه إلى مفعول ، فيقال : ركضتُ الفرسَ ، ثم كثر حتى أُسند الفعل إلى الفرس ، فاستعمل لازما ، فقيل : ركَضَ الفرسُ. وقال أبو زيد : يستعمل لازما ومتعديا.... ومنهم من منع استعماله لازما ، ولا وجه للمنع بعد نقل العدل [3].

وفى القاموس : رُكِض الفرس – كَعُنِىَ – فرَكَض هو.

وقال ابن هشام : رَكَض الدابةَ يرْكَضُهُا ركضا ، لأن معناه : دفعها فى جنبيها برجليه لتسير ، ثم كثر ذلك حتى جُعل بمعنى حملها على السير ، وإن لم يدفع بالرجلين ولا غيرهما ، وقولهم : ركضتِ الدابةُ – بفتح الراء والضاد – بمعنى : عدت ، عدّه فى اللحن الجوهرى والحريرى وغيرهما ، قالوا : الصواب : رُكِضَت ، على بناء ما لم يسم فاعله ، وقال ابن سيدة فى المحكم : ركض الدابةَ يركضُها ، وركضت هى. وأباها بعضهم أ هـ.

---

[1]) اللسان (ركض).

[2]) المفردات ص 208.

[3]) المصباح المنير (ركض).

والصواب عندى الجواز لقولهم : ركض الطائرُ ركضا ، إذا أسرع فى طيرانه[1].

فالفعل قد استعمل متعديا ولازما وجاء فى بيت كعب متعديا وبصيغة المضارع :

30 – وقال للقوم حاديهم وقد جعلتْ *** وُرْقُ الجنادب يركُضن الحصا قيلوا

فـ (الحصا) مفعوله.

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [2].

(ر م ى)

(رمى) : رمى الشئَ ورمى به : ألقاه [3] ، وقال الراغب : الرمى يقال فى الأعيان كالسهم والحجر: نحو: [وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى][4]، ويقال فى المقال كناية عن الشتم [5].

وروى أبو عمروعن أبى العباس المبرد أنه قال : وما رميت الرعب والفزع فى قلوبهم إذ رميت بالحصى ولكن الله رمى [6].

فالفعل (رمى) أتى متعديا بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى ، وورد فى قول كعب متعديا بنفسه :

---

1) شرح قصيدة كعب ص 227.
2) البحث مادة (جعل).
3) القاموس (رمى).
4) سورة الأنفال من الآية رقم 17.
5) المفردات ص 209.
6) اللسان (رمى).

16 – ترمى الغيوب بعينى مفرد لهِقٍ * إذا تَوَقَّدتْ الحزَّاز الميلُ**

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [1].

(ز ع م)

(زعم) : الزعم : قول يقترن به الاعتقاد الظنى [2] ، وقال الراغب الاصفهانى : الزعم حكاية قول يكون مظنة للكذب ، ولهذا جاء فى القرآن فى كل موضع ذم القائلون به [3].

وقال ابن هشام : هو قول يدعيه المدعى ، محتمل للحق والباطل ، وغلب استعماله فى الباطل ومنه قوله تعالى : [زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا][4].... ومن استعماله فى الحق قول أبى طالب يخاطب سيدنا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من الكامل :

ودعوتنى وزعمت أنك ناصح * ولقد صدقت وكنت ثمَّ أمينا [5]**

ويطلق الزعم بمعنى القول. ومنه : زعمت الحنفية ، وزعم سيبويه ، أى : قال ، ومنه قوله تعالى : [أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا] [6]، أى كما أخبرت [7] ، ومنه أيضا قول أبى زبيد الطائى من البسيط :

---

[1]) البحث مادة (توقد).
[2]) البحر 3 / 276.
[3]) المفردات ص 218.
[4]) سورة التغابن من الآية رقم 7.
[5]) شرح قصيدة كعب ص 139.
[6]) سورة الإسراء من الآية رقم 92.
[7]) المصباح (زعم).

يالهف قلبى إن كان الذى زعموا حقا !! وماذا يرد اليوم تلهيفى[1].

المعنى : إن كان الذى قالوه حقا.

وباب (زعم) : (نصر) – كما فى اللسان – وفى المصباح من باب : (نصر وفتح). وزَعَمَ به يزْعُمُ زَعْماً : كفل [2].

وفى الحديث : (الزعيم غارم) أى الكفيل.

قال أبو حيان : ويقال : زعم بمعنى : كفل ورأس فيتعدى إلى مفعول واحد مرة بنفسه ، وبحرف جر أخرى ، ومنه قوله تعالى : [وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ] [3]. أى : كفيل به [4] ، وعلى هذا المعنى جاء الفعل (زعمت) فى قول كعب :

9- تمسَّكُ بالعهد الذى زعمتْ * إلا كما يُمْسِك الماءَ الغرابيلُ**

قال ابن هشام وقوله : (زعمت) بمعنى : (تكلفت) أى : الذى زعمت به وأجاز أن يكون بمعنى : (قالت) أيضا [5].

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [6].

---

1) اللسان (زعم) وذكر شواهد أخرى.
2) البحر 3 / 276.
3) سورة يوسف من الآية رقم 72.
4) البحر 7 / 350.
5) شرح قصيدة كعب ص 138 ، 139.
6) البحث مادة (أمسك).

(ز و ل)

(زال) : الـزوال : الـذهاب والاسـتحالة ، والإضـمحلال ، زال يـزول زوالا ، وزويلا وزؤولا [1] ، وبابـه : نصر ، ويتعدى بالهمزة والتضعيف ، فيقال : أزلته ، وزوّلته. وزلت عن مكانى زوالا وزؤولا وأزلت غيرى إزاله [2].

وجاء المجرد منه لازما ، وقد اجتمع الماضى والمضارع فى قوله تعالى : [إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ][3].

وعلى رسل الآية الكريمة جاء الفعل لازما فى بيت كعب بيد أنه بصيغة الأمر :

51 – فى فتية من قريش قال قائلهم *** ببطن مكة لماّ أسلموا زولوا

فـ (زولوا) فعل تام مكتفٍ بفاعله.

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق[4]

ومن مجيئها تامة أيضا مجيئها فى هذا البيت التالى للبيت السابق :

52 – زالوا فما زال أنكاسُ ولا كُشُفُ *** عند اللقاء ولامِيل معازيلُ

فـ (زال) هذة تامة ، ومعناه : ذهبوا وانتقلوا ، وكذلك الثانية ، بمعنى : فما ذهب ولاانتقل هؤلاء الذين هذه صفتهم.

---

[1]) اللسان (زول).
[2]) السابق (زول).
[3]) سورة فاطر من الآية رقم 41.
[4]) البحث مادة (أسلم).

الغريب : الانكاس : جمع نكس وهو الرجل الضعيف. والكشف : جمع كشف ، وهو الرجل الذى لاترس معه يحمى رأسه فى الحرب. الميل : جمع أميل : وهو الذى لاسيف معه ، أو الذى لايحسن الركوب على الخيل فيحمل على السرج. والمعازيل : جمع أعزل : وهو الذى لاسلاح معه.

المعنى : لمآ قال لهم الرسول – صلى الله عليه وسلم – هاجروا وقاتلوا امتثلوا أمره وقاتلوا وهم حملة سلاح ، شجعان فى الحرب ، لاينكشفون ولاينهزمون.

(ز ى ل)

(زال) : من أخوات (كان) وهى التى مضارعها (يزال) ، وهى من ذوات الياء ، ووزنها : (فَعَلَ يَفْعَلُ). ويدل على أن عينها ياء ماحكاه الكسائى فى مضارعها وهو (يزيلُ) ، ولا تستعمل إلا منفية بحرف نفى [1] ، ولا يصح أن يقال : ما زال زيد إلا منطلقا ، وذلك أن (زال) يقتضى معنى النفى ، إذ هو ضد الثبات ، وما ولا : يقتضيان النفى ، والنفيان إذا اجتمعا اقتضيا الإثبات ، فصار قولهم مازال يجرى مجرى كان فى كونه إثباتا ، فكما لا يقال : كان زيد إلا منطلقا ، لا يقال : ما زال زيد إلا منطلقا [2].

وجاء الفعل ناقصا بصيغة المضارع فى قول كعب :

49 – ولا يزال بواديه أخوثقةٍ * مُطرَّحَ البز والدِّرسان مأكولُ**

فالجر والمجرور (بواديه) خبر مقدم ، و(أخو ثقة) الاسم مؤخر.

---

[1]) البحر 2 / 134.

[2]) المفردات ص 216 (زيل).

الغريب : أخوثقة : يراد به الشجاع. مطرح : مخضب بالدماء. البز : السلاح. الدرسان : الثياب الدراسة الخلقة.

المعنى : لا يمر بوادى هذا الأسد أحد من الأقوياء الشجعان إلا طرحه ومزق ثيابه ، ولحمه ، وأكله ، وهذا الأسد لايأكل إلا الأقوياء الشجعان.

(س ا و ر)

سور : السوْرُ : وثوب مع علو ، ويستعمل فى الغضب ، وفى الشراب ، يقال : سَوْرَة الغضب ، وسَوْرَةَ الشراب ، وسُرت إليك ، وساورنى فلان ، وفلان سَوَّار : وثاب [1] ، وساوره مُساورة وسِوَاراً : واثبه ، والسَّوَّارُ : الذى يواثب نديمه إذا شرب – يعنى الخمر – والسَّوْرَة : الوثبة [2].

فكما هو واضح أن الفعل المجرد منه لازم لتعديه بـ (إلى) أما المتعدى منه ما فيه ألف المفاعلة والغلبة فهو ما فى بيت كعب :

47 – إذا يساور قِرنا لايحلُّ له *** أن يترك القِرن إلا وهو مجدولُ

فـ (قرنا) مفعول (يساور).

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [3].

(س ع ى)

(سعى) : سعى يسعى من قولهم : سعى به إلى السلطان سعاية ، إذا وشى به ، أو من قولهم : سعى سعيا : إذا عدا ، ومنه قوله : – صلى

---

[1]) المفردات ص 254.
[2]) اللسان (سور).
[3]) البحث مادة (ترك).

الله عليه وسلم – : (إذا أتيتم الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون) أو من قولهم : سعى إليه ، إذا أتاه ، ومنه قوله تعالى : [فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ] [1][2].

وقال الراغب : ويستعمل للجد فى الأمر خيرا كان أو شرا ، وأكثر ما يستعمل فى الأفعال المحمودة [3].

والسعى : المشى بسرعة ، وهو دون العدو ، وإذا عُدِّى بـ (إلى) كان بمعنى : المُضِىَّ ، وإذا كان بمعنى : العمل عُدِّى بـ (اللام) [4] ، وهذا الفعل لا يكون إلا لازما وجاء كذلك فى قول كعب :

34 – سعى الوشاةُ جانبيها وقولهم *** إنك يا بن أبى سُلمى لمقتولُ

فإن قيل : لقد عدى إلى (جانبيها) ، قيل : (جانبيها) : ظرف مكان ، والظروف يستوى فى التعدى إليها اللازم والمتعدى ، كما نقول : جلست مكان زيد ، وقعدت موضعه.

الغريب : الوشاة : جمع واشٍ ، وهو الذى ينقل الكلام بين الناس على سبيل الإفساد. جانبيها : حواليها. مقتول : متوعد بالقتل ، لأن النبى – صلى الله عليه وسلم – قد أهدر دمه فى أول الأمر.

المعنى : إن الواشين يكادون يحيطون بناقته قائلين له : إنك يا كعب بن زهير سوف يقتلك محمد.

---

[1]) سورة الجمعة من الآية رقم 9.

[2]) شرح قصيدة كعب ص 236 ، 237.

[3]) المفردات ص 238.

[4]) اللسان (سعى).

(س م ع)

(سمع) : السمع : قوة فى الأذن به يدرك الأصوات [1] ، (سمع) – كـ (علم) – : سَمْعاً وسماعاً. ويتعدى بنفسه وبالحرف [2] ، ومن التعدى بالحرف قوله تعالى : [وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ] [3] ، وقوله تعالى : [لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى] [4] – بالتخفيف [5] ، ومن المتعدى بنفسه قوله تعالى [لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ] [6].

قال ابن القيم : فِعْلُ السمع يراد به أربعة معان :

أحدهما : سمع إدراك ومتعلقه الأصوات.

الثانى : سمع فهم وعقل ومتعلقه المعانى.

الثالث : سمع إجابة وإعطاء ماسئل.

الرابع : سمع قبول وانقياد.

قال : وإذا عُرف هذا : فسمع الإدراك يتعدى بنفسه ، وسمع القبول يتعدى باللام تارة ، وبـ (من) وهذا بحسب المعنى ، فإذا كان السياق يقتضى

---

1) المفردات ص 248.
2) المصباح ، والتاج (سمع).
3) سورة المنافقون من الآية رقم 4.
4) سورة الصافات من الآية رقم 8.
5) التاج (سمع).
6) سورة آل عمران من الآية رقم 181.

القبول عدى بـ (من) وإذا كان يقتضى الانقياد عدى باللام وأما (سمع) الإجابة فيتعدى باللام نحو : (سمع الله لمن حمده) [1].

ومن المعنى الأول جاء الفعل (أسمع ، وسمع) فى بيت كعب :

41 – لقد أقوم مقاما لو يقوم به *** أرى وأسمع ما لو يسمع الفيلُ

فمفعول (أسمع) الاسم الموصول (ما) ، ومفعول (يسمع) الضمير العائد على الاسم الموصول : اسمع ما لو يسمعه الفيل لظل يرعد ، الآتى فى البيت الذى بعد هذا البيت.

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [2].

(س و ط)

السوط : خلط الشئ بعضه ببعض ، وساط الماءَ وغيره ، يسوطه سوطا إذا خلطه وضربهما حتى اختلطا وهو من باب : قال يقول [3] ، وقيل منه للآلة يضرب بها (سوط) لأنه يسوط اللحم بالدم [4] ، وكما هو واضح فالفعل من الأفعال المتعدية.

وقد جاء الفعل (ساط) فى قول كعب بالبناء للمجهول :

7 – لكنها حلةٌ قد سيط من دمها *** فجْع وولْعٌ وإخلافٌ وتبديلُ

---

[1]) بدائع الفوائد 2 / 75 ، 76.

[2]) البحث مادة (رأى).

[3]) اللسان ، ومختار الصحاح (سوط).

[4]) شرح قصيدة كعب ص 125.

الغريب : سيط : أى خُلط بدمها هذه الصفات. الفجع : الإصابة بالمكروه والنوازل. الولع : الكذب. الإخلاف : خلف الوعد.

المعنى : إن صداقتها لازمها الكذب وإخلاف وتبديل المواعيد ، والفجيعة أن هذه الصفات صارت سجية لها وطبيعة لاتفارقها.

(ش ج ج)

الشجُّ : الكسر والشق ، ومنه : شجّ رأسه ، وشججها للمبالغة ، وأنشد سيبويه من الوافر :

وكنت أذل من وتد بقاع *** يُشَجِّجُ رأسه بالفهر واجى [1]

والفهر : حجر يملأ الكف. والواجى : مخفف من الواجئ بالهمز ، وهو داق الوتد.

ويقال : وشجّ المفازة يشُجُّها شجا : قطعها. وشج الأرض براحلته شجا : ساربها سيراً شديدا. وشجت السفينة البحر : خرقته وشقته [2] ، وكما هو واضح فالفعل متعد. ومضارعه : يشجُّ بالضم على القياس ، وبالكسر ، والمفعول : مشجوج على القياس ، وشجيج كذبيح وطريح [3].

وجاء الفعل (شج) بصيغة المبنى للمجهول فى قول كعب :

4 – شُجَّتْ بذى شَبَم من ماء محنية** صافٍ بأبطحَ أضحى وهو مشمولُ

---

[1]) الكتاب 3/ 555.

[2]) اللسان (شجج) ، وكتاب الأفعال للسرقطى 2 / 266.

[3]) شرح قصيده كعب ص 86.

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [1].

(ش ك ك)

وأصل الشك : إدخال فى الشئ ، ومنه قول عنترة من الكامل :

وشككت بالرمح الطويل ثيابه * ليس الكريم على القنا بمحرمِ[2]**

وشكَّه بالرمح والسهم ونحوهما ويشكُّه شكّاً : انتظمه ، وقيل : لا يكون الانتظام شكاً إلا أن يجمع بين شيئين بسهم أو رمح أو نحوه. وشككته بالرمح إذا خرقته وانتظمته [3].

فكما هو واضح أن الفعل مما يتعدى إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر.

وقد جاء الفعل فى بيت كعب مبنيا لما لم يسم فاعله ، وهو مما تعدى إلى مفعول واحد قبل بنائه للمجهول :

54 – بيضُ سوابغُ قد شُكَّتْ لها حلقُ * كأنه حَلَقُ القفعاء مجدولُ**

ولعل المفعول الذى أنيب عن الفاعل هو (الهاء) الراجع إلى الدروع التى يلبسونها والتى وصفت بالبياض والإسباغ.

الغريب : بيض السوابغ : هى الدروع الطويلة مجلوة تلمع أدخل حلق بعضها فى بعض فهى متماسكة قوية. القفعاء : نبات له شوك ينبسط على ظهر الأرض. مجدول : محكم الصنعة.

---

[1]) البحث مادة (أضحى).

[2]) شرح قصيدة كعب ص 269.

[3]) اللسان (شكك).

المعنى : يلبسون دروعا محكمة الصنعة تلمع ، مجلوة عن الصدأ ، طويلة ضافية على أجسامهم ، منبسطة كانبساط الحسك على وجه الأرض.

(ص د ق)

صَدَقَ يصْدُقُ صِدْقاً وصَدْقاً : قبل قوله ، أو خلاف كذب.

ويقال منه : صدق الرجلُ ، وصدق فى حديثه ، وصدقته فى القول ، وصدقته القول [1].

يجئ لازما كما يجئ متعديا لمفعول واحد أو لمفعولين ، وقيل : يتعدى إلى الثانى بالحرف ، فيكون من باب (اختار) [2].

وجاء لازما فى قول تعالى : [قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ] [3] ،

وجاء متعديا لمفعول فى قوله تعالى : [وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا] [4] ، وجاء متعديا إلى اثنين مصرح بهما فى قوله تعالى : [وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ][5].

والفعل (صدق) جاء فى بيت كعب متعديا لمفعوله بنفسه :

---

1) القاموس ، واللسان ، والصحاح (صدق).

2) انظر تعدى (صدق) فى : املاء ما من به الرحمن 1 / 135 ، والفتوحات الألهية 1 / 324 ، وتفسير أبى السعود 1 / 431 ، والبحر المحيط 3 / 78 ، 6 / 299.

3) سورة آل عمران من الآية رقم 95.

4) سورة المائد من الآية رقم 113.

5) سورة آل عمران من الآية رقم 152.

6 – أكرم بها خُلّةً لو أنها صدقت ** موعودها أو لو أن النصح مقبولُ

ويجوز أن يكون الفعل متعديا بحرف الجر المحذوف ، على حد قول أبى حيان صدقت زيدا الحديث ، وصدقت زيدا فى الحديث ، وقد تعدت (صدق) هذه فيما يتعدى بحرف الجر ، وأصله ذلك ثم يتسع فيه فيحذف الحرف ويصل الفعل بنفسه.

وقال فى قوله تعالى : [صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ] [1] ، (ما) إما أن يكون على اسقاط حرف الجر ، أى : فيما عاهدوا ، والمفعول الأول محذوف ، والتقدير صدقوا الله. وإما أن يكون (صدق) يتعدى إلى واحد ، كما تقول : صدقنى أخوك [2].

وعلى تقدير أبى حيان الأول يكون تقدير البيت : صدقتنى فى موعودها.

أما الغريب البيت ومعناه فقد سبق [3].

(ط و ل)

(طال) : طال الشئ يطول طُوْلا : امتدَّ. وبابه (كَرُمَ) بدليل مجئ الوصف منه على (فعيل) ، ولم يجئ من باب كرم من الأجوف اليائى إلا (هَيُؤَ) فيقال : هيؤ الرجل ، أى : صار ذا هيئة ، ومن الأجوف الواوى (طال). قال سيبويه : فأما طُلتُ فإنها فَعُلْتُ ، لأنك تقول : طويل وطوال ، كما قلت: قَبُح وقبيح [4].

---

[1]) سورة الأحزاب من الآية رقم 23.

[2]) البحر 7 / 223.

[3]) البحث مادة (أكرم).

[4]) الكتاب 2 / 359 ، وينظر أبنية الفعل بين القدامى والمحدثين ص 138.

فالفعل (طال) لازم ، لأنه لايكون منه فَعُلْتُهُ.

وجاء فى بيت كعب كالتالى :

37 – كلُّ ابن انثى وإن طالت سلامته ***يوماً على آلة حدباء محمولُ

فاكتفى الفعل بفاعله : (سلامته).

الغريب : ألة حدباء : هى النعش الذى يحمل عليه الميت.

المعنى : إذا كان كل من ولدته أنثى وإن عاش زمنا طويلاً سالما من النوائب ، فلابد له من الموت ، فمم الجزع يانفس وبما تفرحون أيها الشامتون.

(ظ ل ل)

(ظل) : ظل يفعل كذا يظل – بالفتح مضارع ظللت بالكسر – : إذا فعله نهارا ، كما قالوا : بات يفعل كذا ، إذا فعله ليلاً ، وقد يقال : ظل يفعل ، للعمل ليلاً أو نهارا على السواء ، ومنه يفهم معنى الاستمرار.

وتجئ (ظل) بمعنى (صار) كما يستعمل غيره من أخوات (كان) بمعنى الصيرورة نحو : بات ، وأصبح ، وأمس [1].

وجاء الفعل ناقصا بصيغة المضارع فى قول كعب :

29 – يوما يظل به الحرباء مصطخدا *** كأن ضاحية بالشمس مملولُ

فالحرباء اسمه ، ومصطخدا خبره. وقد سبق اختلاف النحويين حول جعله من الأفعال المتعدية ، أو عدم وصفه بتعد أو لزوم.

[1]) لسان العرب والقاموس (ظلل) والبحر 6 / 276.

الغريب : الحرباء : حيوان صغير يستقبل الشمس حيثما كانت ، ويتلون جلده بلون الأمكنة التى يحل بها. مصطخدا : محترقا بالشمس. ضاحية : أى بارز وقت الضحى للشمس. مملول : موضوع فى الرماد الحار وهى الملة.

والمعنى : أن الأكام تلفعت بالسراب فى يوم يظل الحرباء فيه محترقا بالشمس كأن ما برز منه للشمس مملول كما تمل الخبزة فى النار.

وجاء هذا الفعل أيضا فى قول كعب :

42 – لظل يُرْعِدُ أن يكون له *** من الرسول بإذن الله تُنويلُ

فأتى الفعل (ظل) ناقصا اسمه الضمير الراجع إلى الفيل فى البيت السابق لهذا البيت فى القصيدة.

والمعنى : (لظل تأخذه الرعدة من الخوف) ، فالخبر الفعل المضارع ونائبه (يُرْعَدُ).

وغريب البيت ومعناه قد سبق [1].

وكذلك جاء هذا الفعل بصيغة المضارع وهو ناقص فى قول كعب :

48 – منه تظل سباع الجوِ ضامزةً *** ولا تُمشَّى بواديه الأراجيلُ

فـ (سباع الجو) اسمه ، و (ضامزة) خبره.

[1]) البحث مادة (أرعد).

الغريب : الجو : البر الواسع. وضامزة – بالضاء والزاى المعجمتين – يقال : ضمز الرجلُ – بالفتح يضمز – بالضم – ضمزا : إذا سكت ، والبعير إذا أمسك جرته فى فيه ، فلم يجترها ، وكل ساكت فهو ضامز.

المعنى : يصف هذا الأسد بأن الأسود والرجال تخافه ، فالأسود ساكنة من هيبته والرجال ممتنعة من المشى في بواد يه.

(ع رّ د)

(عرّد) : التعريد : الفرار ، وقيل : سرعة الذهاب فى الهزيمة.

وعرّد الرجلُ عن قِرنه : إذا أحجم ونكل ، وعرّد الرجل تعريداً أى فرّ ، عَرِد الرجل إذا هرب [1].

والفعل من هذه المادة – كما هو واضح – لازم وهو ما جاء عليه قول كعب :

56 يمشون مشى الجمال الزهرِ يعصمهم * ضربُ إذا عرّد السودُ التنابيلُ

فجاء الفعل مكتفيا بفاعله (السود).

الغريب : الزهر : جمع أزهر وهو الأبيض ، يعنى أنهم سادات لاعبيد ، وعرب لا أعراب. يعصم : يمنع. والمعنى يحميهم من أعدائهم ويكفيهم عنهم ضرب ، وعرّد – كما سبق : فرّ وأعرض. السود : جمع أسود. والتنابيل : القصار.

[1]) اللسان (عرّد).

المعنى : يصفهم بامتداد القامة ، وعظم الخلق ، وبياض البشرة ، والرفق فى المشى ، وذلك دليل السؤدد والوقار ، وذلك بخلاف غيرهم ممن هو دونهم وقد فرّ وأعرض.

(ع ر ق)

العَرَقُ : ما جرى من أصول الشعر من ماء الجلد ، اسم للجنس لا يجمع ، وهو فى الحيوان أصل ، وفيما سواه مستعار. (عَرِق) عَرَقاً : وعَرِق الحائط عرقا : نَدى ، وكذلك الأرض الثرية إذا نتح فيها الندى حتى يلتقى هو والثرى ، وعرق السقاء : نتح منه اللبن [1] ، وهو من باب (طَرِب)[2].

فالفعل المجرد من هذه المادة لازم ، وكذلك جاء فى كلام كعب :

15- من كل نضاخة الذّفْرى إذا عَرِقَتْ *** عُرْضَتُها طامس الأعلام مجهولُ فـ (عرضتها) فاعل مكتفٍ به

الغريب : النضاخة : الفوارة. الزفرى : العظم خلف الأذن من يمين وشمال الناقة وهو أول ما يعرق منها عند السير. والزفر : الرائحة الطيبة. عرضتها : العرض الهمة. وطامس الأعلام : الدارس المتغير من علامات الطريق.

المعنى : إن ناقته كثيرة العرق ، طيبة الرائحة ، ولا يكون هذا إلا مع اشتداد سيرها. وهى تعرف الطريق ولو كانت علاماته دارسة مجهولة ، وذلك لكثرة أسفارها فى هذه المفاوز.

---

[1]) اللسان (عرق).

[2]) مختار الصحاح (عرق).

ومثل هذا الفعل : (عرق) فى مجيئه لازما قول كعب فى بيت آخر :

28 – كأن أوب ذراعيها إذا عَرِقَتْ * وقد تَلَفَّع بالقور العساقيلُ**

فالفعل (عرق) جاء لازما ، وفاعله مستتر عائد على ناقته.

أما لغة البيت ومعناه فقد سبق [1]

(ع ص م)

(عصم) : العصمة فى كلام العرب : المنع. وعِصْمةُ اللهِ عَبْدَهُ : أن يَعْصِمَه مما يوبقه. عَصَمَه يَعْصِمُه عَصْماً : منعه ووقاه [2].

ومنه قوله تعالى : [وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ] [3] ، وهذا الفعل كما هو واضح متعديا ، وجاء كذلك وهو بلفظ المضارع فى قول كعب :

56– يمشون مشى الجمال الزهرِ يعصمهم * ضربُ إذا عرّد السودُ التنابيلُ**

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [4].

---

[1]) البحث مادة (تلفّع).

[2]) اللسان (عصم).

[3]) سورة المائدة من الآية رقم 67.

[4]) البحث مادة (عرّد).

(غ د و)

(غدا) : الغَدَاةُ والغُدْوَةُ : البُكْرَةُ ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ، وغدا عليه غَدْواً وغُدُاً واغتدى : بكّر ، والاغتداء : الغُدُوُّ. وغاده : باكره ، وغدا عليه. والغُدُوّ نقيض الرواح ، ويأتى تاما وناقصا [1] ، و (غدا) من باب (سما) [2].

وفى استعمال (غدا) بمعنى (صار) فيكون فعلا ناقصا خلاف بين النحويين ، وقد ورد منه قوله تعالى : [وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ] [3] ، فـ (غدا) ، أى صرت تبوئ المؤمنين [4] ، ومن مجيئها متعدية بـ (على) قوله تعالى : [وَغَدَوْا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ] [5].

فهذا الفعل أتى لازما ، ومتعديا بنفسه (غاده : باكره) ومتعديا بحرف الجر (على) وناقصا.

وجاء فى بيت كعب لازما :

46 – يغدو فيلحمُ ضرغامين عيشُهما ***لحمُ من القوم معفورُ خراذيلُ

ففاعل (يغدو) الضمير العائد إلى الأسد المشبه بالضرورة فى البيت السابق لهذا البيت من القصيدة.

---

[1]) اللسان (غدا).
[2]) مختار الصحاح (غدا).
[3]) سورة آل عمران من الآية رقم 121.
[4]) الفتوحات 1 / 301.
[5]) سورة القلم الآية رقم 25.

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [1].

(غ ر ر)

(غرر) : غرّه يغُرُّه ، وغرورا ، وغِرّة ، فهو مغرور ، وغرير : خدعه وأطمعه بالباطل [2] ، والغِرُّ والغَرِيرُ : الشاب الذى لا تجربة له ، وغرته الدنيا : خدعته ، وما غرَّك بفلان : كيف اجترأت عليه [3].

وهو فعل متعد ، فقد صرح بمفعوله فى جميع مواضعه ومنها قوله تعالى : [وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا] [4] ، وقوله تعالى : [غَرَّ هَؤُلَاءِ دِينُهُمْ] [5] ، وقوله تعالى : [وَغَرَّتْكُمُ الْأَمَانِيُّ] [6].

وقد ورد الفعل بصيغة المضارع فى قول كعب :

10- فلا يَغُرَّنك ما منَّتْ وما وعدت *** إنّ الأمانَّى والأحلام تضليلُ

الغريب : لا يغرنك : لايخدعنك. منّت : قطعت على نفسها ، والأحلام : جمع حلم – بضمتين – وهو ما يراه النائم. تضليل : تفعيل من الضلال ، أى تضييع وإبطال.

المعنى : فلا يخدعك ما وعدت به وقطعته على نفسها فما هما إلا وهم وما هما إلا نفس التضليل مبالغة.

---

1) البحث مادة (ألحم).
2) اللسان (غرر).
3) البحر 8 / 449.
4) سورة الأنعام من الآية رقم 70.
5) سورة الأنفال من الآية رقم 49.
6) سورة الحديد من الآية رقم 14.

(ف د ى)

المفاداة : أن تدفع رجلا وتأخذ رجلا ، والفداء : أن تشتريه. فَداَهُ يفْدِيه فِداء وفِدَىً : إذا أعطى فداءه وعوَّضه ، وفداه بنفسه وفدَّاه : إذا قال له جُعلت فداك [1] ، ومنه قوله تعالى : [وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ] [2].

وذكر أبو حيان أن الفعل (فدى) يتعدى إلى مفعولين الثانى منهما حرف الجر [3].

وقد ورد مضارع الفعل (فدى) مبينا للمجهول فى قول كعب :

1 – بانت سعاد فقلبى اليوم متبول * متيم إثرها لم يُفْدَ مكبولُ ونائبه (مكبول).**

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [4].

(ف ر ح)

(فرح) : الفرح : نقيض الحزن ، وقال ثعلب : هو أن يجد فى قلبه خِفَّةً[5].

قال الراغب : الفرح : انشراح الصدر بلذة عاجلة ، وأكثر ما يكون ذلك فى اللذات البدنية [6].

---

1) اللسان (فدى).
2) سورة الصافات الآية رقم 107.
3) البحر المحيط 1 / 291.
4) البحث مادة (بين).
5) اللسان (فرح).
6) المفردات ص 377.

يقال : فَرِحَ به يَفْرَحُ فَرَحاً. فهو لازم. ومنه قوله تعالى : [فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ] [1] ، ويتعدى هذا الفعل بالتضعيف والهمزة فيقال فرّحته ، وأفرحته وجاء مجرداً لازما بصيغة المضارع فى قول كعب :

55 – لا يفرحون إذا نالت رماحهم***قوماً وليسوا مجازيعاً إذا نيلوا

الغريب : نالوا : أصابوا. مجازيع : كثيروا الجزع.

المعنى : لايفرحون كثيرا بقتلهم أو أسرهم لأعدائهم ، وإذا غُلبوا أو هُزموا لا يجزعون لشجاعتهم وقوة بأسهم.

(ف ر ى)

الفرى : القطع ، فرى الجلدَ يفريه وفرّاه : شقه وأفسده وأفراه : أصلحه.

قال الكسائى – فيما نقله عنه ابن هشام : أفريت الأديم : قطعته على جهة الإفساد ، وفريته : قطعته على جهة الإصلاح [2].

وقال الراغب : الفرى : قطع الجلد للخرز والإصلاح ، والإفراء للإفساد [3].

ومن العجيب أن يقول صاحب اللسان بعكس ما قاله الكسائى – فيما نُسب إليه – والراغب ، بقوله : والمتقنون من أهل اللغة يقولون : فرى للإفساد ، وأفرى للاصلاح [4] ، وهو متعد. وجاء بلفظ المضارع ناصباً (اللبان) فى قول كعب :

---

[1]) سورة التوبة من الآية رقم 81.
[2]) شرح قصيدة كعب ص 235.
[3]) المفردات ص 380.
[4]) اللسان (فرى).

33 – تَفْرِى اللّبان بكفيها ومِدْرَعُها *** مشققُ عن تراقيها رعابيلُ

الغريب : تفرى : تقطع – كما سبق – اللبان : الصدر. المدرع القميص. رعابيل : القطع المتفرقة.

المعنى : يريد أن هذه المرأة تقطع وتمزق ثيابها بيدها لذهاب عقلها. والشاعر بهذا يشبه الناقة بهذه المرأة فكل منهما فى ذهول لايحس بالتعب والإعياء.

(ف و ت)

(فات) : الفوت : السبق ، والأصل : فات وقت فعله ، مأخوذ من الفوت ، وهو الفرجة بين شيئين.

ويقال : فاته الأمر يفوته فَوْتاً : ذهب عنه أو أعجز عن إدراكه [1] ، وهو متعد ، ومصدره (فَوْت) وهو قياس (فَعَلَ) المتعدى قال تعالى : [لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ] [2].

وجاء بلفظ الماضى فى قول كعب :

23 – كأنما فات عينيها ومذبحها *** من خَطْمِها ومن اللحيين بِرطيلُ

الغريب : الخطم : الأنف أو موضع الخطام من الناقة. واللحيان : العظمان اللذان تثبت عليهما الأسنان السفلى من الجهتين. البرطيل الحجر المستطيل.

---

[1]) المفردات ص 388.

[2]) سورة آل عمران من الآية رقم 153.

المعنى : يعنى أن وجه الناقة من خطمها ومن اللحيين يشبه الحجر المستطيل ، وطول الوجه صفة محمودة فى الإبل.

(ق دّ ر)

(قَدَّرَ) تقدير الأشياء حدها بالأمكنة والأزمان والمقادير والمصلحة والإتقان ، وَقَدَرْتُ الشئَ ، وقدَّرْتُهُ تقديرا بمعنى واحد.

والتضعيف فى (قَدَّرَ) للتكثير والمبالغة لاللتعدية وأما قوله تعالى : [وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ] [1].

فقيل : قَدَّرناه من حيث السير ، أى قدرنا سيره. و(منازل) ظرف ، أى فى منازل. وقيل : حال ، والتقدير : قَدَّرناه ذا منازل ، وقيل : مفعول ثان على تضمين (قَدَّرَ) معنى (صيّرِ) [2].

وقد جاء الفعل (قَدَّرَ) فى قول كعب متعديا :

36 – فقلتُ خلُّوا سبيلى لا أبالكم *** فكلُّ ما قَدَّرَ الرحمن مفعولُ

ومفعوله الضمير العائد على الاسم الموصول : وكل ما قدره الرحمن مفعول.

أما غريب ومعنى البيت فقد سبق [3].

---

[1]) سورة يس من الآية رقم 39.

[2]) البحر 7 / 336.

[3]) البحث مادة (خلو).

(ق ذ ف)

القذف : الرمى البعيد ، وقدف بالشئ ، وقَذَفهُ يقذِفُهُ قَذْفاً : رمى أو ألقاه[1].

فالفعل أتى متعديا بنفسه تارة وبحرف الجر أخرى.

وجاء فى بيت كعب ماضيا مبنيا للمجهول :

22- عَيْرانة قُذِفَتْ بالنَحض عن عُرض*مِرفقُها عن بنات الزَّور مفتولُ**

الغريب : العيرانة : الناقة التى تشبه حمار الوحش فى سرعته وقوته.

والنحض : اللحم. والعُرُض : الجانب والناحية. والزور : الصدر. المفتول : المدمج المحكم.

المعنى : أن مرفق الناقة بعيد عن الصدر وماحوله فلا تصطك مرافقها بصدرها وأضلاعها وذلك لحسنها وامتلاء جلدها باللحم.

(ق و ل)

(قال) : القول الكلام ، أو كل لفظ قال به اللسان تاما أو ناقصا [2].

وقيل : هو اللفظ الموضوع لمعنى ، ويطلق على اللفظ الدال على النسبة الإسنادية وهو الكلام ، وعلى الكلام النفسانى. وتراكيبه الست تدل على معنى الخفة والسرعة ، وهو متعد لمفعول واحد. فإن وقعت جملة محكية كانت فى موضع المفعول [3].

---

[1] اللسان والقاموس (قذف).

[2] اللسان (قول).

[3] البحر 1 / 52.

وفعله : قال يقول قولا ومقالا. والقول فى الخير والشر ، والقال والقيل فى الشر خاصة.

ومفعول القول إما مفرد ، وهو على ضربين : مفرد فى معنى الجملة كقولك قلت شعرا وخطبة وحديثا. ومفرد يراد به مجرد اللفظ ، وإما جملة فتحكى به ، فتكون فى موضع المفعول ، وتشتهر بين المعربين بـ (مقول القول) [1].

وورد الفعل (قال) فى قول كعب :

30- وقال للقوم حاديهم وقد جعلتْ**وُرْقُ الجنادب يَرْكضن الحصا قيلوا

وجملة : (قيلوا) أمر من القائلة ، والجملة محكية بالفعل (قال).

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [2].

وأتى أيضا الفعل (قال) بلفظ الماضى فى قول كعب :

35- وقال كل خليل كنت آمله *** لا ألهينّك إنى عنك مشغولُ

فجملة : (لا ألهينك) فى محل نصب مقول القول.

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [3]

وورد كذلك بصيغة الماضى فى قول كعب :

51- فى فتية من قريش قال قائلهم *** ببطن مكة لماّ أسلموا زولوا

---

[1]) إملاء ما من به الرحمن 2 / 134.

[2]) البحث مادة (جعل).

[3]) البحث مادة (أمل).

فـ (قائلهم) فاعل (قال) ، وجملة : (زولوا) المكونة من (زال) التامة ، وواو الجماعة فاعلها ، فى محل نصب مقول القول.

أما غريب البيت فقد سبق [1].

وكذلك ورد مسنداً لتاء الفاعل فى قول كعب :

36- فقلت : خلُّوا سبيلى لا أبا لكم *** فكل ما قدَّر الرحمنُ مفعولُ

فجملة : (خلو سبيلى) مقول القول

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [2].

وكذلك جاء الفعل (قال) بصيغة المبنى لما لم يسم فاعله فى قول كعب :

44- لذاك أَهْيَبُ عندى إذ أكلمه *** وقيل إنك منسوب ومسؤولُ

فجملة إن ومعموليها مقول القول فى محل رفع نائب الفاعل للفعل (قيل).

الغريب : أَهْيَبُ : أشد الخوف. منسوب : إلى أمور صدرت منك كقولك لأخيك بجير (سقاك بها المأمون) أو المعنى : قبيلتك التى قد تجيرك منى قد نبذتك وتركتك. مسؤول : أى مسؤول عما بدر منك.

المعنى : إننى أخاف من الرسول – صلى الله عليه وسلم –وأتهيب من تكليمه ، لا سيما وقد قيل أنه سيسألك عن كل ما فعلته.

---

[1]) البحث مادة (أسلم).

[2]) البحث مادة (خلو).

(ق و م)

(قام) : القيام : نقيض الجلوس ، قام يقوم قياما وقوْما وقوْمة وقامة : نهض مستقيما. ويجئ القيام بمعنى : المحافظة والإصلاح ، ومنه قوله تعالى : [الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ] [1] ، ويجئ بمعنى : الوقوف والثبات ، ومنه قوله تعالى : [وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا] [2] ، فـ (قاموا) هنا بمعنى : وقفوا وثبتوا فى مكانهم غير متقدمين ولامتأخرين ، ومنه التوقف فى الأمر ، وهو الوقوف عنده من غير مجاوزة له. وقام عندهم الحق أى ثبت ولم يبرح [3].

فمن المعنى اللغوى نخلص إلى طريقة الاستعمال ، وهو لزوم ذلك الفعل وقصروه فهو لم يجاوز الفاعل إلى المفعول ، وجاء كذلك فى قول كعب :

31- شدَّ النهار ذراعا عيطل نَصَفٍ *** قامت فجاوَبَها نُكْدُ مثاكيلُ

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [4].

ومثل الفعل (قام) فى اللزوم : أقوم ، ويقوم فى بيت كعب التالى أيضا

41- لقد أقوَمُ مقاما لو يقوم به *** أرى وأسمع ما لو يَسْمَعُ الفيلُ

وأن (مقاما) ظرف مكان ، وكما هو معلوم أن الظروف يستوى فى التعدى إليها اللازم والمتعدى.

---

1) سورة النساء من الآية رقم 34.
2) سورة البقرة من الآية رقم 20.
3) اللسان (قوم).
4) البحث مادة (جاوب).

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [1].

(ق ى ل)

(قيل) : القائلة : الظهيرة. يقال : أتانا عند القائلة ، وقد تكون بمعنى القيلولة أيضا ، وهى النوم فى الظهيرة ، والقائلة : نصف النهار ، وقال يقيل ، وقد قال القومُ قيلا وقائلة وقيلولة ومقالا ومقيلا [2].

فهو فعل لازم ، وحكى اللحيانى أن قِلته لغة ضعيفة [3].

وقد جاء هذا الفعل بصيغة الأمر فى قول كعب :

30- وقال للقوم حاديهم وقد جعلتْ **وُرْقُ الجنادب يركضن الحصا قيلوا

فـ (قيلوا) : فعل أمر وفاعله.

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [4].

(ك ث ر)

(كَثُرَ) : الكثرة ضد القلة ، ويستعملان فى الأعداد ، كما أن العِظم والصِّغَر يستعملان فى الأجسام ، ثم يستعار كل واحد من الكثرة والعظم ومن القلة والصغر للآخر [5].

---

1) البحث مادة (رأى).
2) اللسان ، والقاموس (قيل).
3) اللسان (قيل).
4) البحث مادة (جعل).
5) المفردات ص 410.

و(كثر) – بفتح فضم – (فَعُل) كحسن ، وهو لايكون إلا لازما ، ولأنك تقول كثر فهو كثير – كقبح فهو قبيح [1].

قال كعب :

40– لاتأخذنّى بأقوال الوشاة ولم *** أذنب وإن كثرت فىّ الأقاويلُ

وقد سبق غريب البيت ومعناه [2].

(ك لّ م)

(كلَّمَ) : قال الراغب : الكَلْمُ : التأثر المدرك بإحدى الحاستين ، فالكلام مدرك بحاسة السمع ، والكَلْمُ مدرك بحاسة البصر ، والكَلْمُ : الجرح.

قال : والكلام يقع على الألفاظ المنظومة ، وعلى المعانى التى تحتها مجموعة ، وعند النحويين يقع على الجزء منه اسما كان أو فعلا أو أداة ، وعند كثير من المتكلمين لا يقع إلا على الجملة المركبة المفيدة ، وهو أخص من القول [3].

وكلّمْتُه تكليما وكلاما مثل كذّبته تكذيبا وكِذّابا [4].

ومنه قوله تعالى : [وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا] [5] ، وكما هو واضح فإن الفعل (كلّم) لم يجئ إلا متعديا ومنه قول كعب الذى جاء فيه بصيغة المضارع :

---

1) الكتاب 2 / 359.
2) البحث مادة (أخذ).
3) المفردات ص 441.
4) اللسان (كلم).
5) سورة النساء من الآية رقم 164.

44- لذاك أهيبُ عندى إذ أكلّمه *** وقيل إنك منسوب ومسؤول

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [1].

(ك و ن)

الكون : الحدث ، كان يكون كونا وكينونه ، وبابه (نصر) [2] **، و(كان) – كما سبق – فعل ناسخ ، وهى مع معموليها تفيد اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافا مجردا فى زمن يناسب صيغتها أو صيغة المذكور فى الجملة من مشتقات مصدرها.**

قال أبو حيان : (كان) فعل يدخل على المبتدأ والخبر بالشروط التى ذكرت فى النحو ، فيدل على زمان مضمون الجملة فقط ، أو عليه وعلى الصيرورة ، وتسمى ناقصة. وتكتفى بمرفوع : فتارة تكون فعلا لازما ، وتارة متعديا بمعنى (كفل) أو (غزل) نحو : كنت الصبى ، أى : كفلته ، وكنت الصوف ، أى : غزلته ، وهذا من غريب اللغات. وقد تزاد ، ولا فاعل، خلافا لأبى سعيد السيرافى [3].

وقد وردت (كان) بلفظ المضارع فى قول كعب :

8- فما تدوم على حال تكون بها * كما تلوّن فى أثوابها الغولُ**

---

[1]) البحث مادة (قول).

[2]) ينظر الأفعال لابن القوطية ص 229 ، القاموس ، واللسان (كون).

[3]) البحر 1 / 53.

وهى فى البيت محتملة التمام والنقصان ، فالظرف متعلق بها وبالاستقرار ويجوز على وجه التمام كون الظرف حالا ، فيتعلق بالاستقرار كما فى وجه النقصان [1].

وذكر ابن هشام أن الباء فى (بها) تفيد الإلصاق ، أو بمعنى (فى) أو للسببية [2].

وعليه فـ (يكون) فعل تام مكتفٍ بمرفوعه – أى لازم – أو ناقص ، على الخلاف السابق بين العلماء من عدم وصفه بتعد أو لزوم ، أو جعله معديا.

وغريب البيت ومعناه قد سبق [3].

ومن مجيئها محتملة للنقصان والتمام قول كعب :

42– لظلّ يُرْعَدُ أن يكون له *** من الرسول بإذن الله تنويلُ

فـ (له) فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تعلقها بـ (يكون) إما على أنها تامة أو على أنها ناقصة ، وادعى أنها دالة على الحدث ، وأن أحد الظرفين الباقيين خبر.

الثانى : أن تعلقها باستقرار محذوف منصوب ، إما على الخبرية على تقدير النقصان أو على الحالية على تقدير التمام والنقصان ، والخبر غيرها.

---

[1]) شرح قصيدة كعب ص 132.

[2]) المرجع السابق نفس الصفحة.

[3]) البحث مادة (دوم).

الثالث : أن تعلقها بتنوين ، وإن كان مصدراً ، لأنه لا ينحل لأن والفعل[1].

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [2].

ومن مجئ (كان) ناقصة قول كعب :

11- كانت مواعيد عُرْقُوبٍ لها مثلاً * وما مواعيدُها إلا الأباطيلُ**

قال ابن هشام : لـ (كان) الناقصة معنيان :

أحدهما : الدلالة على تحول اسمها من وصف إلى آخر نحو قوله تعالى : [وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا * فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا * وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً][3].

أى : فصارت وصرتم ، ومنه (كان) فى البيت أى : صارت مواعيد عرقوب مثلا لها بين الناس لشهرة اتصافها بالإخلاف [4].

الغريب : كانت : صارت. عرقوب – بضم الأول والثالث وإسكان ما بينهما – رجل من العمالقة يضرب به المثل فى إخلاف الوعد ، فيقال : أخلف من عرقوب.

المعنى : إن محبوبته لا تفى بالوعد ولايزال يعول عليها ، وهى كمواعيد عرقوب.

---

[1]) شرح قصيدة كعب ص 255.

[2]) البحث مادة (أرعد).

[3]) سورة الواقعة الآيات 5 ، 6 ، 7.

[4]) شرح قصيدة كعب ص 148 ، 149.

ومن مجئ (كان) ناقصة أيضا قول كعب :

35- وقال كل خليل كنت آمله *** لا ألهينّك إنى عنك مشغولُ

فالتاء اسمها ، وجملة (آمله) خبرها.

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [1].

(ل وّ ن)

(لوّن) : ظهر فيه اللَّوْن. يقال : لوّن البُسرُ : بدا فيه أثر النضج ، ولون الشيبُ فيه : بدا فى شعره وضحُ الشيب. ولوَن الشئَ : جعله ذا لون ' وتلوّن الشئُ : صار ذا لون. فلان لم يثبت على خلق. والجمع : ألوان ، وقد تلوَّن ، ولوَّن ، لوَّنه [2].

فالفعل (لوّن) قد استعمل لازما ومتعديا ، أما مضارعه فلا يكون إلا لازما وهو ما ورد فى قول كعب :

8- فما تدوم على حال تكون بها *** كما تلوَّن فى أثوابها الغولُ

وقوله : (تلوَّن) أصله : (تتلوَّن) فحذفت التاء الثانية للتخفيف.

وقال هشام بن معاوية – فيما نسبه إليه ابن هشام – : المحذوف الأولى.

ورده ابن هشام بأنه بعيد ، لأن حرف المضارعة حرف معنى ، ولأن الثقل إنما حصل بالثانية قيل : ولأن الثانية قد ثبت لها التغيير فى مثل

---

[1]) البحث مادة (أمل).

[2]) القاموس واللسان (لوّن).

(تذّكرون) بالإدغام ، ويرده أن الأولى ثبت فيها ذلك أيضا ، كما فى قراءة البزى : [وَلَا تَيَمَّمُوا] [1][2].

أما غريب البيت و معناه فقد سبق [3].

(ل ى س)

(ليس) فعل ماضٍ يفيد النفى ، ولا يتصرف عند الجمهور ، ووزنه : فَعِل ، كفرح ، فسُكِّنت تخفيفا ، أو أصله : لا أيس ، طرحتَ الهمزة ، وألزقت اللام بالياء ، والدليل قولهم : ائتنى من حيث أيس وليس ، أى من حيث هو ولا هو ، أو معناه : لا وُجِدَ أو أيس أى : موجود ، ولا أيس : لا موجود فخففوا [4].

وقياسه كسر اللام فى نحو (لِستُ) وقد حكاه الفراء عن بعضهم ، والأكثر الفتح ، وسبب ذلك عدم تصرفها.

قال سيبويه : وقالو : (لَستُ) كما قالوا : (مَستُ) ولم يقولوا (لِستُ) كما قالوا (خِفتُ) لأنه لم يتمكن تمكن الأفعال [5].

وقد سمع فيها (لُستُ) بضم اللام ، وهو يدل على بنائها على (فَعُل) – بضم العين – ، وهو بناء نادر فى الثلاثى اليائى ، ولم يسمع منه إلا هيؤ الرجل ، بمعنى : حسنت هيئته.

---

[1]) سورة البقرة من الآية رقم 267.
[2]) شرح قصيدة كعب ص 134.
[3]) البحث مادة (دوم).
[4]) القاموس (ليس).
[5]) اللسان (ليس).

وزعم بعضهم أنه حرف نفى مثل (ما) ، والأكثر على أنها فعل ، ودليل فعليتها اتصال الضمائر البارزة بها ، واتصال تاء التأنيث.

وجاءت فعلا ناقصا فى قول كعب :

32- نواحة رخوة الضبعين ليس لها ***لما نعى بكرها الناعون معقول

فاسمها (معقول) بمعنى : عقل ، والذى سوغ جوازه مع كونه نكرة تقدم الخبر وهو ظرف : (لها).

الغريب : النواحة : كثيرة النياح على فقيدها. رخوة الضبعين : مسترخية العضدين. البكر أو البكرة : أول أولاد الناقة. الناعون : المخبرون بالموت. معقول : أى عقل لسانها فلا تنطق وذهب عقلها فلاتدرى.

المعنى : هذه المرأة كثيرة النياح على فقيدها ، مسترخية العضدين ولما نعى الناعون بكرها لم يبق لها عقل فصارت تلطم ، وهى لا تحس بالنصب والإعياء ، وكذلك ناقته رغم سرعتها لاتشعر بالتعب.

ومن مجيئها ناقصة أيضا قول كعب :

55- لايفرحون إذا نالت رماحهم *** قوما وليسوا مجازيعاً إذا نيلوا

فواو الجماعة اسمها ، وجازيعا خبرها.

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [1].

[1]) البحث مادة (فرح).

(م سّ ك)

مَسَكَ بالشئ – كضرب – مَسْكاً ، وأمسك وتماسك واستمسك ومسَّك : احتبس واعتصم به [1].

وأصله من المَسَك ، وهو الذَّبْل المشدود على المعصم ، أو المَسَكُ الجلد الممسك للبدن. و (مسَّك) : (فعّل) بمعنى : (تفعّل).

وقد جاء مضارع (مسّك) بالتشديد فى قول كعب :

9– ولا تمسَّكُ بالعهد الذى زعمتْ * إلا كما يُمسَّك الماءَ الغرابيل**

و(تمسَّكُ) : إما بضم التاء وكسر السين المشددة مضارع (مسَّك) ، وإما بفتحها مضارع (تمسَّك) والأصل : (تتمسك) فحذفت إحدى التاءين ، يقال: مسَّك بالشئ ، وتمسَّك به. ومنه قوله تعالى : [وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ][2]، (يُمَسِّكُونَ) من (مسَّك) بمعنى (تمسَّك) ، فالباء للآلة ، كهى فى : تمسَّكتُ بالحبل [3].

وقيل : وفى التشديد معنى التكثير ، وهذا وهم ، وإنما يفيد التشديد التكثير إذا لم يكن الفعل موضوعا عليه ، كما فى (حدّث وخبّر) ولم يكن لإفادة تعدية القاصر إلى المفعول كما فى (فرّحته) ولا التعدى لواحد إلى التعدى لاثنين ، كعلَّمته الحساب ، ومثال ذلك : قتَّلتُ وكسّرتُ وحوّلتُ وجوّلتُ [4].

---

[1]) القاموس ولسان العرب والمصباح (مسك).

[2]) سورة الأعراف من الآية رقم 170.

[3]) الاتحاف ص 232 ، إملاء ما من به الرحمن 1 / 288 ، البحر 4 / 418 ، الحجة فى القراءات ص 142 ، الكشف عن وجوه القراءات 1 / 482.

[4]) شرح قصيدة كعب ص 138.

ومما سبق يتبين أن الفعل (تمسَّك) فى البيت جاء لازما لتعديه إلى المفعول (العهد) بالباء ، كما أن صيغة (تفعَّل) من معانيها المطاوعة وهى لاتكون إلا لازمة.

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [1].

(م ش ى)

(مشى) : المشى : الانتقال من مكان إلى مكان بإرادة [2] ، و (مشى) كضرب مشيا : خطا وانتقل.

وورد هذا الفعل لازما : قد مشى هذا الأمر [3] ، ومتعدياً بحرف الجر (فى) كقوله تعالى: [كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ] [4] ، وبالباء [وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ] [5] ، وبعلى [وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا] [6] ، ولا يتعدى بنفسه إلا إذا ضعفت عينه كـ : مشّاه غيره: جعله يمشى [7].

وجاء الفعل (مشى) بصيغة المضارع فى بيت كعب متعديا بـ (على) :

21- يمشى القرادُ عليها ثم يُزْلقه * منها لبان وأقراب زهاليلُ**

---

[1]) البحث مادة (أمسك).
[2]) المفردات ص 471.
[3]) اللسان (مشى).
[4]) سورة البقرة من الآية رقم 20.
[5]) سورة الحديد من الآية رقم 28.
[6]) سورة الفرقان من الآية رقم 63.
[7]) اللسان (مشى).

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [1].

وجاء هذا الفعل أيضا بصيغة المضارع ومتعديا بالباء فى قول كعب :

48- منه تظل سباع الجو ضامزةً * ولا تُمشَّى بواديه الأراجيلُ**

وقوله : (تُمشَّى) – بضم التاء وفتح الميم – : بمعنى : تمشى – بفتح التاء وسكون الميم – ، وفاعله : الأراجيلُ ، أى : الرجال.

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [2].

وجاء الفعل (مشى) أيضا متعديا إلى المصدر فى قول كعب :

56- يمشون مشى الجمال الزهر يعصمهم * ضربٌ إذا عرّد السود لتنابيلُ**

والمفعول المطلق يستوى فى التعدى إليه اللازم والمتعدى.

وغريب البيت ومعناه قد سبق [3].

(م ن ن)

المنُّ : القطع. منَّ الحبل يَمُنُّهُ مَنّاً : إذا قطعه. ويقال : منَّ عليه : أنعم ، كأن المنعم يقطع إحسانه حاجة المحتاج ، أو يقطع شيئا من ماله ، ومن خَيْرهُ يَمُنُّهُ مَنّاً ، فعدوه [4].

---

[1]) البحث مادة (أزلق).

[2]) البحث مادة (ظ ل ل).

[3]) البحث مادة (عرّد).

[4]) اللسان ، والمعجم الوسيط (منن).

فالفعل (منَّ) استعمل لازما ومتعديا ، فمن الأول قوله تعالى : [لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ] [1] ، ومن الثانى قوله تعالى : [وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ] [2].

وجاء متعديا لاثنين فى قول كعب :

10- فلا يَغُرَّنْك مامنَّتْ وما وعدت *** إن الأمانَّى والأحلام تضليلُ

قال ابن هشام : ووزن (منَّتْ) : (فَعّت) وأصله : (منَّيتْ) على وزن (فعَّلتْ) ، وتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، فالتقى ساكنان فحذفت ، وهو متعد لاثنين [3].

وذكر ابن هشام : أن المفعولين محذوفان ، وذكر أن التقدير إذا جُعلت (ما) اسما : منّتْكه ، أو : منَّتك إياه ، وإذا جُعلَت حرفا : منَّتك الوصلَ ، أى : فلايغرنك تمنيتها إياك الوصل ، ولم تقدر الثانى حينئذٍ ضميراً ، لأن الضمير لايعود إلا على الأسماء [4].

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [5].

---

[1]) سورة آل عمران من الآية رقم 164.
[2]) سورة الشعراء من الآية رقم 22.
[3]) شرح قصيدة كعب ص 143.
[4]) السابق ص 144.
[5]) البحث مادة (غرر).

(ن ا ز ع)

نزع : نزع الشئ جذبه من مقرّه ، كنزع القوس عن كبده ، ويستعمل ذلك فى الأعراض ، ومنه نزع المحبة والعداوة من القلب [1] ، ونزعه ينزعه نزعا ، ونزع الله الرحمة : سلبها وأذهبها.

و(نازع) : المنازعة والمجاذبة فى الأعيان والمعانى ، والمنازعة فى الخصومة مجاذبة الحجج فيما ينازعه الخصمان [2].

وهو يتعدى إلى اثنين [3] ، كنازعته فى كذا منازعة ونزاعا : كخاصمته [4].

فهو بذلك مما يتعدى إلى اثنين الثانى منهما بحرف الجر ، ومنه قوله تعالى : [فَلَا يُنَازِعُنَّكَ فِي الْأَمْرِ] [5].

وعلى رسل الآية الكريمة جاء الفعل فى قول كعب بيد أنه بلفظ الواحد المتكلم

43- حتى وضعت يمينى لا أنازعه * فى كف ذى نقمات قيله القيلُ**

الغريب : لا أنازعه : أى أطيعه وأرضى بحكمه. ذى نقمات. – بكسر النون وفتح القاف – المنتقم من الكفار. قيله : قوله ، وهو قوله النافذ.

المعنى : يصف حاله عند النبى – صلى الله عليه وسلم – حين قدم عليه المسجد ، ووضع يده فى يده يستأمنه.

---

[1]) المفردات ص 490.
[2]) اللسان (نزع).
[3]) البحر 3 / 65.
[4]) المصباح (نزع).
[5]) سورة الحج من الآية 67.

(ن ع ى)

النَّعْىُ : خبر الموت ، وكذلك النَّعِىُّ ، و (نعى) الميتَ ينعاه نَعيا ونَعِيًّا إذا أذاع موته وأخبر به وإذا ندبه ، وكذلك : نعاه ينعاه نعيا ونعيانا – بالضم – [1].

وهذا الفعل متعد ، وقد جاء بصيغة الماضى ناصبا مفعوله (بكرها) فى قول كعب :

32– نواحة رخوة الضبعين ليس لها ** لمَّا نعى بكرها الناعون معقولُ

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [2].

(ن ف ى)

نفى : نفى الشئُ : تنحّى ، ونفيته أنا : أبعدته [3] ، ويقال أيضا : نفى ينفى بمعنى : انطرد ينطرد ، يتعدى ، ولايتعدى ، ومن تعديه قوله تعالى : [أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ] [4] ، ومن قصوره قول القطامى :

*** فأصبح جاركم قتيلا ونافيا ***

أى منتفيا [5].

---

1) اللسان (نعى).
2) البحث مادة (ليس).
3) اللسان ، وتاج العروس ، والصحاح ، والمصباح المنير ، ومختار الصحاح (نفى).
4) سورة المائدة من الآية رقم 33.
5) اللسان والصحاح (نفر).

وقد جاء الفعل (نفى) بصيغة المضارع متعديا للمفعول (القذى) فى قول كعب :

5- تنفى الرياح القذى عنه وأفرَطه *** من صوب سارية بيض يعاليلُ

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [1].

(ن ى ل)

(نال) : النيل : الإدراك. نِلْتُ الشئَ – كَعَلِم – نَيْلاً ونالاً ونالةً : أصبته وأدركته وحصلت عليه [2] ، وبهذا المعنى قال الراغب الأصفهانى [3].

وهذا الفعل من الأفعال المتعدية.

قال كعب :

55- لايفرحون إذا نالت رماحهم *** قوما وليسوا مجازيعاً إذا نيلوا

فالفعل : نال ، ورماحهم : فاعله ، وقوما : مفعوله

وكذلك الفعل (نيلوا) الذى جاء بصيغة الماضى المبنى لما لم يسمم فاعله ، وواو الجماعة نائب الفاعل.

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [4].

---

1) البحث مادة (فرط).
2) اللسان (نيل).
3) المفردات ص 512.
4) البحث مادة (فرح).

(هـ د ى)

الهدى : الرشاد والدلالة [1].

قال الراغب : الهداية : دلالة بلطف ، ومنه الهدية ، وخص ما كان دلالة بـ (هديت) وما كان إعطاء بـ (أهديت) [2].

وقال أبو حيان : الهداية : الإرشاد والدلالة والتقدم والتبيين أو الدعاء [3] ، وهداه هُدى وهدياً وهدْايةً أرشده ، فَهَدَى واهتدى ، وهداه اللهُ الطريق وله وإليه [4].

والأصل فى (هدى) أن يصل إلى ثانى معموليه باللام ثم يتسع فيه فيعدى إليه بنفسه [5].

وقال بعضهم : هداه اللهُ الطريق ، لغة أهل الحجاز ، يعدونه إلى مفعولين. وهداه اللهُ إليه وله ، لغة غيرهم ، يعدونه إلى الثانى بالحرف.

وقد يجئ (هدى) بمعنى (اهتدى) فيكون لازما.

وقد جاء الفعل (هدى) متعديا إلى واحد ، والثانى محذوفا لفهمه من السياق فى قول كعب :

39- مهلا هداك الذى أعطاك نافلةَ * القرآن فيها مواعيظٌ وتفصيلُ**

---

[1]) اللسان والقاموس (هدى).
[2]) المفردات ص 516.
[3]) البحر 1 / 25.
[4]) القاموس (هدى).
[5]) البحر 1 / 25.

فحذف الشاعر المفعول الثانى لتذهب فيه النفس كل مذهب على حد قوله تعالى : [وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى] [1].

حيث إنه حذف المفعول الثانى ل (أعطى) ليقدر كل إنسان بما يراه مناسبا لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – وكلٌ محقق له – عليه السلام.

ويجوز أن يكون (هداك الله) دعاء له بزيادة الهداية.

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [2]

(و ض ع)

(وضع) ، والوضع ضد الرفع ، وهو الحط والإلقاء ، وضعه يضعه وضْعا ، وموضوعا [3].

وباب (وضع) : (فتح).

قال الراغب : الوضع أعم من الحط [4].

ويقال : وضع ثيابه : خلعها ، ووضعت الحامل ولدها ، ووضعتُ عنه دينه : اسقطته. ومصدره أيضا (ضِعة) كعدة وزنة [5].

والفعل متعدٍ ، قال كعب :

43- حتى وضعت يمينى لا أنازعه *** فى كف ذى نقمات قيله القيلُ

---

1) سورة الضحى الآية رقم 5.
2) البحث مادة (أعطى).
3) اللسان (وضع).
4) المفردات ص 540.
5) اللسان (وضع).

وغريب البيت ومعناه قد سبق [1].

(و ع د)

الوعد : يستعمل فى الخير والشر ، وفعله يقتضى مفعولين ، قال الراغب الأصفهانى : (وعدت) تقتضى مفعولين ، الثانى منهما مكان أو زمان أو أمر من الأمور ، وعدت زيدا يوم الجمعة ، ومكان كذا ، وأن أفعل كذا [2].

ويعدى بنفسه – كما سبق – وبالباء ، فيقال : وعده الخيرَ وبالخير ، وشرا وبالشر ، وقد اسقطوا لفظ الخير والشر ، وقالوا فى الخير : وعده وعدا وعِدة ، وفى الشر : وعده وعيدا ، فالمصدر هو الفارق [3].

وصرح بالمفعولين فى مواضع كثيرة ومنها على سبيل المثال قوله تعالى : [وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ] [4] ، وحذف الثانى وهو عائد على موصول اسمى وهو أكثر مواضع (وعد) ومنه قوله تعالى : [وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا] [5] ، أى : ما وعدتنا إياه.

وشبيه بهذا قول كعب :

10- فلايغرّنك ما منَّتْ وما وعدتْ *** إن الأمانَّى والأحلام تضليلُ

غير أن ابن هشام قد جوز فى (ما) الحرفية والإسمية – كما فعل فى : (ما منّتْ) فكان تقديره على جعل (ما) اسما : ما وعدتكه ، أو : ما وعدتك إياه

---

[1]) البحث مادة (نازع).
[2]) المفردات ص 541 ، البحر 3 / 441.
[3]) الصحاح (وعد) وينظر المفردات ص 541.
[4]) سورة التوبة من الآية رقم 72.
[5]) سورة آل عمران من الأية رقم 194.

، وتقديره على جعلها حرفا : ما وعدتك الوصل. وقد سبق أن بين أن السبب فى عدم تقدير الثانى – ههنا – ضميرا بأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء [1].

أما غريب البيت ومعناه قد سبق ذكره [2].

(و ق ع)

(وقع) : الوقوع : ثبوت الشئ وسقوطه. وقع يقع وقوعاً ، ووقع الأمر : ثبت ووجب. وأكثر ما جاء فى القرآن من لفظ (وقع) جاء فى العذاب الشديد [3].

ووقع على الشئ ومنه يقع وقعاً ووقوعاً : سقط ، ووقع الشئ من يدى كذلك ، ووقعت من كذا وعن كذا وقعاً [4].

فالفعل من هذه المادة لازم ، وإذا عدى فإنما يتعدى بحرف الجر : (على ، ومن ، وعن) ، أما إذا كان مزيداً بالهمزة فإنه يتعدى بنفسه : أوقعت فلانا.

وجاء الفعل المجرد فى قول كعب لازما حيث إنه تعدى إلى المفعول بحرف الجر (فى) : ولم يتعد إليه بنفسه :

57- لايقع الطعن إلا فى نحورهم ** ومالهم عن حياض الموت تهليلُ

الغريب : حياض الموت : ساحات الموت. تهليل : تأخر.

---

[1]) البحث ص.
[2]) البحث مادة (غرر).
[3]) المفردات ص 544.
[4]) اللسان (وقع).

المعنى : وصفهم بأنهم لاينهزمون فيقع الطعن فى ظهورهم ، بل يقدمون على أعدائهم فيقع الطعن فى نحورهم ، فهم لايتأخرون عن حياض الموت إذا تأخر غيرهم عنها ونكص.

(و ق ى)

(وقى) : وقاه الله وقْياً ووِقاية : صانه ، ووقيت الشئَ أقيه إذا صنته وسترته عن الأذى [1].

وهو من الأفعال المتعدية لاثنين ، وجاء كذلك فى قول كعب :

27- سمر العجايات يتركْن الحصى زِيَماً *** لم يقهن رؤوس الأكم تنعيلُ

فنون النسوة : المفعول الأول ، ورؤوس الأكم : المفعول الثانى ، وتنعيل : فاعله.

أما غريب البيت ومعناه فقد سبق [2].

---

[1]) السابق (وقى).

[2]) البحث مادة (ترك).

الخاتمة

الحمد لله الذى جعل لكل شئ بداية ونهاية ، وصلاة وسلاماً على من جعله الله خاتماً للرسل – صلى الله عليه وسلم –.

وبعد ،،،،

فإن من الأهمية بمكان أن أذكر بعد العرض السابق للمتعدى واللازم ، وتطبيقه على قصيدة (بانت سعاد) لكعب بن زهير – رضى الله عنه – بعض النقاط والتى تجلت فى الآتى :

- لقضية التعدى واللزوم مكانة رفيعة فى الدراسات النحوية لاتصالها الوثيق بأصل من أصول التفكير النحوى ، حيث إنه ينطلق من خلال هذه القضية إلى نظرية العامل ، وليس التعدى واللزوم فى أى ناحية من نواحيه إلا وصفا لعمل الفعل فى المفعول به ، فالفعل الذى يعمل هو المتعدى ، والذى لايعمل هو اللازم.
- حاول بعض المحدثين – د / مصطفى جواد – جعل المتعدى واللازم على أساس من الأصالة والعرض مثبتا أن التعدية هى الأصل ، لأن الحياة بنيت عليها ، وأن اللزوم عارض حتمته طبيعة الحياة المتنقلة من دائرة البداوة إلى الحضارة التى تستغنى عن الأفعال اللازمة.

ولكنى أرى أن اللغة كأى ظاهرة اجتماعية تبدأ من البسيط إلى المركب، فالفعل اللازم يدل على مجرد الوصف بالفعل ، أما المتعدى فيفيد إلى ذلك تحقق الوقوع وصولا للأثر إلى المفعول ، وعليه فكان الأجدر بهذا الباحث أن يجعل اللازم هو الأصل.

- إن للقيمة الدلالية أثراً واضحاً فى الفعل – خصوصاً المتعدى منه – وأن الفعل عند تعدد استخداماته يوازى كل استخدام دلالة معينة.

- لقد سلك ابن أبى الربيع منهجا مغايرا لمنهج النحويين فى تقسيمهم الفعل ، حيث إنه فى تقسيمه للفعل وضع فى الاعتبار هيئة الفعل وصيغته ، وخصوصاً اللازم منه ، ورأيت أن فى تقسيمه للفعل باعتبار صيغته وبنائه معياراً يعرف من خلاله أمتعد هو أم لازم ليس دليلا على تنوع الاستعمال كالتقسيم بالنسبة للمتعدى.

كما أن تقسمه للفعل اللازم ما كان على وزن (انفعل) التى تدل على المطاوعة ، أو ما كان على وزن (فَعُل) كـ (ظَرُف) الدال على الطبائع والغرائز ، أو ما كان على وزن (افعالَّ) الدال على المبالغة فى اللون ، فإن هذا متصل بالجانب الدلالى للفعل ، إذ يفترض هذا المعيار لمعرفة الأفعال اللازمة من حيث هيئتها فقط لا من حيث إنها قسمية المتعدى.

- إنه لابد لكل زيادة فى الفعل – لغير الإلحاق – من فائدة ، وإلا كان المجئ بها عبثا ، وهذا لايجوز ، وعليه نقول : إن حاجتنا إلى ما يسمونه زائدا تختلف باختلاف المقاصد

- إن ما ورد من أفعال ذكر فيها حرف الجر تارة ، وحذف معها تارة أخرى يجب التسليم به ، طالما ورد استعماله عن العرب بالوجهين ، وإلا كان خلاف ذلك نوعاً من التحكم ، فالمعول عليه السماع.

- إن كل ما يشتق من أفعال الشروع لايعد من الأفعال الناقصة ، بل يكون تاما كباقى الأفعال اللازمة والمتعدية كقولنا : رأيت كاتبا

ينشئ كلاما ، ويشرع فى عمله ، فمثلها تماما بتمام مثل (كان وأخواتها) إذا اكتفت بمرفوعها كانت كسائر الأفعال اللازمة.

وإن أخلولق ، وأوشك ، وعسى إذا اسندت إلى المصدر المسبوك من (أن والفعل) : عسى أن يعود الرسول ، وأفعال الشروع إذا لم يأت بعدها مضارع : لم يأخذ التلميذ كتبه ، وإذا استعملت بصيغة المضارع والأمر واسم الفاعل : رأيت رجلا يشرع فى عمله ، وإذا جاءت فى غير معانى الابتداء : أخذ الولد كتابه ، فهى فى كل الأمثلة أفعال تامة.

إذا فتعميم النحويين – وعلى رأسهم سيبويه – بعدم وصفها كلها – يعنى كان وأخوتها وكاد وأخواتها – أو بعضها – يعنى كاد وأخواتها – بتعدٍ أو لزوم شئ يعوزه الدليل والتوضيح وعدم إطلاق الحكم.

- لم يقم إلى الأن دليل قاطع على أن بعض الصيغ أسبق فى الوجود من بعضها الآخر ، لأن العربى عندما تكلم لم يفصح لنا أنه تكلم بهذا أولا حتى يتسنى أخذ الآخر منه أو العكس ، وهذا ما تجلى فى : هل المتعدى أولاً أم اللازم ، وهل المبنى للفاعل هو أصل المبنى للمفعول أم لا.

هذا بالنسبة لجانب دراسة المتعدى واللازم ، أما جانب التطبيق على القصيدة فيتمثل فى الآتى :

- بوقوفى طويلا أمام قصيدة كعب فلم أجد كعباً قد قالها وهو مأخوذ بعاطفة تسمو به إلى روح التصوف ، إنما هى قصيدة يقولها المادح حين يرجو أو يخاف ، وإن كانت القصيدة قوية الألفاظ ، ومتينة السبك.

- ولأهمية القصيدة فى الدرس اللغوى فقد استشهد النحويون بسبعة أبيات منها.
- بدراسة الفعل فى القصيدة تبين أنها اشتملت على مائة فعل ، كانت السمة البارزة لهذه الأفعال التقارب فيما بينها فلانستطيع أن نجزم بأن المتعدى كان أكثر من اللازم أو العكس ، وإليك بيانها وكيفية ورودها فى القصيدة ، معتمدة رد كل ألف فى الفعل إلى أصله :

أولاً : الفعل اللازم :

ورد فى سبعة وعشرين موضعا :

أذنب ، استضوء ، أكرم – صيغة التعجب الثانية باعتبار أنها لاتنصب مفعولا– تلفَّح توقّد ، حَلُلَ : ضد حَرُم ، حذو ، دنو ، دوم ، رحل ، زول – وردت ثلاث مرات – سعى – ورد متعديا للمصدر ، والمصدر يستوى فى التعدي إليه اللازم والمتعدى ، طول ، عرق – ورد مرتين ، عرّد ، فرح ، قوم ، قَيَل ، كثر ، ، مسَّك ، مشى – ورد ثلاث مرات ، وجاء الأخير متعديا للمصدر ، وقع.

ثانياً : الفعل المتعدى لواحد :

وورد فى اثنين وثلاثين موضعا وهى على الترتيب :

أخذ ، أرعد – مجرده لازم – ، أزلق – مجرده لازم ، ألحم – مجرده لازم – أمرر ، أمل – المجرد منه لازم – ، بلّغ – ورد مرتين ، ومجرده لازم – ، تخوّن ، ترك ، جاوب ، خيل ، خلّى ، ، رأى ، رجو ، سوط ، ساور –

ومجرده لازم – ، شجج ، شكك ، عصم ، غرر ، فرى ، فوت ، قدّر ، قول – ورد أربع مرات – كلّم ، نعى ، نيل ، وضع.

ثالثاً :ما جاء لازما ومتعديا بنفسه ، وكيفية مجيئه فى القصيدة :

ورد فى ثمانية مواضع :

أسلم – جاء لازما ، بين – جاء متعديا فى التقدير : بانتنا سعاد ، جلو : جاء متعديا ، ركض : جاء متعديا ، صدق : جاء متعديا ، غدو : جاء لازما ، لوّن : جاء لازما ، نفى : جاء متعديا.

رابعاً : ما جاء متعديا بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى، وكيفية مجيئه فى القصيدة :

ورد فى سبعة مواضع :

أفرط : جاء متعديا بنفسه ، أمسك : جاء متعديا بنفسه ، رغم – بمعنى كفل –: جاء متعديا بحرف الجر ، رمى : جاء متعديا بنفسه ، سمع : ورد مرتين متعديا بنفسه ، صدق : سبق أن ذكر أنه يأتى لازما ومتعديا بنفسه ، ويجوز أن يتعدى بحرف الجر على تقديره فى البيت الذى ورد فيه.

خامساً : ماتعدى إلى اثنين ، وكان ثانيهما مسرحاً – أى مباشراً بلاحرف – ورد فى ستة مواضع :

أعطى ، ترك ، منن – جاء متعديا لاثنين فى التقدير – هدى : جاء متعديا لاثنين ، محذوف الثانى على أنه (مسرح) على لغة الحجاز ، وغير مسرح – يعنى مجرورا – على لغة غيرهم ، وعد : جاء محتملاً أن يكون مفعوله الثانى مسرحاً وغير مسرح على الاختلاف فى التقدير ، وقى وجاء مسرحاً بمفعوليه.

سادساً : ما جاء متعدياً لاثنين وكان ثانيهما غير مسرح.

وورد فى خمسة مواضع :

ألهى : ويكون ثانيه مجرورا بـ (عن أو الباء) وجاء محذوفاً ومقدراً بهذين الحرفين ، أوعد : لم يذكر المفعول به الثانى للعلم به ، والإيعاد يكون فى الشر ، والوعد يكون فى الخير ، يقال : وعدته خيراً ، وأوعدته بالضرب ، صدق : سبق أن جاء متعديا بنفسه ، أو على تقدير حرف الجر ، وجاء لازما ، وورد أيضا ناصبا لمفعولين ، والثانى على تقدير الجار ، وورد ما هو فيه محتملاً للجميع ، فدى : جاء مبنياً للمجهول ، ومفعوله الثانى محذوف ، وهو مقدر بالمجرور على حد قوله تعالى :{ وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ }([1]) ، قذف : جاء مبنيا للمجهول ، وصرح بمفعوله الثانى المجرور ، وهو الذى وقع نائبا عن الفاعل ، نازع : وذُكر معمولاه.

سابعاً : ما جاء متعديا لثلاثة :

لم يجئ إلا فعل واحد ، وهو (أنبأ) بصيغة الماضى المبنى للمجهول ، وجاء مفعوله الأول (ياء المتكلم) التى حولت إلى التاء لتكون نائبا عن الفاعل ، وجاء معمولاه الثانى والثالث : (إن واسمها وخبرها) التى سدت مسدهما فى قول كعب – رضى الله عنه – :

أنبئت أن رسول الله أوعدنى..... البيت.

ثامنا : الأفعال الناقصة :

وردت فى ثلاثة عشر موضعا :

[1]) سورة الصافات آية 107

أضحى : وجاء محتملا للزوم والنقصان ، أمسى : وجاء كذلك ، جعل : بمعنى شرع ، جاء مستوفيا معموليه. زيل : الذى مضارعه يزال : جاء مذكورا معمولاه ، ظلل : ورد ثلاث مرات مستوفيا معموليه ، كون : جاء أربع مرات ناقصا فى موضعين ، ومحتملا اللزوم والنقصان فى موضعين.

أما ليس : فلا يكون إلا ناقصا ، وورد فى موضعين.

فهذا أهم ما وصل البحث إليه – والله أسأل أن يكون مفيدا نافعا ، اللهم أمين.

الزهراء

الفهارس

أولاً : القرآن الكريم
ثانياً : الشعر
ثالثاً : المراجع
رابعاً : الموضوعات

أولاً : فهرس القرآن الكريم

اسم السورة	الآيـــــــــــــــــــــــه	رقم الآية
سورة البقرة	" كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ "	20
	" وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا "	20
	" وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ "	20
	" جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا "	22
	" وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ "	65
	" ببَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ "	112
	" وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ "	130
	" وَاشْكُرُوا لِي "	152
	" أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ "	187
	" وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ "	195
	" فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ "	196
	" وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ "	227
	" وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ "	235
	" وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ "	255
	" وَلَا تَيَمَّمُوا "	267

سورة آل عمران	" وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ "	83
	" قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ "	95
	" وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ "	115
	" وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ "	121
	" رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا "	147
	" وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ "	152
	" لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ "	153
	" لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ "	164
	" لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ "	181
	" وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا "	194

سورة النساء	" وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا "	28
	" الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ "	34
	" وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا "	79
	" أَذَاعُوا بِهِ "	83
	" وَإِذَا حُيِّيتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا "	86
	" وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا "	164

سورة المائدة	" وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا "	2
	" أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ "	33
	" وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ "	67
	" وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا "	113
سورة الأنعام	" وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ "	1
	" وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا "	70
	" وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا "	80
سورة الأعراف	" إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ "	27
	" وَأَنْصَحُ لَكُمْ "	62
	" واخْتارَ موسى قومَهَ سبعين رجلاً "	155
	" وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ "	170
سورة الأنفال	" وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى "	17
	" غَرَّ هَؤُلَاءِ دِينُهُمْ "	49
	" وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ "	60
سورة	" فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ "	5

التوبة	" فلْيَحْذَرِ الذين يُخالِفونَ عن أمْرِهِ "	63
	" وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ "	72
	" فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ "	81
سورة يوسف	" وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ "	72
سورة إبراهيم	" لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ "	10
سورة الحجر	" الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ "	91
سورة النحل	" وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ "	62
سورة الإسراء	" أَوْ تُسْقِطَ السَّمَاءَ كَمَا زَعَمْتَ عَلَيْنَا كِسَفًا "	92
سورة الكهف	" وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ "	28
سورة مريم	" أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ "	38
سورة طه	" فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى "	81
سورة الأنبياء	" وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ "	88

سورة الحج	" وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ "	60
	" وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ "	65
	" فَلَا يُنَازِعُنَّكَ فِي الْأَمْرِ "	67
	" ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ "	73
سورة المؤمنون	" تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ "	20
	" وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ "	52
سورة النور	" وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ "	25
	" فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ "	63
سورة الفرقان	" وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا "	63
سورة الشعراء	" وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا "	22
	" قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ "	72
سورة القصص	" إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ "	7
	" وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ "	44
سورة الأحزاب	" صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ "	23
سورة فاطر	" إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ "	14
	" إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ "	41

سورة يس	" وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ "	39
سورة الصافات	" لَا يَسَّمَّعُونَ إِلَى الْمَلَإِ الْأَعْلَى "	8
	" وَفَدَيْنَاهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ "	107
سورة صّ	" جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ "	50
سورة الشورى	" جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا "	11
سورة الأحقاف	" وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي "	15
سورة الفتح	" لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آَمِنِينَ "	27
سورة القمر	" وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا "	12
سورة الواقعة	" وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًّا * فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًّا * وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً "	5 -7
سورة الحديد	" وَغَرَّتْكُمُ الْأَمَانِيُّ "	14
	" وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ "	28
سورة المجادلة	" إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَافْسَحُوا "	11

سورة الممتحنة	" وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ "	10
سورة الصف	" يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ "	12
سورة الجمعة	" فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ "	9
سورة المنافقون	" وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعْ لِقَوْلِهِمْ "	4
سورة التغابن	" زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا "	7
سورة التحريم	"فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ "	3
سورة القلم	" وَغَدَوْا عَلَى حَرْدٍ قَادِرِينَ "	25
سورة نوح	" يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ "	4
سورة الإنسان	" وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا "	11
سورة التكوير	" وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ "	24
سورة المطففين	" وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ "	3

سورة الفجر	" وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا "	22
سورة الضحى	" وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى "	5
سورة العلق	" أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَى "	14
سورة التكاثر	" أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ "	1

ثانياً : فهرس الشعر

	البيـــــــت			البحر	القائل
1	ومـــا أدرى وسوف أخـــــال أدرى	* *	أقـــــوم آل حـــــصن أم نســـاء	الوافر	زهير
2	ولا آراهـــــا تـــــزال ظـــالمـــــة	* *	تحـــدث لـــى قـــرحـــة وتنكؤها	المنسر ح	-
3	وأدرك المتبقـــى مـــــن ثميلتيـــه	* *	ومـــن ثمـــائلها واستنشئ الغرب	البسيط	-
4	ولو ولدت فقيرة جرو كـــــــلب	* *	لســـب بذلك الجـــــرو الكلابا	الوافر	-
5	ولقـــد مـــررت عـــلى ديـــارهـــم	* *	وطلـــوعهـــا بيـــد البلى نـهب	الكامل	الشريف الرضى
6	إنمـــا يـــرضـــى المنيب ربـــه	* *	مـــا دام معنيـــا بـــذكـــر قلبه	الرجز	-
7	أمـــرتك الخير فافعل ما أمرت به	* *	فقـــــد تـــركتـك ذا مال ونشب	البسيط	عمرو بن معدى كرب
8	وكنـــت أذل مـــــن وتـــد بقـاع	* *	يشجـــج رأســـه بالفهـــرواجى	الوافر	عبدالرحمن ابن حسان
9	ليبـــك يـــزيـــد ضارع لخصومـــة	* *	مختبـــط ممـــا تطيـــح الطوائح	الطويل	الحارث بن نهيك
1	لـــــم يعـــن بالعيـــــاء	*	ولا شفـــى ذا الغـــى إلا	الرجز	-

0	إلا سيدا	*	ذوهدى		
1 1	وإنـــى وإن أوعـــدتـــه أو وعدته	* *	لخلـف إيعـادى ومنجز موعدى	الطويل	-
1 2	أتيـــح لـــى مـــن العدى نذيـرا	* *	بـــه وقيـت والشـر مستطيـرا	الرجز	-
1 3	بعكـــاظ يغـــشى النـــاظريـن	* *	إذا هـــم لمحـــوا شعـاعـــه	الكامل	-
1 4	يالهف قلبـى إن كـان الذى زعموا	* *	حقـــا !! يـــرد اليـوم تلهيفى	البسيط	أبو زبيد الطائى
1 5	سودت فلم أملك سوادي وتحتـــه	* *	قميص من القهوىّ بيض بنائقه	الطويل	-
1 6	علقتهـــا عـــرضـا وعلّقت رجلا	* *	غيرى وعلق أخرى غيرهاالرجل	البسيط	الأعشى
1 7	وإذا مدت الأيدى إلى الزاد لم أكـن	* *	بأعجلهم إذ أجشـــع القوم أعجل	الطويل	الشنفرى
1 8	نصحـــت بنـــى عوف فلم يتقبلوا	* *	وصاتى ولم تنجح لديهم وسائلى	الطويل	النابغة
1 9	تمـــرون الـــديـــار ولـــم تعوجوا	* *	كـــلامكـــم علـــىّ إذن حـــرام	الوافر	-
2 0	مـــاخلتنـــى زلـــت بعدكـم ضمنا	* *	أشكـــوا إليكـــم حمـــوة الألم	المنسرح	-
2 1	وشككت بالرمح الطويل ثيـــابه	* *	ليس الكريم على القنا بمـــحرم	الكامل	عنترة
2 2	ودعوتنـــى وزعمـــت أنـك ناصح	* *	ولقـــد صـــدقـت وكنت ثم أمينا	الطويل	ابو طالب

2 3	كأن عيـــــني وقد بانـــــوني	*	غربان فوق جدول مجنـــــونِ	الرجز	-
2 4	عميرة ودع ان تجهزت غاديـــــاً	*	كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيـاً	الطويل	سحيم

ثالثاً : فهرس المراجع

1- الأبعاد المعنوية فى الوظائف النحوية – لأسامة كامل عارف جرادات – دار الفرقان للطباعة والنشر.

2- أبنية الفعل بين القدامى والمحدثين للدكتور / محمد يسرى زعير – ط1 لسنة – 1989م.

3- اتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر – للشيخ / أحمد بن محمد الدمياطى – نشر عبدالحميد حنفى – مصر.

4- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حبان – ت د / رجب عثمان محمد ، وراجعه د / رمضان عبدالتواب – مكتبة الخانجى – القاهرة – ط1 لسنة 1418هـ - 1998م

5- الأشباه والنظائر – لجلال الدين السيوطى ت د / فايز ترحيبى – دار الكتاب العربى – ط لسنة 1414هـ - 1993م.

6- الأصول فى النحو العربى – لأبى بكر بن السراج – ت / عبدالحسين الفتلى – مؤسسة الرسلة – بيروت – ط 1 لسنة 1405هـ - 1985م.

7- الأعلام – لخير الدين الزركلى – دار العلم للملايين – بيروت.

8- الأغانى – لأبى الفرج الأصفهانى – مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر – بيروت.

9- أمالى المرتضى – للشريف المرتضى – ت / محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الكتاب العربى – ط 2 لسنة 1967م.

10- الأمالى الشجرية – لأبى السعادات هبة الله بن الشجرى – مطبعة المدنى مكتبة الخانجى – القاهرة – ط1 لسنة 1413هـ - 1992م.

11- إملاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات – لأبى البقاء العكبرى ت / إبراهيم عوض – مطبعة الباب الحلبى – مصر – ط2 لسنة 1389هـ - 1969م.

12- الإنتصار – لابن ولاد – نقلا عن هامش المقتضب للمبرد – ت م / محمد عبدالخالق عضمة – طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – مصر لسنة 1386هـ.

13- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك – لابن هشام – ت الشيخ / محيى الدين عبدالحميد المكتبة العصرية – صيدا – بيروت لسنة 1423هـ - 2003م.

14- الإيضاح العضدى – لأبى على الفارسى – ت / حسن شاذلى فرهود – دار التأليف – القاهرة – ط1 لسنة 1969م.

15- الإيضاح فى شرح المفصل – لابن الحاجب – ت د / موسى بناى العليلى – الجمهورية العراقية – وزارة الأوقاف والشئون الدينية لسنة 1402هـ - 1982م.

16- البحر المحيط – لأبى حيان – ت الشيخ / عادل أحمد عبدالموجود ، والشيخ / على محمد معوض ، د / زكريا عبدالموجود النوتى ، د / أحمد النجولى الجمل – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 لسنة 1422هـ - 2001م.

17- بدائع الفوائد – لابن القيم الجوزية – دار الكتاب العربى – بيروت – لبنان – توزيع دار النفائس – الرياض.

18- البسيط فى شرح الجمل – لابن أبى الربيع – ت د / عياد بن عيد الثبيتى – دار الغرب الإسلامى – بيروت – ط1 لسنة 1407هـ – 1986م.

19- البيان فى إعراب غريب القرآن – لأبى البركات الأنبارى – ت / بركات يوسف هبول – شركة الأرقم بن أبى الأرقم – بيروت.

20- تاج العروس فى جواهر القاموس – للزبيدى – الكويت لسنة 1369هـ – 1969م.

21- تاريخ آداب اللغة العربية – لجرجى زيدان

22- تاريخ الأدب العربى – لبركلمان – نقله إلى العربية / عبد الحليم النجار – القاهرة لسنة 1983م.

23- التبيان فى إعراب القرآن – لأبى البقاء العكبرى – مكتبة الدعوة – القاهرة.

24- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد – لابن مالك – ت / محمد كامل بركات – دار الكتاب العربى – القاهرة لسنة 1967م.

25- تصريف الأفعال – للإستاذ / عبدالحميد عنتر – دار الكتاب العربى – مصر – ط 5 لسنة 1372هـ – 1952م.

26- تفسير أبى السعود – دار العصور للطبع والنشر – مصر لسنة 1347هـ – 1928م.

27- التكملة – لابى على الفارسى – ت د / كاظم بحر المرجان – عالم الكتب بيروت – ط2 لسنة 1419هـ - 1999م.

28- تقريب المقرب فى النحو – لأبى حيان – ت / محمد جاسم الديلمى – مؤسسة دار الندوة الجديدة – بيروت لسنة 1407هـ - 1987م.

29- تهذيب اللغة – لابى منصور الأزهرى – ت / عبدالسلام هارون ، راجعه / محمد النجار المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر – القاهرة

30- توثيق قصيدة (بانت سعاد) فى المتن والإسناد – للدكتور / مسعود بن عبدالله الفنيان مكتبة الرشد – الرياض – ط1 لسنة 1420هـ - 1999م.

31- التوطئة – لابى على الشلوبينى – ت / يوسف أحمد المطوع لسنة 1401هـ - 1981م

32- الجمل فى النحو – للزجاجى – ت / على توفيق الحمد – مؤسسة الرسالة – دار الأمل الأردن – ط2 لسنة 1405هـ - 1985م.

33- جمهرة اللغة – لابن دريد – ت/ رمزى منير بعلبكى – دار العلم للملايين – بيروت – ط لسنة 1987م.

34- الجنى الدانى فى حروف المعانى – للمرادى – ت د / فخر الدين قباوة ، أ / محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية – بيروت لسنة ط1 – 1413هـ - 1992م.

35- حاشية الصبان على شرح الأشمونى - ت / عبدالحميد هنداوى – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ط1 لسنة 1425هـ - 2004م.

36- حاشية الشيخ يس على التصريح – دار إحياء الكتاب العربية – مصر.

37- الحجة فى القراءات السبع – لابن خالوية – ت / عبدالعال مكرم – دار الشرق – بيروت.

38- الحلل فى إصلاح الخلل فى كتاب الجمل – لابن السيد البطليوسى – ت / سعيد عبدالكريم سعودى – وزارة الثقافة – بغداد لسنة 1980م.

39- خزانة الأدب – لعبدالقادر البغدادى – ت د / أميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 لسنة 1418هـ - 1998م.

40- الخصائص – لابن جنى – ت د / عبدالحميد هنداوى – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 لسنة 1421هـ 2001م.

41- الدرر اللوامع – للشنقيطى – ت / محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 لسنة 1419هـ - 1999م.

42- ديوان كعب بن زهير – طبعة الدار القومية للطباعة والنشر.

43- ديوان كعب بن زهير – ت د / مفيد محمد قميحة.

44- ديوان كعب بن زهير - ت د / عمر فاروق الطباع – شركة دار الارقم بن أبى الارقم – بيروت – لبنان

45- رصف المبانى فى حروف المعانى – للمالقى – ت د / أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق.

46- سر صناعة الإعراب – لابن جنى – ت د / حسن هنداوى – دار القلم – دمشق ط2 لسنة 1413هـ - 1993م.

47- شذا العرف فى فن الصرف – للشيخ / أحمد الحملاوى – ت أ / عرفات مطرجى – مؤسسة الكتب الثقافية – ط لسنة 1424هـ - 1998م.

48- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك – ت الشيخ / محيى الدين عبدالحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت لسنة 1419هـ - 1998م.

49- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك – ت د / عبدالحميد هنداوى – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت – ط1 لسنة 1425هـ - 2004م.

50- شرح التسهيل – لابن مالك – تد / عبدالرحمن السيد ، د / محمد بدوى المختون – مطبعة هجر – مصر – ط1 لسنة 1410هـ - 1990م.

51- شرح التصريح على التوضيح – للشيخ / خالد الأزهرى – دار إحياء الكتب العربية – القاهرة.

52- شرح التصريف – لعمر بن ثابت الثمانينى ت د / إبراهيم البعيمى – مكتبة الرشد – الرياض – ط1 لسنة 1419هـ - 1999م.

53- شرح الجمل – لابن عصفور – ت د / صاحب أبو جناح – وزارة الأوقاف – بغداد لسنة 1980م.

54- شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب – لابن هشام – ت الشيخ / محيى الدين عبدالحميد – طبعة دار الطلائع – القاهرة.

55- شرح شواهد الإيضاح – لابن برى – ت / عبيد مصطفى درويش – مراجعة / محمد مهدى علام – مطبوعات مجمع اللغة العربية – القاهرة لسنة 1985م.

56- شرح شواهد المغنى للسيوطى – ت / محمد محمود الشنقيطى – منشوات دار مكتبة الحياة – لبنان – بيروت.

57- شرح عمدة الحافظ – لابن مالك – ت / رشيد عبدالرحمن العبيدى – نشر لجنة إحياء التراث فى وزارة الأوقاف – الجمهورية العراقية – ط1 لسنة 1977م.

58- شرح قصيدة كعب بن زهير – لابن هشام – ت د / محمد حسن أبو ناجى – مؤسسة علوم القرآن سوريا – ط3 لسنة 1404هـ – 1984م.

59- شرح قطر الندى وبل الصدى – لابن هشام – ت الشيخ / محيى الدين عبدالحميد – طبعة دار الفكر العربى.

60- شرح الكافية الشافية – لابن مالك – ت / أحمد بن يوسف القادرى دار صادر – بيروت ط1 لسنة 1427هـ - 2006م.

61- شرح كتاب سيبويه – للسيرافى – ت / أحمد حسن مهدلى ، على سيد على – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 لسنة 1429هـ – 2008م.

62- شرح اللمع فى النحو – لأبى القاسم الواسطى الضرير – الشركة الدولية للطباعة – مكتبة الخانجى – القاهرة – ط1 لسنة 1420هـ – 2000م.

63- شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب – بيروت – د ط ، د ت.

64- شرح الوافية نظم الكافية – لابن الحاجب – ت / موسى بناى العليلى – الجامعة المستنصرية – النجف الأشرف – لسنة 1980م.

65- الشعر والشعراء – لابن قتيبة – دار إحياء العلوم – بيروت.

66- طبقات الشعراء – لابن قتيبة.

67- الفتوحات الآلهية – لسليمان بن عمر الشهير بالجمل – مطبعة عيسى البابى الحلبى – القاهرة.

68- الفصول الخمسون – لابن معطى – ت / محمد محمد الطناحى – عيسى البابى الحلبى – القاهرة – ط1 لسنة 1976م.

69- فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم – للدكتور / مصطفى جواد – مطبعة أسعد – بغداد لسنة 1968م.

70- فن التصريف – للدكتور / محمد يسرى زعير – طبعة عيسى البابى الحلبى ط1،جـ2.

71- الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان – لابن القيم الجوزية – دار الكتب العلمية – بيروت.

72- القاموس المحيط – للفيروزبادى – مطبعة السعادة – مصر.

73- قضايا التعدى واللزوم فى الدرس النحوى – لابى أوس إبراهيم الشمسان – دار المدنى للطبعة والنشر – جدة – ط1 لسنة 1407هـ - 1987م.

74- كافية ابن الحاجب بشرح الرضى – دار الكتب العلمية – بيروت – 1405هـ.

75- كتاب الأفعال – للسرقطى – ت د / حسين محمد محمد شرف ، د / محمد مهدى علام – الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية – القاهرة – ط2 لسنة 1413هـ - 1992م.

76- كتاب الأفعال – لابن القوطية – ت / على فودة – مطبعة الخانجى القاهرة – ط3 لسنة 1421هـ - 2001م.

77- الكتاب – لسيبويه – ت / عبدالسلام هارون – الهيئة العامة المصرية لكتاب – ط2 لسنة 1979م.

78- الكشاف – للزمخشرى – ت / محمد عبدالسلام شاهين – دار الكتب العلمية – بيروت – ط3 لسنة 1424هـ - 2003م.

79- الكشف عن وجوه القراءات السبع – لأبى محمد مكى القيسى – ت د / محيى الدين رمضان – مطبعة خالد بن الوليد – دمشق لسنة 1394هـ - 1974م.

80- لسان العرب – لابن منظور – ت / عامر أحمد حيدر – مراجعة / عبد المنعم خليل إبراهيم – دار الكتب العلمية – لبنان ط1 1424هـ - 2003م.

81- اللمع فى العربية – لابن جنى – ت / حامد المؤمن – عالم الكتب – مكتبة النهضة – مصر – ط2 لسنة 1405هـ - 1985م.

82- ما تلحن فيه العامة – للكسائى – ت د / رمضان عبدالتواب – القاهرة لسنة 1982م..

83- مجاز القرآن – لابى عبيدة بن المثنى – ت / محمد فؤاد سزكين – مكتبة الخانجى – القاهرة لسنة 1381هـ

84- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات – لابن جنى – ت / محمد عبدالقادر عطا – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 لسنة 1419هـ - 1998م.

85- مختار الصحاح – للرازى – دائرة المعاجم فى مكتبة لبنان لسنة 1992م.

86- المدائح النبوية فى الآدب العربى للدكتور / زكى مبارك – طبعة مصطفى البابى الحلبى وأولاده – مصر لسنة 1354هـ - 1935م.

87- المرتجل – لابن الخشاب – ت / على حيدر – دمشق لسنة 1972م.

88- المزهر فى علوم اللغة – للسيوطى – ت / محمد أحمد جاد المولى – دار احياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى وشركاه.

89- المساعد على تسهيل الفوائد – لابن عقيل – ت / محمد كامل بركات.

90- المصباح فى علم النحو – للمطرزى – ت / ياسين محمد الخطيب – دار النفائس – بيروت – ط1 لسنة 1417هـ - 1997م.

91- المصباح المنير – للفيومى – المطبعة اليمنية – مصر.

92- معانى القرآن – للفراء ت أ / محمد على النجار – طبعة دار السرور.

93- معجم الأفعال المتعدية واللازمة للدكتور / هاشم طه شلاش – مكتبة لبنان ناشرون – ط1 لسنة 2000م.

94- المعجم المفصل للشواهد النحوية – للدكتور / أميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – ط1 لسنة 1413هـ - 1992م.

95- المعجم الوسيط – لإبراهيم مصطفى ، وأحمد حسن الزيات ، وحامد عبدالقادر ، ومحمدعلى النجار – المكتبة الإسلامية – استانبول – تركيا.

96- مغنى اللبيب – لابن هشام – ت / حسن حمد ، د / أميل بديع يعقوب – الكتب العلمية – بيروت – ط1 لسنة 1418هـ - 1998م.

97- المفردات فى غريب القرآن – للراغب الأصفهانى – ت / محمد خليل عيتانى دار المعرفة – بيروت – ط1 لسنة 1418هـ - 1998م.

98- المفصل فى علم العربية – للزمخشرى – ت / محمد عز الدين السعيده – دار إحياء العلوم – بيروت – ط1 1410هـ - 1990م.

99- المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية – للعينى – بهامش خزانة الأدب – طبعة بولاق – القاهرة.

100- المقتصد فى شرح الإيضاح – لعبد القاهر الجرجانى – ت / كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية لسنة1982م.

101- المقتضب – للمبرد – ت / محمد عبدالخالق عضيمة – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث – جمهورية مصر العربية – ط2 لسنة 1399هـ - 1979م.

102- المقدمة المحسبة – لابن بابشاذ – ت / خالد عبدالكريم – الكويت – ط1 لسنة 1976م.

103- الممتع فى التصريف – لابن عصفور – ت / فخر الدين قباوة – دار المعرفة – بيروت ط1 لسنة 1407هـ - 1987م.

104- المنصف فى شرح التصريف – لابن جنى – ت / محمد عبدالقادر أحمد عطا – دار الكتب العلمية – لبنان – ط1 1419هـ - 1999م.

105- نتائج الفكر – للسهيلى – ت / محمد إبراهيم البنا – جامعة قاريونس لسنة 1978م.

106- النحو الوافى – لعباس حسن – دار المعارف – القاهرة – 1973م.

107- نفح الطيب – للمقرى – ت د / إحسان عباس – دار صادر – بيروت.

108- النكت فى تفسير كتاب سيبويه – للأعلم – ت / رشيد بلحبيب – وزارة الأوقاف والشئون الإسرمية – المملكة المغربية لسنة 1420هـ – 1999م.

109- همع الهوامع شرح جمع الجوامع – ت / بدر الدين النعسانى – مطبعة السعادة – القاهرة – طـ1 لسنة 1327هـ.

رابعاً : فهرس الموضوعات

المقدمة

القسم الأول :

دراسة المتعدى واللازم عند النحويين ، واشتمل على

المتعدى واللازم

تعقيب

التمييز بين المتعدى واللازم ويشتمل على

- بناء الفعلين
- دلالة الفعلين
- مصادر الفعلين الثلاثى

أولاً : مصدر الفعل المتعدى

ثانياً : مصدر الفعل اللازم

- بناء اسم مفعول تام
- قياس الفعل على نظيره وضده

تقسيم الأفعال عند النحويين : ويتضمن

- عند سيبويه
- عند المبرد
- عند ابن السراج
- عند ابن عصفور
- عند ابن هشام

- عند ابن أبى الربيع

أسباب تعدى الفعل ويتضمن :

- التعدى بالهمزة
- التعدى بالتضعيف
- التعدى بالباء
- التعدى بزيادة (الألف والسين والتاء)
- التعدى ببناء الفعل على صيغة المغالبة (فاعل)
- التعدى بالتضمين
- التعدى بحذف حرف الجر اتساعا
- تعقيب

بعض القيم الدلالية للفعل المتعدى

ما جاء لازما ومتعديا بنفسه

ما جاء متعديا بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى

الفعل الناقص

الفعل المبنى للمجهول ويتضمن :

- الفعل المبنى للمجهول بين التأصيل والتفريع
- الأفعال التى وقع فيها خلاف فى بنائها للمجهول

أ- الأفعال اللازمة

ب-كان وأخواتها

- ما ينوب عن الفاعل ، وما أولاها بالنيابة عند التعدد

- أولى المفعولات بالنيابة عند وجود المفعول الصريح
- القول فى ناصب المفعول الثانى عند بناء الفعل لما لم يسم فاعله
- السر فى حذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه

القسم الثانى : الفعل المتعدى واللازم فى القصيدة وتضمن أمرين

الأول : التمهيد : واشتمل على :

أولا : كعب بن زهير : حياته ونشأته

1- نسبه

2- ميلاده

3- شاعريته

4- تصنيفه فى الشعر

5- اعتراف الحطيئة بشاعريته

6- كعب وارث ومورث للشعر

7- إسلامه

8- وفاته

ثانيا : قصيدة (بانت سعاد) وتضمنت

1- مناسبتها

2- قيمتها

3- بانت سعاد فى الميزان النقدى

4- بانت سعاد فى الاستشهاد النحوى

الأمر الثانى : نوع الفعل فى القصيدة

الخاتمة

الفهارس

1- فهرس الآيات القرآنية

2- فهرس الأشعار

3- فهرس المراجع

4- فهرس الموضوعات

الزهراء